

جامعة ابن خلدون-تيارت-

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

الأثار التوسعية للقطاع المالي

على النمو الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: ادارة مالية

الأستاذ المشرف :

الدكتور: أمين حواس

إعداد الطالبان:

- معزوز بن شهرة

- معزوز خالد

السنة الجامعية: 2017-2018

شكر و تقدير

أول من يشكر ويحمد أثناء الليل وأطراف النهار، هو العلي القهار، الاول والاخر
والطاهر والباطن الذي اغرقنا بنعمه التي لا تحصى، وأغدق علينا برزقه الذي
لا يفنى، وأنار دربنا فله جزيل الحمد والثناء.

كما تعجز الكلمات عن تقديم الشكر الى الاستاذ المشرف

الدكتور: حواس أمين

الذي نكن له كل الاحترام والتقدير والذي لم ييخل علينا بتوجيهاته القيمة والهادفة
مقتطعا اياها من وقته الثمين و انشغالاته العديدة حيث لم يفوت أي فرصة سانحة
لتوجيهنا ومد يد العون لنا، فكان نعم الاستاذ المشرف الحريص على أمانة البحث
العلمي التي قادتنا لإتمام هذا العمل

ونوجه شكرنا الجزيل إلى جميع أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بمناقشة موضوع

المذكورة

وفي الأخير لا يفوتنا أن نتقدم بأسمى معالي الشكر لكل من قدم لنا يد المساعدة
من قريب أو من بعيد بكلمة طيبة

شكرا للجميع

فهرس المحتويات

الصفحة	الباب
	شكر و تقدير اهداء فهرس المحتويات قائمة الجداول قائمة الاشكال المقدمة العامة
	الفصل الأول: إطار عام حول النمو الاقتصادي
07	مقدمة
08	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي
08	المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي و اختلافه عن التنمية
13	المطلب الثاني: تفسير النمو والإشارة إلى تكاليفه
14	المطلب الثالث: عوامل النمو الاقتصادي
16	المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي
16	المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي
21	المطلب الثاني: التحليل الكينزي للنمو الاقتصادي

23	المطلب الثالث: النظرية النيو كلاسيكية في النمو
28	المبحث الثالث: نماذج في النمو الاقتصادي
28	المطلب الأول: نموذج هارود-دومار
33	المطلب الثاني: نموذج سولو
41	خاتمة
	الفصل الثاني: العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي
43	مقدمة
44	المبحث الأول: مفهوم تطور النظام المالي ومحدداته
44	المطلب الأول: المطلب الأول: مفهوم تطور النظام المالي
48	المطلب الثاني: محددات تطور النظام المالي
55	المطلب الثالث: محددات مرتبطة بالنظام المالي
59	المبحث الثاني: الإطار النظري للعلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي
59	المطلب الأول: قنوات انتقال تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي
62	المطلب الثاني: فروض العلاقة بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي
69	المطلب الثالث: هيكل النظام المالي والنمو الاقتصادي
72	المبحث الثالث: الإطار التجريبي للعلاقة بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي
72	المطلب الأول: الدراسات المؤيدة للدور القيادي للقطاع المالي
78	المطلب الثاني: الدراسة المؤيدة للدور التابع للقطاع المالي
79	المطلب الثالث: الدراسات المؤيدة لوجود علاقة تبادلية بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي.

81	خاتمة
	الفصل الثالث : واقع تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر
83	مقدمة
84	المبحث الأول: نظرة عامة حول النمو الاقتصادي في الجزائر
84	المطلب الأول: حالة النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1962-2000
90	المطلب الثاني: حالة النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014
94	المبحث الثاني: تقييم مستوى التطور المالي في الجزائر
95	المطلب الأول : خصائص النظام المصرفي
99	المطلب الثاني: التطورات في الودائع والائتمان المصرفي
111	المطلب الثالث: مؤشرات تطور النظام المالي
115	المبحث الثالث: عراقيل أمام تطور النظام المالي في الجزائر
115	المطلب الأول: العقبات السياسية والقانونية
117	المطلب الثاني: العقبات الاقتصادية
120	المطلب الثالث: عقبات مرتبطة بسوق الأوراق المالية بالجزائر
125	خاتمة
	الخاتمة العامة
	قائمة المراجع
	قائمة الملاحق

مقدمة:

يشكل النمو الاقتصادي أهمية كبيرة بالنسبة للكثير من الدول من مختلف أنحاء العالم، وذلك لأنه يساعدهم في دعم اقتصادهم، و زيادة مستوى الدخل، و المساهمة في علاج مشكلة البطالة، إذ أن هناك متطلبات أساسية وشروطا مسبقة يجب توافرها لتحقيقه بالشكل والمعدل المطلوب، ولعل من بين أهم العناصر الأساسية وجود نظام مالي متطور يكون قادرا على تأدية وظائفه بفعالية وكفاءة، بما يسمح له بتعبئة الموارد المالية بالقدر الذي يحتاجه الاقتصاد، كما يحسن من مهمة توجيه هذه الموارد إلى المشاريع والاستثمارات المحدية، وتحويل الاصول المالية السائلة التي يفضلها المدخرون إلى استثمارات انتاجية طويل الاجل و التي تعزز من تراكم رأس المال الذي سيعتبر شرط أساسي للنمو الاقتصادي.

ومع التطور السريع في الوسائط المالية وتقدم وسائل الدفع وما تمثله من دور رئيسي في النشاط الاقتصادي، اصبحت العلاقة بين التطور في وسائل التمويل والنمو الاقتصادي محور الكثير من الدراسات الاقتصادية سواء من الجانب النظري أو التطبيقي

ونظرا للأهمية التي يكتسبها القطاع المالي، كانت هناك عدة دراسات من بينها التي أجراها كل من (King et Levine 1993) والتي خلصت إلى ان النظام المالي يؤثر في النمو الاقتصادي، وتوصلوا الى ان الانظمة المالية المتطورة تحسن من احتمالية نجاح الابتكار وتساهم بتعجيل النمو الاقتصادي. وبالمقابل فإن تدهور الانظمة المالية يقلل من معدل النمو الاقتصادي عن طريق تقليل معدل الابتكار.

كما أن هناك دراسة سابقة تعود الى (Schumpeter 1912) والتي خلصت الى ان المصارف تلعب دورا اساسيا في التنمية الاقتصادية، بحشد المدخرات وترشيدها الى استثمارات ذات مردودية مثلى فهي تقوم بتخصيص المدخرات بما يؤثر على مسار النمو الاقتصادي.

وأمام هذه التداخلات نجد انفسنا امام الاشكالية الرئيسية التالية:

1. إشكالية الدراسة:

- ما مدى تأثير توسع القطاع المالي على النمو الاقتصادي؟

للإجابة على هذه الإشكالية العامة، يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما العلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي والتطور المالي؟
- هل أدى تطور النظام المالي إلى رفع معدلات النمو في الجزائر؟
- ماهي أهم العراقيل أمام تطور النظام المالي في الجزائر؟

انطلاقاً من الإشكالية المطروحة وأسئلتها الفرعية، ستتم هذه الدراسة لموضوع الآثار التوسعية للقطاع المالي على النمو الاقتصادي بناءً على جملة الفرضيات التالية:

- يؤدي تطوير النظام المالي إلى رفع معدلات الادخار والاستثمار مما يسبب نمواً اقتصادياً مرتفعاً.
- من المتوقع أن زيادة حجم النظام المالي سيؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو في الجزائر.
- هناك العديد من العراقيل أمام تطور النظام المالي في الجزائر ولعل أهمها العراقيل المؤسساتية والقانونية.

2. أهداف الدراسة:

- استناداً إلى الخلاف القائم بين المدارس الفكرية أي الدراسات النظرية والتطبيقية حول طبيعة أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي، تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :
- تحديد مدى قوة واتجاه العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.
 - إزالة الغموض حول طبيعة العلاقة التي تربط بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي.
 - تسليط الضوء على درجة التطور في الأنظمة المالية الجزائرية.

3. أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي وطرق تفاعل تلك العوامل بما يساعد إلى حد كبير واضعي السياسة الاقتصادية على تفهم عملية النمو الاقتصادي وبالتالي التأثير على نتائجها.

ومن هنا تنبع أهمية الدراسة حيث تحاول الدراسة تحديد العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي من خلال بناء نموذج اقتصادي يمكن لصانعي السياسات على مستوى الاقتصاد الكلي و الاسترشاد

بنتائج في اختبار السياسات الملائمة لتحفيز النمو الاقتصادي، وذلك بفهم الدور الذي يمكن ان يلعبه القطاع المالي في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي.

4. منهج الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع وبغية تحقيق أهداف البحث، سنعتمد على المرح بين منهجين استنادا إلى مايلي:

- المنهج الوصفي الذي يسمح بدراسة الإطار النظري لمفاهيم النمو الاقتصادي، ومختلف القطاعات المالية التي اعتمدها السلطات الجزائرية للوصول الى النمو الاقتصادي
- المنهج التحليلي من خلال تحليل المعطيات الإحصائية المتعلقة بمختلف القطاعات المالية بالجزائر.

5. الدراسات السابقة :

بينت العديد من الدراسات الاقتصادية بالنسبة للدول المتقدمة، على وجود انعكاسات لتطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي، رغم أن هناك جدل قائم في تفسير العلاقة وتحديد اتجاهها بين هذين المتغيرين، أما بالنسبة للدراسات التي اجريت على الدول النامية والدول العربية على الاخص فبالرغم من ندرتها إلا أنه توصلت الى نتائج ملموسة مثل:

الدراسة التي اجراها محمد بن سليمان الجاسر(2002)، بعنوان "تطور القطاع المالي لتحقيق نمو اقتصادي افضل" والتي خلصت الى التطورات في الهيكل المالي تصب في تنويع خيارات التمويل الخارجي وتعزيز عرض الخدمات المالية القادرة على رفع الكفاءة لكنها لم تحدد العلاقة السببية واتجاهها بين التطور المالي و النمو الاقتصادي.

الدراسة التي اجراها محمد خلف بعنوان "قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي" والتي خلصت الى ضرورة تحرير الجهاز المصرفي من سياسات الكبح المالي، لتحقيق النمو الاقتصادي.

الدراسة التي اجراها كل من بن بوزيان محمد و شكوري سيدي محمد بعنوان "التحرر المالي وأثره على النمو الاقتصادي" التي ركزت على التحرير المالي بصفة عامة.

6. أسباب اختيار الموضوع:

إن الدوافع و الأسباب التي أدت بنا إلى معالجة هذا الموضوع دون غيره نحملها فيما يلي:

- اندراج موضوع البحث في إطار المواضيع المتجددة و التي تدور حولها نقاشات مستفيضة باستمرار.
- الرغبة الذاتية و الميل الشخصي في معالجة و دراسة مواضيع ذات الاهتمام الدولي.
- الرغبة في تشجيع هذا النوع من البحوث نتيجة ندرة الدراسات التحليلية و الكمية التي تناولت بعمق نوعية المؤسسات و أثرها على الأداء الاقتصادي في الجزائر، و بهذا البحث يمكن إتاحة مقارنة نظرية يمكن لباحثين آخرين اختبار مدى صحتها و نجاعتها.
- تعدد أبعاد الموضوع و تشعبه مما يجعل الموضوع شيقا للبحث و الإثراء .
- محاولة إثراء المكتبة الوطنية بهذا العمل المتواضع.

7. خطة الدراسة

حتى تتمكن من الإلمام بجوانب هذا البحث و تحليل الإشكالية المطروحة، و محاولة اختبار الفرضيات المذكورة سابقا، اعتمدت الدراسة على التحليل المنهجي التالي الذي يتضمن مقدمة وثلاث فصول وخاتمة:

حيث سنقدم في الفصل الاول المفاهيم العامة حول النمو الاقتصادي وكذلك الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ومن ثم الانتقال الى تفسير مظاهر النمو والاشارة الى اهم شروطه وصولا الى اهم العوامل المؤدية الى النمو الاقتصادي، كما يتم التلميح الى اهم نظريات النمو الاقتصادي وبعض النماذج المعتمدة في قياس النمو الاقتصادي.

ويبحث الفصل الثاني في العلاقة القائمة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي حيث نبرز فيه اهم مقومات القطاع المالي ومحددات تطور النظام المالي، وهنا يتم دراسة الاطار النظري للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، مع ابراز أهم فروض هذه العلاقة، ثم بعد ذلك سنتناول الاطار التجريبي للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

اما في الفصل الثالث سنعطي نظرة عامة حول النمو الاقتصادي في الجزائر ثم نلقي الضوء على فترتين هما الاولى من سنة 1962 الى 2000 ثم الفترة الثانية من 2001 الى 2014 ، فنقوم بفحص مستوى التطور في النظام المالي والمصرفي الجزائري، لنصل بذلك الى ذكر اهم العراقيل تطور النظام المالي في الجزائر.

أثناء بلورة هذه العناصر سوف نسعى إلى الإجابة عن كل هذه التساؤلات المطروحة، لكي نصل في الأخير إلى الاستنتاجات والنتائج المرجوة من خلال هذه الدراسة، ولعل هذه الدراسة المتواضعة تكون ذات فائدة، وتساعدنا على إثراء وتطوير البحث وإضافة الشيء الجديد إلى معرفتنا.

الفصل الأول: إطار عام حول النمو الاقتصادي

مقدمة:

يتسم كل مجتمع من المجتمعات البشرية بما يسمى بالنشاطات الاقتصادية و الهدف الرئيسي من هذه النشاطات لأي مجتمع هو إشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق أقصى نمول اقتصادي، ذلك النُمو الذي يعد من الأهداف الأولى التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، كما يعد مؤشرًا من مؤشرات الرخاء .

ويلقى النمو الاقتصادي أهمية كبيرة بالنسبة لكافة الدول كونه يسهم في زيادة الدخل، ويقدم مساعدات هائلة لعدد كبير من مؤسسات وشركات هذه الدول بالشكل الذي يقودها في نهاية الأمر إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي كما يساعد أيضاً على زيادة دخل الأفراد وتحسين ظروف معيشتهم والمساهمة في علاج مشكلة البطالة، هذا ما جعل الكثير من العلماء يهتمون بدراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالنمو الاقتصادي وكيفية قياسه وتحديد أهم العوامل المؤدية إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

ونظرا لهذه الأهمية الكبيرة للنمو الاقتصادي، إهتمت مدارس الفكر الإقتصادي بموضوع النمو ومعرفة محدداته، وفي البدايات الأولى اعتمدت نظريات النمو الإقتصادي على التحليل النظري لعوامل النمو الإقتصادي.

ولهذا نهدف في دراسة هذا الفصل للإطار العام حول النمو الاقتصادي لذلك قسمناه إلى ثلاث مباحث، سنتطرق في المبحث الأول إلى مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي مروراً بتحديد أهم الفروق بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية ثم نتطرق في المبحث الثاني إلى أهم النظريات التي درست النمو الاقتصادي، وصولاً إلى التطرق إلى أهم النماذج التي جاء لتفسير النمو الإقتصادي وهذا في المبحث الثالث.

المبحث الاول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المواضيع الاقتصادية التي إهتم بها الاقتصاديون بمختلف مذاهبهم لكونه مؤشرا يعتمد عليه في قياس النشاط الاقتصادي لأي دولة ومعرفة مستوى دخل الفرد ومدى تحقيقه لمستوى معين من الرخاء والرفاهية، ويتحدد ذلك بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تُعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره، وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطة عضوياً بتوفر هذا المناخ المؤثر.

نحاول هنا أن نقدم باختصار تصوراً عاماً حول مفهوم النمو الاقتصادي، واختلافه عن التنمية الاقتصادية لنتقل إلى ذكر خصائصه، عناصره، مؤشرات، وكذا أهم العوامل في سبيل تحقيقه لغاياته الكبرى.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي واختلافه عن التنمية

يمثل النمو الاقتصادي أحد العناصر الأساسية المكونة لعملية التنمية أي أنه جزء منها ويطلق الاقتصاديون تعبير النمو على التطور الاقتصادي اللاحق بالدول المتقدمة في حين يستخدم مصطلح التنمية ليلائم ظروف الدول النامية .

1. تعريف النمو الاقتصادي:

نعني به حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفري الحقيقي مع مرور الزمن و متوسط الدخل هو حاصل قسمة الدخل الكلي على عدد السكان أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة نصيب الفرد من الدخل الكلي أو الناتج الكلي لأنه يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلاً في زيادة نصيبه من الدخل الكلي وهذا لا يتحقق إلا إذا فاقت الزيادة في معدل نمو الدخل الكلي معدل الزيادة في عدد السكان، فإذا كان معدل نمو الدخل الكلي مساوياً لمعدل النمو السكاني فإن نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف يظل ثابتاً، أي أن مستوى المعيشة للفرد لن تتغير بمعنى لا يوجد نمو

اقتصادي، أما إذا زاد الدخل الكلي بمعدل أقل من معدل النمو السكاني فإن نصيب الفرد سوف ينخفض وبالتالي تتدهور مستوى معيشته والعكس صحيح.

ومنه فإن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بما يحقق زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي مع مرور الزمن وبالتعمق أكثر في هذا التعريف يتعين علينا التأكيد على العناصر التالية:¹

أ- أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ، بل لا بد وأن يفوق معدل النمو السكاني حتى تؤدي الزيادة في الناتج الإجمالي أو الدخل الإجمالي للمجتمع إلى زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي، ومما سبق يمكن القول أن:

معدل النمو الاقتصادي=معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي- معدل النمو السكاني

ب- أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في دخل الفرد الحقيقي وليس دخله النقدي فإذا كان الدخل الذي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة سنة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها النمو، فإن الدخل الحقيقي يشير إلى كمية السلع و الخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال هذه الفترة الزمنية أي أن الدخل الحقيقي يأخذ بعين الاعتبار المستوى العام للأسعار، حيث إذا حدثت زيادة في الدخل النقدي بنسبة معينة قابلتها زيادة بنفس النسبة في المستوى العام للأسعار، فإن الدخل الحقيقي سيبقى ثابتاً، بل إنه سينخفض إذا كانت الزيادة في معدلات الأسعار (معدل التضخم) أكبر من الزيادة في الدخل النقدي.²

ومما سبق يمكن القول أن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي=معدل نمو دخل الفرد النقدي- معدل التضخم

¹ -محمد عبد العزيز عجمية، و إيمان عطية ناصف (2006)، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية و تطبيقية، كلية التجارة بجامعة الإسكندرية، مصر، ص.ص.73-74.

² - عبد القادر محمد، و عبد القادر عطية (2003)، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص.ص.12.

ج- أن النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة و ليست ظاهرة عارضة أو طارئة ، وبتعبير آخر فإن الزيادة التي تتحقق في الدخل لا بد أن تكون على المدى الطويل، وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها، فالزيادة في الدخل يجب أن تنجم عن تفاعل قوى داخلية مع قوى خارجية بطريقة تضمن لها الاستمرار لفترة طويلة نسبيا حتى تعتبر نموا اقتصاديا.

وهنا يتعين لنا الإشارة في نهاية هذا التحليل إلى أن مفهوم النمو الاقتصادي يركز على التغير في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو نوعية السلع و الخدمات التي يحصلون عليها، كما أنه مفهوم غير شامل لكل ما يحدث من تغير في رفاهية الفرد نظرا لاعتماده على البيانات المنشورة عن الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي اقتصره على السلع والخدمات المتداولة في السوق فقط مع إهماله للسلع والخدمات المنتجة والمستهلكة دون أن تعرض في السوق كخدمات ربات البيوت و الاستهلاك الذاتي للمزارعين لجزء من محاصيلهم، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن النمو الاقتصادي يركز على الجانب المادي للرفاهية ويهمل الجوانب الأخرى كحرية الرأي وحرية التعبير والمشاركة السياسية والوعي الثقافي وغيرها.

2. تعريف التنمية الاقتصادية

تعددت تعاريف التنمية الاقتصادية فمن المفكرين من يعرفها على أنها³: "تحسنا على المستوى الفردي في مستويات المهارة، والكفاءة الإنتاجية، وحرية الإبداع على الذات وتحديد المسؤوليات". كما يعرفها البعض الآخر من المفكرين بأنها " العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجزئية في البنية والهيكل الاقتصادي". ويعرفها آخرون أنها " العملية التي يتم بمقتضاها دخول اقتصاد قومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي".

فالتنمية بالمفهوم الواسع هي رفع مستدام للمجتمع ككل، وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل، كما عرفت أيضًا بأنها: "تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية، وخلق تنظيمات أفضل".

³ صبحي محمد فنوص. (1999)، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الطبعة الثانية، القاهرة، الدار الدولية للنشر و التوزيع، مصر، ص.97.

ويوضح مفهوم التنمية التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الفكرية والتنظيمية، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع على العموم فإن التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج و نوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.⁴

وتعرف التنمية أيضاً، بأنها " مجموعة من التبادلات التي تحدث في المجتمع يسعى لتحقيق نمو ذاتيا في مدة قصيرة من الزمن".⁵

ويقصد أيضا بالتنمية الاقتصادية تلك "التغيرات التي تحدث في المجالات الثقافية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية وكذلك في البنى والقوة الفاعلة، وينتج عنها تحقق النمو الاقتصادي للمجتمع".

3. الفرق بين النمو و التنمية

من هذه التعريفات السابقة يتضح لنا أن مفهوم التنمية أكثر شمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي؛ حيث إن التنمية الاقتصادية تتضمن-بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها-إجراء تغييرات في هيكل الناتج، الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية.

فكلمة النمو والتنمية كلمتان مترابطتان، وتستخدمان جنباً إلى جنب، ويختلف النمو عن التنمية ولكن كل منهما يعتمد على الآخر، لوصف النجاح في تحقيق الأهداف أو الوصول إليه وهما من الدراسات المهمة في العصر الحديث، ويشكلان الجزء الأكبر في حياتنا.

تختلف التنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادي الذي يعني زيادات في السكان ضمن منطقة محددة أو زيادات في كمية أو قيمة السلع و الخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي لا يقود بالضرورة إلى تحسينات نوعية في الحياة.⁶

⁴ - بن سعيد لحضر. (2011). التطور التكنولوجي و أثره على التنمية الاقتصادية- مع دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة تيارت، ص.62.

⁵ - مرجع سبق ذكره، ص.63.

⁶ -القرشي محمد، وصالح تركي. (2010). علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، ص.40.

أما التنمية فهي تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة الذي يكون مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية و العلاقات الخارجية. ومن خلال هذه المقارنة تستنتج أن التنمية الاقتصادية أوسع مضمونا من النمو، حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية، التي يجب أن تشمل الاقتصاد الوطني وتوسع كذلك لتنويع مصادر الدخل فيه.⁷

- النمو هو التغيير في الجوانب المادية للفرد والمجتمع بينما التنمية هي تغيرات تدريجية للفرد والمجتمع.
- النمو هو خلوي يتبعه تغير في الشكل، أما التنمية فهي تغير هيكلية وتقدم وظيفي.
- النمو يتوقف في مرحلة معينة من الزمن و لكن التنمية تبقى مستمرة.
- النمو هو جزء من العملية التنموية، ولكن العكس غير صحيح.
- يوجد أنواع كمية ونوعية للنمو ولكن التنمية لا يوجد لها وكذلك يمكن الحصول على قياسات دقيقة للنمو ولكن التنمية لا يمكن قياسها بدقة.
- وعلى الرغم من أن النمو والتنمية هما عمليتان تؤثران في بعضها البعض، لكن النمو قد يحدث بالرغم من عدم وجود التنمية، ومن الممكن أن تحدث تنمية دون وجود النمو ولكن في بعض الأحيان يحتاج النمو إلى التنمية ليصل ويحقق أهدافه، النمو والتنمية ليست نفسها ولكن للوصول إليهما معا، يجب تحديد الأهداف وإنجازها بوجود الإرادة فهاتان العمليتان تسيران جنبا إلى جنب.

⁷-جمال حلاوة، وعلي، صالح. (2009). مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر و التوزيع، الأردن، ص.36.

المطلب الثاني: تفسير النمو والإشارة إلى تكاليفه

1. سمات النمو الإقتصادي:

يحصل النمو الإقتصادي بتوفر الظروف التالية:

أ- **زيادة حجم الإنتاج** : ونقصد به زيادة حجم النشاط الإنتاجي أو التوسع الإقتصادي، ويجب الإشارة إلى الزيادة الحقيقية في الإنتاج وكذا زيادة الدخل الفردي الحقيقي المرافق لزيادة الإنتاج وذلك خلال فترة زمنية مقارنة بالفترات السابقة.

ب- **حدوث تغيرات على مستوى طرق التنظيم**: بما أن هدف العمليات الإنتاجية هو إشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق ربح لأصحابها فإنه مع مرور الوقت يسعى المستثمر إلى إيجاد طرق تنظيم جديدة تسهل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل والبحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية، هذا السعي الدائم للمستثمرين يؤدي إلى إتاحة طرق تنظيم جديدة أنجع من التي كانت سائدة من أجل تحقيق فائض أكبر و الإستمرار في عملية النمو.

ج- **التقدم الإقتصادي**: كما سبق لنا تعريف التقدم الإقتصادي بأنه مجموع التحسنات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو الاقتصادي، وبالتالي فإن التقدم الإقتصادي سمة من سمات النمو وإستمراره وتحقيق الغايات الاجتماعية لمجمل الأفراد.

2. عناصر النمو الإقتصادي:

يمكن حصر عناصر النمو الإقتصادي في:

أ- **العمل**: ونعني به "مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته".

ب- **رأس المال**: "مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين"، يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة من جهة أخرى.

ج- التقدم التقني: ويعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية.⁸

3. فوائد النمو الاقتصادي:

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.
- زيادة رفاهية الشعب، عن طريق زيادة الإنتاج، والرفع في معدلات الأجور والأرباح والدخول الأخرى.
- يساعد على القضاء على الفقر، ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان.
- زيادة الدخل القومي تسمح بزيادة موارد الدولة، وتعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها؛ كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية، والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلباً على مستويات الاستهلاك الخاص.
- التخفيف من حدة البطالة.⁹

المطلب الثالث: عوامل النمو الاقتصادي

لكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي مجتمع لا بد وأن تتوافر ثلاثة مكونات أساسية هي:

1. تراكم رأس المال

ينتج التراكم الرأسمالي عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار لكي يتم استثماره، وحتى يزداد نمو الدخل والنواتج المستقبلي، فالمصانع والعتاد والآلات تزيد من رصيد رأس المال المادي للدولة capital stock وبالتالي يمكن من خلاله التوسع في مستويات الإنتاج التي يمكن تحقيقها. وتستكمل هذه الاستثمارات المباشرة باستثمارات في البنية الاقتصادية والاجتماعية (التمثلة في رصف الطرق، توفير الكهرباء والمياه والصرف الصحي.....الخ)، والتي من شأنها أن تسهل وتكمل الأنشطة الاقتصادية.

⁸ - القريشي محمد، وصالح تركي، مرجع سبق ذكره، ص.48.

⁹ - بناني فتيحة. (2008-2009)، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي - دراسة نظرية - مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،

جامعة محمد بوقرة - بومرداس، ص.10.

2. السكان ونمو القوى العاملة:

نقصد هنا بالنمو السكاني الزيادة النهائية في قوة العمل عامل موجب تقليدي في حث النمو الاقتصادي، فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين ومن ناحية أخرى زيادة في القوى الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية، ومع ذلك هناك خلاف على ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أم سالب على النمو الاقتصادي في دولة تعاني من فائض في عنصر العمل حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية وتتوقف هذه القدرة بصورة كبيرة على معدّل ونوع التراكم الرأسمالي ومدى توافر العوامل المرتبطة مثل مهارات الإدارة والتنظيم.

3. التقدم التكنولوجي:

لم تأخذ في الاعتبار حتى الآن عنصر التقدم التكنولوجي، والذي يعتبره عدد من الاقتصاديين بأنه أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي، وينتج التقدم التكنولوجي في ابسط صورة من الطرق الجديدة والمستحدثة لإنجاز المهام التقليدية مثل صنع الملابس، بناء المنازل، زراعة المحاصيل..... الخ. وهناك ثلاثة تصنيفات أساسية للتقدم التكنولوجي وهي المحايدة والتقدم التكنولوجي والتكنولوجيا الموفر للعمل والتكنولوجيا الموفرة لرأس المال.¹⁰

¹⁰ - بين سعيد لخص، مرجع سبق ذكره، ص. 61.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

كان النمو بالنسبة لاقتصاد التنمية خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي، عملية تحول اقتصادي، اجتماعي وسياسي معقدة، فقد نشأت مفاهيم اقتصادية جديدة للإمام ببعض أبعادها إلا أنه خلال أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي، عاد الاقتصاديون العاملون في مجال التنمية إلى الرأي الأبسط القائل بأن النمو إنما هو مسألة تصحيح السياسات الوطنية. إن تفسير ظاهرة النمو الاقتصادي كانت ومازالت تمثل أهم انشغالات النظرية الاقتصادية منذ العمل الأساسي لأدم سميث في كتابه ثروة الأمم سنة 1776 حيث تعاقبت المدارس والأفكار الاقتصادية المحددة لظاهرة النمو ومحدداته وهذا ما سوف نراه من خلال استعراض أهم النظريات الاقتصادية حسب المدارس التي درست النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي

تضم نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من أدام سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو بالإضافة إلى آراء التجار حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم آراء كل من جون ستوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتوس حول السكان.

1. نظرية آدم سميث

لقد اعتبر آدم سميث أن العمل هو المصدر الوحيد للقيمة وبذلك تتحدد قيمة السلعة بكمية العمل المبذول في إنتاجها، وحاول من خلال هذا أن يقرر مسؤولية أي عنصر من عناصر الإنتاج عن النمو الاقتصادي وما هي السياسة الملائمة التي يمكن أن تتبع من أجل خلق الظروف الملائمة للنمو الاقتصادي السريع ومن هنا استطاع أن يعرض نموذج حركي يقوم على عناصر أساسية الأرض، العمل رأس المال.¹¹

¹¹ - سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي و القريشي. (1988)، مقدمة في إقتصاد التنمية، دار الكتب للطباعة، الاردن ، ص.58.

أ- تقسيم العمل:

حيث نادى سميث بمبدأ التخصص وتقسيم العمل، داخل كل وحدة إنتاجية وهذا ما يعني أن العمال يجب عليهم أن يتخصصوا في أنشطة معينة بدلا من القيام بأعمال إنتاجية متعددة تجعلهم في وضع يستطيعون فيه أن ينتجوا أكبر كمية بنفس الجهد المبذول أي زيادة الإنتاجية .

ب- تراكم رأس المال:

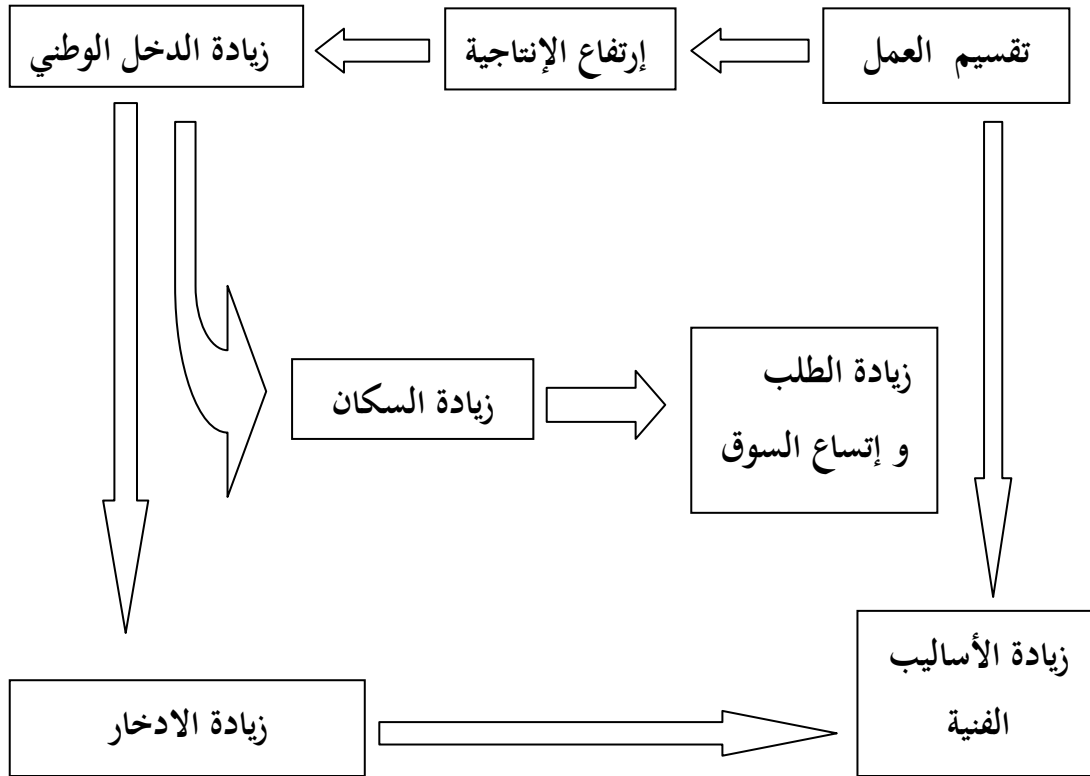
رأى آدم سميث أن الأرباح نلعب دورا مهما في تكوين رأس المال، ومن خلال نظريته حول الدخل وعوامل الإنتاج، يجد سميث أن الأرباح هي العامل الرئيسي في تكوين المدخرات، وزيادة معدلات التكوين الرأسمالي، بحيث أن الزيادة في الأجور سوف تكون على حساب الأرباح وبالتالي تقلل المدخرات وتقل معها معدلات النمو الرأسمالي في حلقة دائرية إنكماشية.¹²

ووفقا لهذه النظرة يرى سميث أنه في ظل وجود بعض التراكم الرأسمالي وتوفر سوق كافي فإن تقسيم العمل والتخصص يتمخض عنه تزايد الدخل مما يترتب عنه زيادة في حجم السوق فضلا عن تزايد المدخرات والاستثمار، ومما يسمح للتنمية أن تتجدد ذاتيا، إلا أن هناك حدود لمدة العملية التراكمية للتنمية وذلك عندما يصل الاقتصاد لحالة الاستخدام الكامل للأرض المتوفرة .

ومن هنا فإن النمو الاقتصادي لا يوقفه إلا ندرة الموارد الطبيعية فمع تقدم الاقتصاد خلال التراكم الرأسمالي ونمو السكان فإنه تتزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية وتتناقص معدلات الدخل.

¹² - العمادي محمد. (1967)، التنمية الاقتصادية والتخطيط، مطبعة دار الحياة، دمشق، سوريا، ص. 81-82.

وفي الاخير يمكننا توضيح أفكار آدم سميث من خلال الشكل التالي:
الشكل (1.1): شكل توضيحي لنظرية آدم سميث



المصدر توفيق سالم النحفي، (2000)، أساسيات العلم الاقتصادي الدار الدولية، القاهرة، ص.317.

2. نظرية روبرت مالتوس

من بين المفكرين في المدرسة الكلاسيكية نجد أيضا توماس روبرت مالتوس الذي تركزت أفكاره وأطروحاته " على جانبين رئيسيين وهما:

• نظريته في السكان.

• تأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية.

وبذلك يعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي ركز على جانب الطلب الكلي (لان

الكلاسيك يركزون على جانب العرض حسب قانون ساي للمنافذ).

تتلخص نظرية مالتوس التي طرحها عام 1798 في أن النمو السكاني يتم بموجب متوالية

هندسية، وهي تلك التي تعتمد على مضاعفة الرقم الأخير في السلسلة الحسابية "32.16.8.4.2.1"

وهكذا، بينما يتزايد معدل إنتاج الغذاء المعبر عنه اقتصاديا بالنتاج المحلي الإجمالي بموجب متواليية حسابية "1.2.3.4.5.6.7.8"، وهكذا، وهذا ما يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الإنتاج مما ينتج مجامعات وآفات اقتصادية.

يؤكد مالتوس بان نمو السكان يجبط النمو الاقتصادي، وأن نمو الموارد في هذه الحالة سيؤدي إلى زيادة السكان وليس زيادة رأس المال، وذلك لان أي زيادة في دخل الفرد تقود إلى زيادة المواليد، والتي تقلل من دخل الفرد وتعيده إلى مستوى الكفاف، ويرى مالتوس لعلاج هذه المشكلة ما يلي¹³:

- أن يتحقق التوازن بين السكان والمواد الغذائية بالحروب والكوارث وانتشار الأوبئة والمجاعات، وكأنه ينادي بالحروب ويتمنى الكوارث حتى يقل عدد السكان بالموت.

- يجب الامتناع الاختياري عن الزواج مدى الحياة أو إلى زمن محدود، وكأنه ينادي بعدم التناسل وإيقاف غريزة فرضها الله في الإنسان، وهذا ما ينادي به بعض المفكرين المعاصرين تحت شعار تحديد وتنظيم النسل.

- يجب تخفيض أجور العمال لزيادة أرباح رجال الأعمال من الرأسماليين، أي الاهتمام بالطبقة الغنية على حساب الطبقة الفقيرة، حيث يرى أن تزايد عدد السكان الأغنياء هو الذي يؤدي إلى التنمية، أما تزايد السكان الفقراء فيؤدي إلى التخلف.

- منع المنح والمساعدات التي توجه إلى الفقراء من المنظمات الخيرية، لأنها تساعد على كثرة التناسل ويصبحون عائلة على العالم.

رغم أن تحليلات مالتوس تنطبق على بعض مناطق إفريقيا وآسيا، إلا انه بشكل عام فان التحليلات والنظرة التشاؤمية عند مالتوس لم تتحقق على المستوى العالمي، وذلك بسبب ظهور الوسائل الحديثة لتنظيم النسل وكذلك تزايد إنتاج الغذاء بمعدلات أعلى مما كان يتوقع مالتوس، وأعلى من معدلات نمو السكان بسبب التقدم التكنولوجي المتحقق في الزراعة والذي عوض تناقص الغلة.

3. نظرية ديفيد ريكاردو:

بنى ريكاردو أفكاره وتحليله على دعامين أساسيتين هما:

¹³- مدحت القرشي. (2000)، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات-، دار وائل للنشر، الأردن، ص.60.

أ- نظرية مالتوس للسكان.

ب- قانون تناقص الغلة.

يقرر ريكاردو أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي، والذي يخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية و السكان من ناحية أخرى، وقد جعل ريكاردو رغم تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالي من عنصر الأرض عاملاً محددًا للنمو الاقتصادي، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلاً بالنسبة للموارد الطبيعية، تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي¹⁴.

هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والربح والطلب على العمل، فترتفع الأجور، فيزيد النمو السكاني، وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة. وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة (أساس نشأة الربح)، مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة، وارتفاع أسعار الغذاء. هنا يطالب العمال برفع أجورهم، فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار، فينخفض الطلب على العمل، وتتجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف وتظهر هنا حالة من الركود الاقتصادي الذي يصعب معه استمرار عملية النمو.

يقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث فئات، فئة الرأسماليين، فئة العمال، وفئة ملاك الأراضي الزراعية. ويرى أن عبء قيادة النمو الاقتصادي يقع على كاهل الرأسماليين من خلال قيامهم بتشديد المصانع وتشغيل العمال واستثمار الأرباح.. الخ، وأن أجور العمال لا بد وأن يتم تحديدها عند مستوى أجر الكفاف، إذ أن رفع الأجور عن ذلك المستوى يعمل على زيادة عرض العمل، هذا وتقوم فئة ملاك الأراضي الزراعية بإمداد المجتمع بالغذاء والطعام الذي تنتجه أراضيهم، ويلاحظ مبالغة ريكاردو في تشاؤمه فيما يخص قانون تناقص الغلة شأنه شأن غيره من الاقتصاديين التقليديين، متجاهلاً ما قد يحدثه التقدم التكنولوجي من تأثير، أو إمكانية إحلال عنصري رأس المال والعمل محل الأرض.¹⁵

¹⁴ - عبد الرحمن يسري أحمد. (2003)، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، مصر، ص.294.

¹⁵ - شعباني اسماعيل. (1992)، مقدمة في نظريات التنمية، دار هومة، الطبعة الثانية، الجزائر، ص.62.

المطلب الثاني: التحليل الكينزي للنمو الاقتصادي

قام العديد من الباحثين بالمدرسة الكينزية على تحديد نماذج للنمو الاقتصادي ونذكر من بينهم "هارود ودومار" اللذان حاولا في أواخر الأربعينات من القرن العشرين دراسة العلاقة بين التكوين الرأسمالي والنمو الاقتصادي في المدى الطويل معتمدين على فرضية ثبات معامل رأس المال وتوصله إلى نظرة تشاؤمية وهي صعوبة المحافظة على نمو مستمر مع التشغيل الكامل في المدى الطويل.

ويعتمد النموذج الأول لـ "دومار" على الاستثمار في النظام الاقتصادي، حيث درس جانبي العرض والطلب حيث يؤدي الاستثمار من جانب العرض إلى الزيادة في الطاقة الإنتاجية أما من جانب الطلب فإن زيادته تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي شكل مباشر وكذا بفعل المضاعف لكن مشكلة النموذج هو إيجاد معدل النمو التوازني الذي يوفق بين الزيادة في الطلب الكلي والزيادة في الطاقة الإنتاجية.

أما نموذج "روي هارود" فهو يشبه كثير نموذج دومار ولكن الفرق الأساسي هو اهتمامه بتحديد نظرية الاستثمار وكذا البحث من إمكانية تحقيق نمو إقتصادي مستمر، من خلال التفرقة بين ثلاثة مفاهيم أساسية لنمو الاقتصادي وهي:

معدل النمو الفعلي، معدل النمو المرغوب فيه، ومعدل النمو الطبيعي ويفترض "هارود" أن الإدخار هو نسبة ثابتة من الدخل المحقق إلا أن اختلاف الدخل المحقق عن المخطط له، أما إذا إستمر هذا النمو عند المعدل المرغوب فيه فإن الإدخار سيتعادل مع الاستثمار المخطط له دوما.¹⁶

بصفة عامة، فإن نموذج "هارود و دومار" يفترض ضمناً أن الزيادة في الاستثمار تساوي الزيادة في الطلب الكلي، أي أن المؤسسات تقوم بمقارنة الطلب الحالي على منتجاتها مع الطلب في الفترة السابقة ومن ثم تقرر حجم الاستثمار اللازم للوصول إلى مستوى الطلب الجاري، غير أن الواقع غير ذلك. وتعتبر النظرية الكينزية أول نظرية شاملة ومتكاملة للاقتصاد الكلي تبحث في كيفية تحديد مستوى الدخل وفيما يلي تظهر أهم المنطلقات والفرضيات التي استندت إليها النظرية الكينزية:

- لقد رفض النموذج الكينزي قانون المنافذ والقائل بأن العرض يخلق معه الطلب والإنتاج والاستخدام في اقتصاد نقدي، وما ينجم عنه من رفض سيادة التوازن الدائم والمستمر عند مستوى العمالة الكاملة.

¹⁶ - صقر أحمد صقر. (1976)، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الغرب للطباعة، مصر، ص.490.

- إن الطلب على النقود لا يقتصر على أغراض التبادل وتغطية المصروفات المتوقعة وغير المتوقعة، وإنما يتضمن أغراضاً أخرى بحكم وظيفتها كمستودع للقيمة، والتي تتمثل في الطلب على النقود لأغراض المضاربة في الأسواق المالية.
- يؤكد كينز في تحليله على أن معدل الفائدة هو متغير نقدي حيث يمثل سعر الفائدة تكلفة اقتراض الأموال لأغراض الاستثمار، لذا فإن انخفاضه يشجع المستثمرين على زيادة إنفاقهم الاستثماري وارتفاعه، يجعل تكلفة الاستثمار ترتفع فتقلل من الإنفاق الاستثماري الخاص¹⁷.

الانتقادات الموجهة للنظرية الكنزوية

إن الانتقادات الموجهة للنظرية الكنزوية فيما يخص تفسير النمو الاقتصادي تتمحور في الانتقادات الموجهة لنموذج هارود - دومار، حيث بالرغم إلى ما توصل إليه هذا النموذج من نتائج إلا أنه تعرض لعدد من الانتقادات، والتي مفادها أن بعض الاستنتاجات تعتمد على فرضيات تجعله غير واقعي وذلك كما يلي:¹⁸

- أن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ونسبة رأس المال على الناتج غير واقعية، حيث يمكن أن يتغير في الأمد الطويل الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر.
- كما أن فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة، وذلك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التقني.
- أن النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة .
- أن فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال والمعامل الحدي لرأس المال غير واقعية وخصوصاً إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد، من الضروري الإشارة هنا إلى أن إحدى خصائص النموذج الأساسية، والذي تعرض بسببها إلى انتقادات في السنوات الأخيرة من قبل نظرية النمو الداخلية هي تأكيده بأن الاستثمار لا يؤثر بالنسبة للنمو طويل الأجل، لأن أي زيادة في معدل الادخار أو الاستثمار يتم تعويضها من خلال

¹⁷ - بلعزوز بن علي. (2008)، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، ص.15.

¹⁸ - مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 76-77.

الزيادة في معامل رأس المال، تاركا معدل النمو طويل الأجل دون تغيير حيث أن هذه الفكرة تعتمد على انخفاض إنتاجية رأس المال.

أما من حيث مدى ملائمة النموذج للبلدان النامية فيعتبر النموذج غير ملائم وذلك لإختلاف الظروف الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والدول النامية، حيث أن النموذج يهدف إلى منع البلدان المتقدمة من الدخول في حالة ركود طويلة الأجل ولا يهدف إلى تطبيق برامج التصنيع التي تحتاجها الدول النامية.

المطلب الثالث النظرية النيوكلاسيكية في النمو

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز الأعمال لرومر و لوكاسيو سولو و جيمس ميد ، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو واهتموا بدراسة العوامل المحددة للطلب، وتقديم التفسيرات السيكولوجية لخيارات المستهلك، وقد قامت النظرية النيوكلاسيكية على قانون تناقص الغلة ل دافيد ريكاردو ونظرية السكان ل مالتوس، فقد اعتبر النيوكلاسيكي متغير السكان بأنه معطى من المعطيات و قدمت تعريف أوسع لرأس المال وأعطت مكانة أساسية وهامة للابتكار.

وقام النيوكلاسيك بتحسين التحليل الكلاسيكي فيما يختص بعملية التراكم الرأسمالي، حيث اعتبر الكلاسيك أن الرأسماليين يقومون بطريقة أوتوماتيكية بإعادة استثمار دخولهم طالما كان معدل الربح يفوق مستوى الصفر قليلا؛ على اعتبار أن المدخر هو المستثمر، ولكن النيوكلاسيك اعتبروا العملية مجزأة، حيث يستطيع رجال الأعمال الحصول على السلع الإنتاجية باستخدام أرصدة مقترضة . ويقود هذا التحليل إلى وجود سوق رأس المال الذي يجمع المدخرين بالمستثمرين، حيث يعمل معدل الفائدة على تحقيق التوازن بين المطلوب من الأرصدة الاستثمارية والمعروض من هذه الأرصدة، ويلعب دوراً أساسياً في تحديد حجم الاستثمار، حيث أن رجال الأعمال يقومون بالمقارنة بين معدل العائد المتوقع من الاستثمار ومعدل الفائدة الذي يمكن الاقتراض على أساسه، فإذا فاق معدل العائد المتوقع معدل الفائدة يكون الاستثمار مربحاً، والعكس صحيح.¹⁹

¹⁹ -محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي.(2004)، التنمية الاقتصادية، مفهومها -نظرياتها -سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية ،

- ويمكن تلخيص افكار النظرية النيوكلاسيكية فيما يلي:
- أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز فكرة مارشال المعروفة بالفورات الخارجية، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.
 - أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار مايتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا).
 - بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.
 - فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية، فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال، التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات، ويزيد الإنتاج، ويتحقق النمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات، يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقها نحو التقدم، لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنمو شكلاً آلياً ميكانيكياً.
 - أما عنصر التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائماً على التجديد والابتكار.
 - أن النمو الاقتصادي كالتنمو العضوي- وصف مارشال- لا يتحقق فجأة، إنما تدريجياً، وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن، مهتمين بالمشاكل في المجال القصير، حيث يرون أن كل مشروع صغير هو جزء من كل، ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل، وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.
 - أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة.

نقد النظرية: أهم الانتقادات الموجهة إليها:

- التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النمو والتنمية متجاهلة للنواحي الأخرى التي لا تقل أهمية، كالنواحي الاجتماعية، والثقافية، والسياسية.
- القول بأن التنمية تتم تدريجيًا بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية.
- الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير بدون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل.
- افتراض حرية التجارة الخارجية أمرٌ لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية، خاصة بعد الثلاثينيات من القرن العشرين.²⁰

ومن اهم نظريات النمو النيوكلاسيكي نظرية جوزيف شومبيتر **Joseph Schumpeter**، حيث تميز بأنه يعطي اهتماما خاصا للمنظم والدور الذي يقوم به من خلال عملية التجديد،²¹ وتتلخص نظرية شومبيتر للنمو الاقتصادي في النقاط التالية :

أ- الابتكارات: وتضم عدة عناصر مثل: إدخال منتج جديد، طريقة جديدة في الإنتاج، فتح سوق جديدة، توفير سوق جديدة للمواد الخام والمواد نصف المصنعة، إقامة منظمة جديدة لأي صناعة. وتتمثل الابتكارات حسب شومبيتر في إدخال منتج جديد بتحسينات تكنولوجية حديثة ومتجددة عبر الزمن.

ب- دور المبتكر: يولي شومبيتر المبتكر اهتماما خاصا كما أشرنا، ويعرفه بأنه ذلك الشخص القادر على تقديم شيء جديد تماما، فرغم أنه لا يوفر أرصدة نقدية إلا أنه يحول مجال استخدامها، تحوزه في ذلك عدة دوافع منها الرغبة في خلق ملكية تجارية خاصة، الرغبة في الانتصار، السعادة الناجمة عن استخدام القدرات الخاصة.

ج- دور الأرباح: إن دافع المبتكر هو تحقيق الأرباح، ووفقا لشومبيتر فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماما لتكاليف الإنتاج، أي لا توجد أرباح، وتظهر الأرباح نتيجة للتغيرات الديناميكية الناجمة عن الابتكارات.

²⁰ - عبلة عبد الحميد بخاري. (2005)، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، الجزائر، ص. 35-38.

²¹ - عبد الرحمن يسري أحمد، مرجع سبق ذكره، ص. 33.

د- كسر التدفق الدائري: يتم كسر التدفق الدائري حسب شومبيتر من خلال الابتكار في شكل منتج جديد بواسطة المنظم من أجل تحقيق الأرباح، وبمجرد ما يصبح الابتكار مربحا يتهافت المنظمون الآخرون على إنتاج هذا المنتج الجديد.

هـ- العملية الدائرية: إن تمويل الاستثمارات من الإئتمان المصرفي، يؤدي إلى زيادة الدخل كما يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية، ومع ظهور المنتجات الجديدة ينقص الطلب على المعروضات من السلع القديمة، وهذا يؤدي إلى تقلص تلك المشروعات وخروجها تدريجيا، وعند بداية المبتكرين تسديد القروض من الأرباح، فإن المعروض النقدي سوف ينكمش وتميل الأرباح نحو الانخفاض وقد قال شومبيتر بوجود موجات طويلة من المد والجزر، فكل موجة من الرواج تأتي مصحوبة بالاكشافات وعندما تنتهي موجة الرواج يعود الإقتصاد إلى حالة السكون، وعندئذ يبدأ بعض المنظمون في تقديم ابتكارات جديدة ويحدث الإزدهار مرة أخرى.²²

تتلخص نقاط الخلاف بينه وبين الكلاسيك في:

- الأهمية الخاصة التي يحتلها المنظم في تحليله، والذي يختلف عن الرأسمالي في كونه يدير رؤوس الأموال اللازمة لتنفيذ المشروع وليس بالضرورة أن يكون هو من قدمها.
- يعتبر الأرباح الاحتكارية لها دور مهم، لأنها تحفز المنظم على إقامة المشروعات وعلى الإبداع، بينما الكلاسيك يعتبرون الأرباح الاحتكارية على أنها تمثل انحرافاً في طريقة عمل السوق، وخروجاً عن المنافسة الحرة.
- تفريقه بين: الاختراع (*Invention*) الذي يشير إلى إنجازات العلماء والباحثين في مجال تطوير السلع والآلات والمواد وطرق الإنتاج، وبين الابتكار أو التجديد (*Innovation*) الذي يشير إلى جهود المنظمين في استخدام المخترعات في الإنتاج التجاري في شكل سلع جديدة بغرض تحقيق الربح.
- ربط الاستثمار بالائتمان الذي يمكن أن يخلقها الجهاز المصرفي، وليس بالادخار الحقيقي مثلما يعتبر الكلاسيك.²³

22 - سعيد عبد الحكيم. (2001)، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، ص36.

23 - رمزي زكي. (1997)، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 226

ص. ص. 447-448.

نقد نظرية النيوكلاسيكية:

عدم انطباق النظرية الحدية على واقع السلوك الاقتصادي مع قانون تناقض المنفعة الحدية (أساسياً في الطلب) وهذا بمعنى أنه إذا أبقيت الأشياء الأخرى على حالها فإن أية زيادة في معدل استهلاك سلعة ما من شأنها أن تقلل حدة الطلب على أية وحدات صغيرة.

لكي يكون قانون تناقض المنفعة الحدية صحيحاً لا بد أن يجري استهلاك سلعة ما في نفس الظروف المحيطة بالفرد المستهلك فضلاً عن ثبات دخله النقدي.

لا بد أن تتولد للفرد المستهلك رغبة أخرى عند الاستهلاك بمعنى أن الفرد يستشعر بحاجة للماء يتزايد بزيادة ما يتناوله من طعام إلى جوار الشراب، فإنه كلما أفرط في الشراب زادت رغبته في تعاطي الماء، وفي هذه الحالة ظاهرة الاستهلاك تتماشى مع قانون تزايد المنفعة الحدية. نظرية المستهلك لا تنطبق على الواقع من ناحيتين:

أ- لا يمكن أن يهتم المستهلك في الواقع بإجراء تعديلات دقيقة عند الحد فمعظم الناس لا يرغبون أن يكونوا بمثابة آلة حاسبة، كما أن الطبيعة الإنسانية لا تهتم بالأشياء الصغيرة ومهما أمعن الفرد المستهلك في التدبير في إنفاق موارده على شراء سلع الاستهلاك فإنه لا يمكن أن يضع فاصل بينما يرغب في شرائه وما يعرض عنه وبذلك لا يمكن أن يصل إلى وضعه التوازني حتى ولو كان هناك حالة من الاستقرار في السوق.

ب- ومن المتوقع عادة أن تحدث تغيرات ضئيلة متكررة في السعر والدخل ، وعلى المستهلك الرشيد أن يأخذ احتياطاته من فترة إلى أخرى إلا أن المستهلك تعود على مشتريات معينة طيلة الأسبوع ولا يغيرها إلا إذا تغيرت الظروف بشكل واسع، وهذا التغيير يجب أن يكون مناسبة لتغيير الظروف.

المبحث الثالث: نماذج في النمو الاقتصادي

يتم في هذا المبحث التعرف على أهم نماذج التي عالجت موضوع النمو الاقتصادي، وأهم الإقتراحات التي قدمتها في تصميم السياسات المولدة للنمو الاقتصادي في البلدان.

المطلب الأول: نموذج هارود - دومار

سيتم التطرق إلى كل من نموذج "دومار" ونموذج "هارود" على حدة، لنأتي أخيراً إلى النموذج المسمى "هارود-دومار".

1. نموذج دومار (1946):

يعتبر "دومار" أن مشكل الرأسمالية يتمثل أساساً في أزمة البطالة، وأن نظريته كانت تنص على التأثير المزدوج للاستثمار على الاقتصاد، إذن للاستثمار أثرتين أثر الدخل (جانب الطلب) وأثر سعة الإنتاج أو حجم الطاقة الإنتاجية (جانب العرض).

أ- أثر الاستثمار على الدخل (مدى قصير):

- يتحدد التغير في الاستثمار عبر المضاعف الكينزي (الطلب)، إذن يتأثر الدخل ΔY بزيادة الاستثمار مع العلم أن c و s هي على التوالي الميل الحدي للاستهلاك والادخار، ونكتب العلاقة كما يلي:

$$\Delta Y = \Delta I \left(\frac{1}{1-c} \right) = \Delta I \frac{1}{s} \dots \dots \dots (01)$$

ب- أثر الاستثمار على حجم الطاقة الإنتاجية (مدى طويل)

- يزيد الاستثمار في حجم الطاقة الإنتاجية (العرض) وهذا التأثير في الحجم مفاده أن الاستثمار يحفز حجم الإنتاج من خلال آلية المعجل.

- يعرف الاستثمار بأنه التغيير في رصيد رأس المال، ويمكن تقديمه كالتالي:

$$I = \Delta K \dots \dots \dots (02)$$

- والرصيد الكلي لرأس المال له علاقة مباشرة بالدخل القومي الإجمالي فإنه يأخذ الشكل التالي:

$$K = v.Y \dots \dots \dots (03)$$

إذن:

$$\Delta K = v \Delta Y \dots \dots \dots (04)$$

- ثم نستخرج ΔY بدلالة الأشياء الأخرى:

$$\Delta Y = \frac{\Delta K}{v} = \frac{I}{v} \dots \dots \dots (05)$$

إذن الاستثمارات تزيد حجم الطاقة الإنتاجية بنسبة $\left(\frac{1}{v}\right)$ ، حيث (v) هو معامل رأسمال وهو مقلوب الإنتاجية المتوسطة لرأسمال $\left(v = \frac{K}{Y}\right)$ و K هو مخزون رأسمال ويمثل Y الدخل، ومنه المشكل عند دومار يأخذ الشكل التالي: تحت أي الشروط تكون زيادة الطلب الناتجة من التغير في الاستثمار متوافقة مع الزيادة في الطاقة الإنتاجية الناتجة من الاستثمار؟ ليكون النمو متوازنا، يجب أن يتساوى تأثير كل من الدخل مع تأثير الطاقة الإنتاجية، ويتحقق هذا الشرط إذا زاد الاستثمار بمعدل ثابت يساوي النسبة بين الميل الحدي للادخار ومعامل رأسمال:

$$\boxed{\frac{I}{v} = \frac{\Delta I}{s} \Leftarrow \frac{s}{v} = \frac{\Delta I}{I} \Leftarrow \text{الطلب } (\Delta Y) = \text{العرض } (\Delta Y)}$$

وللمحافظة على التوازن الكلي في عملية النمو الاقتصادي، يتوجب أن ينمو الاستثمار بمعدل $\left(\frac{s}{v}\right)$ وهذا هو الشرط الأساسي لوجود حالة النمو المتوازن.

وبعد إدخال توقعات النمو في محددات الاستثمار، استخلص دومار في الأخير كنتيجة ختامية، أن العلاقة التي تحدد معدل النمو من خلال النسبة بين معدل الادخار ومعامل رأسمال (معدل النمو المضمون) هو في الأساس غير مستقر ونادرا ما يتحقق، وسبب عدم الاستقرار يعود إلى:

- إذا كان أثر الدخل أصغر من أثر حجم الطاقة الإنتاجية أي $\frac{I}{v} \phi \frac{\Delta I}{s}$ في هذه الحالة، يؤدي في المدى الطويل إلى الركود الاقتصادي وهي الحالة الأكثر احتمالا للوقوع.

- إذا كان أثر الدخل أكبر من أثر حجم الطاقة الإنتاجية $\frac{I}{v} \pi \frac{\Delta I}{s}$ وتؤدي هذه الحالة إلى التضخم.

2. نموذج "هارود": (1939)

كانت المشكلة المركزية لدى "هارود" البحث في ذلك المعدل الذي يتعين أن ينمو به الدخل القومي على المدى الطويل، حتى يمكن المحافظة على مستوى التشغيل الكامل وتجنب حدوث البطالة والكساد، حيث يعتقد أن الاقتصاد الرأسمالي المتقدم لا يحقق نمواً مستقراً إلا بالصدفة، وإذا حدث ذلك فإنه يستحيل أن يحافظ على استقراره في المدى طويل، لهذا سلط "هارود" الضوء على ثلاث معدلات للنمو²⁴:

- معدل النمو المضمون (g_w) أو المعدل المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأسمال، أي الذي يضمن التوازن بين الادخار والاستثمار وأن الاستثمار المرغوب فيه (I^*) مرتبط بالأرباح المتوقعة وزيادة الإنتاج أي:

$$I^* = f(\Delta Y) \dots \dots \dots (06)$$

- معدل النمو الطبيعي الذي يصل إلى أقصى نمو له، نتيجة للزيادة في عدد العمالة النشيطة (إذ يتفادى حدوث بطالة) والتقدم التقني، والتراكم رأسمال، وشرط النمو المتوازن عند التشغيل الكامل هو:

$$g = g_w = n \dots \dots \dots (07)$$

- معدل النمو الفعلي للنتائج (g) خلال فترة زمنية محددة والذي يحقق في الواقع الشرط التالي:

$$g = \frac{\Delta Y}{Y} \dots \dots \dots (08)$$

حيث: Y يمثل الدخل الوطني و ΔY التغير في الدخل.

- يتطلب استمرار التشغيل الكامل، أن ينمو الإنتاج بمعدل طبيعي (g_n)، مما يتطلب على معدل النمو الفعلي (g) للاقتصاد أن يساوي كل من معدل النمو المضمون (g_w) ومعدل النمو الطبيعي (g_n)، ومنه

²⁴- Arrous, J.(1999). *Les théories de la croissance: La pensée économique contemporaine*, éditions du seuil, pp. 48-51.

فإن الاستقرار يتحقق في الاقتصاد عند تساوي المعدلات السابقة للنمو، وفي هذه الحالة يجمع الاقتصاد بين النمو المستقر والتوظيف الكامل:

$$g_n = g_w = g \dots \dots \dots (09)$$

- من خلال مقارنة معدلات النمو يطرح "هارود" مشكلتين، أولهما في المدى القصير تخص استقرار النمو، أما الثانية ففي المدى الطويل والتي تخص إمكانية الوصول إلى التشغيل الكامل.²⁵

1. المدى القصير: أي المقارنة بين النمو الفعلي والمضمون ونكون أمام حالتين:

- الحالة الأولى $g_w < g$ يتم ملاً هذه الفجوة بكل ما هو مخزن، وحتى تعوض الشركات، يجب عليها الزيادة في الاستثمارات (تأثير المعجل) وفي نفس الوقت تؤدي الزيادة في الاستثمارات إلى الزيادة في الطلب ومعدل النمو (المضاعف)، مما يؤدي للاقتصاد إلى حالة التضخم.

- الحالة الثانية $g_w > g$ هذه الحالة تؤدي بالمنتجين إلى تخزين الإنتاج الذي لم يتمكنوا من تصريفه، مما سيؤدي بهم إلى تخفيض استثماراتهم في المستقبل لعدم تطابق توقعاتهم مع الحقيقة، ومنه الاتجاه نحو الكساد يبقى بصفة مستمرة مادام (g) اقل من (g_w) .

2. المدى الطويل: يتم المقارنة بين النمو المضمون (الذي يوازن بين العرض والطلب في سوق

السلع) والنمو الطبيعي (الذي يوازن العرض والطلب في سوق العمل).

- الحالة الأولى $g_w \neq g_n$ النمو المتوازن عند التشغيل الكامل غير ممكن أو غير متحقق وأن الاقتصاد في حالة كساد.

- الحالة الثانية²⁶ $g_w \neq \pi g_n$ فإن قوى السوق تؤدي بدفع (g) إلى أخذ قيم أكبر من (g_w) وبالرغم من اقتراب معدل النمو الفعلي من المعدل الطبيعي عن طريق التضخم، هذا ما يؤدي إلى وقوع الاقتصاد في حالة البطالة الهيكلية المتزايدة.

²⁵ - عبد الحكيم سعيد، (2001)، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي دراسة اقتصاد- قياسية للنمو- حالة الجزائر (1974-1999)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، ص ص. 50-51.

²⁶ - Arrous, J. Op.cit, p. 53.

3. تقييم نموذجي "هارود-دومار":

فقد تم جمع كلا النموذجين في نموذج واحد وتحت اسم نموذج "هارود-دومار" وذلك لتوصلهما تقريبا إلى نفس النتائج، ونلخص أهم الفرضيات التي بني عليها النموذج:²⁷

- ثبات الميل الحدي للاستهلاك، وثبات الميل الحدي للادخار (يساوي الميل المتوسط للادخار).
 - الاقتصاد مغلق (عدم وجود فجوة بين الادخار والاستثمار)، ولا توجد تجارة خارجية، مع غياب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.
 - تحقق فرضية ثبات معاملات الإنتاج، وعدم إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج.
 - ثبات المستوى العام للأسعار، وأسعار الفائدة.
- وقد صاغا نتيجة بحثهما في شكل علاقة رياضية:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{v} \dots \dots \dots (10)$$

- وفي حالة إدخال معدل نمو السكان يصبح النموذج من الشكل:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{v} - n \dots \dots \dots (11)$$

نستنتج من المعادلة رقم (11) أن: معدل النمو الاقتصادي تربطه علاقة طردية بمعدل الادخار والاستثمار، وعلاقة عكسية بكل من معامل رأس المال، ومعدلات النمو السكاني المرتفعة، ومنه نستنتج أن سبب تأخر وتحلف الدول المتخلفة يرجع إلى: إما لضعف معدلات الادخار والاستثمار القومي وإما لارتفاع معامل رأس المال (رأس المال/ الناتج)، وذلك بسبب ضعف التقدم التكنولوجي، أو بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني، والحقيقة أن جميع هذه الظروف متوفرة في الدول المتخلفة، وأصبحت حجر عثرة أمام خططها التنموية، بالإضافة أن كلا النموذجين مشتركة لإظهار أن فرص النمو المتوازن والتي تضمن العمالة الكاملة منخفضة جدا، وان حدث التوازن فإنه يحدث من باب الصدفة فقط، مع صعوبة تقبل بعض الفرضيات القاضية بتثبيت بعض المتغيرات في النموذج، مثل تثبيت ميل الادخار

²⁷ - الفريشي محمد، وصالح تركي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 74-75.

والمستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى افتراض ثبات أسعار الفائدة، وفرضية عدم الإحلال بين عناصر الإنتاج هي خاصية بعيدة كل البعد عن الحياة الواقعية، وأن المساواة بين الادخار والاستثمار نادرا ما يتحقق لأن الادخار يعتمد أو يرتبط على الدخل، والتوقعات الاستثمار من رجال الأعمال، ويؤكد أن قرارات الاقتصاديين غير منسقة، لذلك هناك فرصة ضئيلة يكون فيها النمو متوازن ومرتبطة بالتشغيل الكامل.

والنقطة المهمة والتي تجدر الإشارة إليها أن حدود هذه النظرية قد استخدمت لرفع معدلات النمو الاقتصادي للدول الأوروبية فقط، إلا أن الوضع بين هذه الدول والدول المتخلفة يختلف اختلافا كبيرا، وما انطبق عليها قد لا ينطبق على هذه الأخيرة، فيلاحظ أن محددات النمو طبقا لنموذج "هارود-دومار" لا تتوافر في البلاد الأكثر فقرا، والتي تتضاءل فيها نسبة ما يوجه للادخار ومن ثم للاستثمار من دخلها القومي، ولحل هذه المشكلة والمتمثلة في ضعف القدرة الادخارية هو تعبئة الفجوة الادخارية عن طريق التمويل الأجنبي (القروض الأجنبية أو الاستثمارات الأجنبية)، وقد شجع هذا النموذج على زيادة الاقتراض من طرف الدول المتخلفة، مما أسقطهم في مشكل المديونية، وهذه السلبيات أفقدت هذا النموذج أهميته وخصوصاً في الدول النامية.

المطلب الثاني: نموذج سولو

بعد سنوات قليلة من الاستنتاجات التي قدمها نموذج "هارود-دومار" حول تفسيرهما للنمو الاقتصادي، والمشكلة التي صادفتهم المتمثلة في عدم استقرار النمو المتوازن، أخذت نظرية النمو الاقتصادي بعدا جديدا المتمثل في ظهور نموذج أكثر تحليلا، وهو ما يعرف بنموذج "سولو" أو نموذج النمو النيوكلاسيكي، والذي يعتبر حجر الزاوية لهذه النظريات.

حاول سولو أن يجيب على التوقعات التشاؤمية لـ"هارود - دومار"، وكان هدفه تقديم حل للمشكلة التي واجهت هذا النموذج، فقد لاحظ أن الخاصية القاضية بميل الاقتصاد للتقلب بين حالة البطالة وحالة التوظيف الزائدة، قد تكون ناجمة عن الجمود المفترض في معامل رأس المال (v)، حيث

اقترحوا أن هذا المعدل (رأسمال/الناتج) هو عبارة عن معدل التعديل الهيكلي، إذن (v) يتحرك لإعادة $\left(\frac{s}{v}\right)$ لكي يتساوى مع معدل النمو الطبيعي.

يدرس نموذج "سولو" حركية النمو المتوازن، حيث تطلب صياغته مجموعة من المعادلات التي ربطت بين الإنتاج والعمل وتراكم رأسمال والتقدم التقني، وبهذا التوجه أصبح للتقدم التقني دورا هاما في نظرية النمو الاقتصادي.

اعتمد نموذج "سولو" على الفرضيات التالية²⁸:

- الاقتصاد يتكون من قطاع واحد بمعنى أن البلدان تنتج وتستهلك سلعة واحدة متجانسة (المنتج Y)؛

- يتم الإنتاج في اقتصاد مغلق تسود أسواقه المنافسة التامة.

- التقدم التقني (التكنولوجيا) هي متغير خارجي.

- الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز:

$$C = c.Y \Rightarrow S = (1-c)Y = sY \dots \dots \dots (12)$$

- نسبة مساهمة السكان في العمل ثابتة، إذا زاد السكان بمعدل ثابت (n) فإن عرض العمل (L) يزيد بنفس النسبة (n) :

$$\frac{d \log L}{dt} = \frac{\dot{L}}{L} = n \dots \dots \dots (13)$$

- يهتك رأسمال الحالي بنسبة ثابتة (δ) أي أن جزء من رأسمال الثابت يفقد كاهتلاك (تناقص قيمة الاستثمارات الثابتة كالألات والمعدات).²⁹

- تعرف دالة الإنتاج بدالة الإنتاج النيوكلاسيكية، والتي يطلق عليها دالة "كوب دوغلاس" والتي تنص على إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج: رأس المال (K) والعمل (L) .

²⁸ -Yıldızoglu, M.(2011).Sources de la croissance économique, Université Bordeaux, France, Vol. 3.5, p. 16.

²⁹ -مناضل عباس حسين الجوارى.(2011)،تقييم نقدي لمادة الاقتصاد الرياضي: استعراض الفكر الاقتصادي الأكاديمي المعاصر حول مادة الاقتصاد الرياضي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء العراقية، مجلد 257، العدد 4، ص. 88.

- في ظل النظرية النيوكلاسيكية فان دالة الإنتاج "كوب دوغلاس" تتميز بالخصائص التالية:

تناقص الإنتاجية الحدية:

$$\left\{ \begin{array}{l} \frac{\partial F}{\partial K} > 0, \frac{\partial^2 F}{\partial K^2} < 0 \\ \dots\dots\dots(14) \forall K > 0, L > 0 \\ \frac{\partial F}{\partial L} > 0, \frac{\partial^2 F}{\partial L^2} < 0 \end{array} \right.$$

ثبات غلة الحجم:

$$F(\lambda K, \lambda L) = \lambda F(K, L) = \lambda Y, \dots\dots\dots \forall \lambda > 0 \dots\dots\dots(15)$$

(F متجانسة من الدرجة الأولى).

شرط Inada (1963):

من خصوصيات دالة الإنتاج، أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تتوّل إلى ما لا نهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر، وتتوّل إلى الصفر لما يؤولا العمل ورأسمال إلى ما لا نهاية كالاتي:

$$\left\{ \begin{array}{l} \lim_{K \rightarrow 0} (F_K) = \lim_{L \rightarrow 0} (F_L) = \infty \\ \lim_{K \rightarrow \infty} (F_K) = \lim_{L \rightarrow \infty} (F_L) = 0 \end{array} \right. \dots\dots\dots(16)$$

يمكننا كتابة دالة "كوب دوغلاس" ذات غلة حجم ثابتة $(\alpha + (1-\alpha) = 1)$ بالشكل التالي:

$$Y = F(K, L) = K^\alpha L^{1-\alpha}, \dots\dots \alpha \in (0,1) \dots\dots\dots(17)$$

- في سوق المنافسة التامة تكون المؤسسات آخذة للسعر حيث يكون هدفها تعظيم الأرباح:

$$\max F(K, L) - rK - wL \dots\dots\dots(18)$$

حيث تمثل كل من (r) و (w) معدل الفائدة الحقيقي وأجر العمل الحقيقي على التوالي، بعد

تعظيم الربح يتساوى هذين الآخرين مع الإنتاجية الحدية لكل من رأسمال والعمل:

$$\left\{ \begin{array}{l} w = \frac{\partial F}{\partial L} = (1-\alpha) \frac{Y}{L}, r = \frac{\partial F}{\partial K} = \alpha \frac{Y}{K} \\ wL + rK = Y \end{array} \right. \dots\dots\dots(19)$$

- بعد تعريف كل من (k) ، (y) على الشكل الآتي :

$$k = \frac{K}{L} \left(\text{avec } \frac{L}{L} = 1 \right) \dots \dots \dots (20)$$

$$y = \frac{Y}{L} = F \left(\frac{K}{L}, 1 \right) = f(k) \dots \dots \dots (21) \quad \text{و:}$$

- يمكن إعادة كتابة دالة الإنتاج على أساس حصة الفرد من العمل أو دالة الإنتاج الفردية كما يلي:

$$f(k) = \frac{F(K, L)}{L} = \frac{K^\alpha L^{1-\alpha}}{L} = \left(\frac{K}{L} \right)^\alpha = k^\alpha \dots \dots \dots (22)$$

ومنه نستنتج أن:

$$y = f(k) = k^\alpha \dots \dots \dots (23)$$

وتقول هذه الصيغة أن حصة الناتج للعامل (y) هي دالة في حصة العامل من رأسمال (k) ، أي أن الناتج يعتمد فقط على رأسمال، وهي ما تسمى بدالة الإنتاج الفردية³⁰.

- والمعادلة الرئيسية الثانية لنموذج "سولو" تتعلق بتراكم رأسمال كالتالي:

$$\dot{K} = \frac{dK}{dt} = I - \delta K \dots \dots \dots (24)$$

ومنه فإن التغير النسبي في رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار ومخصصات اهتلاك رأس مال (بمعدل ثابت (δ)).

- وفي ظل الاقتصاد المغلق فان الاستثمار يساوي الادخار (التوازن في سوق السلع والخدمات):

$$\begin{cases} I = S \Rightarrow I = s.Y \\ \dot{K} = s.Y - \delta K \end{cases} \dots \dots \dots (25)$$

³⁰ - Yıldızoglu, M. Op.cit, pp. 17- 18.

- ومن جهة أخرى لدينا:

$$k = \frac{K}{L} \Rightarrow \log(k) = \log(K) - \log(L) \Rightarrow \frac{d \log(k)}{dt} = \frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{L}}{L}$$

$$= \frac{sY - \delta K}{K} - \frac{\dot{L}}{L} \dots \dots \dots (26)$$

- يتم إعادة كتابة المعادلة رقم (26) كما يلي:

$$\frac{\dot{k}}{k} = \frac{sY}{K} - \frac{\delta K}{K} - n = \frac{sy}{k} - \delta - n$$

$$\Rightarrow \dot{k} = \left(\frac{sy}{k} - \delta - n \right) k$$

$$\Rightarrow \dot{k} = s.y - (\delta + n)k \dots \dots \dots (27)$$

وهو ما يعطينا المعادلة الديناميكية الأساسية لنمو معدل رأسمال الفردي، والذي يكتب على الشكل التالي³¹:

$$\dot{k} = sf(k) - (\delta + n)k \dots \dots \dots (28)$$

والتي تعني اقتصاديا، أن التغير في حصة العامل من رأسمال $\left(\dot{k} \right)$ يتحدد على أساس عاملين: حصة العامل من الاستثمار $sf(k)$ ، وذلك الاستثمار الذي يجب أن يستثمر للمحافظة على حصة العامل الحالية من رأس المال أو نقطة تعادل الاستثمار $[(\delta + n)k]$ ، والتي يتم الاستنتاج بأن التغير في حصة العامل من رأس المال تتغير عبر الزمن نتيجة لثلاث عوامل رئيسية:

- زيادة حصة العامل من الاستثمار والتي تؤدي إلى زيادة حصة العامل من رأسمال (العلاقة طردية).
- زيادة معدل اهتلاك رأسمال الفردي والذي يؤدي إلى انخفاض حصة العامل من رأسمال (العلاقة عكسية).

³¹ - Mankiw,G.(2003).*Macroéconomie*, 3^e édition, De Boeck Universités A.S, p. 236.

- زيادة النمو السكاني يؤدي إلى انخفاض حصة العامل من رأسمال (العلاقة عكسية) نتيجة توسع رأسمال اللازم للعمال الجدد الداخلين في القوى العاملة.

يتم شرح ميكانيزمات عمل المعادلة الرئيسية للنمو وفق النموذج النيوكلاسيكي عبر الشكل أدناه،³² والذي يبين الحالة المستقرة الذي يؤول إليها الاقتصاد في المدى الطويل، بحيث يلخص لنا هذا التمثيل البياني بطريقة بسيطة ومختصرة كل معطيات الاقتصاد باستعمال رأس المال الفردي، حيث تعطى نسبة التغير في (k) بالفرق بين المنحنيين $sf(k)$ و $[(\delta+n)k]$ ، وعند تقاطع هذين المنحنيين يعطينا الحالة التوازنية.

- إذا كان $(k = k^*)$ فإن $[sf(k) = (\delta+n).k]$ و $(\dot{k} = 0)$ وهذه هي الحالة المنتظمة أو الحالة التوازنية فالاقتصاد هنا يتبع مسار نمو متوازن.

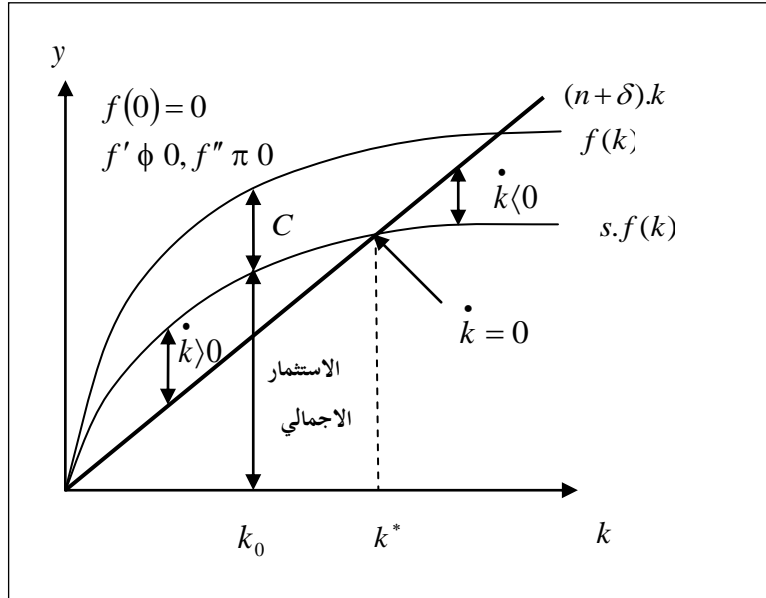
- إذا كان $(k < k^*)$ هذا يعني أن $[sf(k) > (\delta+n).k]$ و $(\dot{k} > 0)$ وهذا يعني أن الاستثمار غير كافي لمواجهة النمو السكاني والاهتلاك، أي أن الاستثمارات الفعلية تستعمل بصفة كاملة.

- إذا كان $(k > k^*)$ فإن $[sf(k) < (\delta+n).k]$ و $(\dot{k} < 0)$ ومنه في هذه الحالة يجب تركيب وتجميع رأس المال (k) من أجل الحصول على القيمة (\dot{k}) وهذا مهما كان حجم المخزون الأولي لرأس مال لكل فرد.

إذن في كلتا الحالتين الخارجة عن الحالة التوازنية (حالة زيادة أو انخفاض حصة العامل من رأسمال الفعلية عن نقطة تعادل الاستثمار) فان حصة العامل من رأسمال ترتفع أو تنخفض إلي حين وصولها لنقطة الاستقرار.

³²-.Barro, R.and Sala-i-Martin,x. (2004), *Economic Growth*, 2nd Edition, The Mit Press, Cambridge, England, p. 29.

الشكل (2.1): الحالة المستقرة في نموذج سولو - صوان



Sources: Barro and Sala-i- Martin, Op.cit,p. 29.

ومن أجل توضيح نموذج "سولو - صوان" للحالة التوازنية رياضيا، يتم استخدام دالة الإنتاج النيوكلاسيكية المقترحة من طرف سولو دالة "كوب دوغلاس"، حيث (α) هي مرونة الإنتاج لرأس المال في هذه الحالة فإن المعادلة الرئيسية (28) ستأخذ الشكل التالي:

$$\dot{k} = sk^\alpha - (\delta - n)k \dots \dots \dots (29)$$

- في الأجل الطويل، عند الحالة المستقرة $(\dot{k} = 0)$ يمكننا الحصول على القيمة التوازنية لرأس المال (k^*) و (y^*) على النحو التالي:³³

³³- Fève, P.and Ortega,J. (2004).Macroéconomie: Approche pratique contemporaine, Dunod, Paris, p. 23.

$$\begin{aligned}
 \dot{k} &= sk^\alpha - (\delta - n)k = 0 \Rightarrow sk^\alpha = (\delta - n)k \\
 \Rightarrow \frac{sk^\alpha}{k} &= (\delta - n) \Rightarrow \frac{s}{k.k^{-\alpha}} = (\delta - n) \\
 \Rightarrow \frac{s}{k^{1-\alpha}} &= (\delta - n) \Rightarrow k^{1-\alpha} = \frac{s}{(\delta - n)} \\
 \Rightarrow k^* &= \left[\frac{s}{\delta - n} \right]^{\frac{1}{1-\alpha}} \dots\dots\dots(30)
 \end{aligned}$$

- وبتعويض هذه القيمة في دالة الإنتاج، فإننا نحصل على دخل الفرد في الأجل الطويل على النحو التالي:

$$\begin{aligned}
 y &= f(k) \Rightarrow y^* = f(k^*) \\
 \Rightarrow y^* &= k^{*\alpha} = \left[\left(\frac{s}{\delta - n} \right)^{\frac{1}{1-\alpha}} \right]^\alpha \\
 \Rightarrow y^* &= \left(\frac{s}{\delta - n} \right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} \dots\dots\dots(31)
 \end{aligned}$$

تسمح لنا المعادلتين (30) و(31) بدراسة تطور رأس المال الفردي، انطلاقاً من حالة التوازن والتفاوت في الدخل، وذلك إثر صدمات ناتجة عن تغير في البيئة الاقتصادية، حيث نلاحظ أنه:

- في حالة الزيادة في معدلات الادخار انطلاقاً من حالة التوازن، فإن هذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد، فإن ذلك من شأنه أن يرفع معدلات الزيادة في الإنتاج والدخل، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي في بلد ما.

- في حالة زيادة معدلات النمو السكاني، يتولد ضغوط قوية على تراكم رأسمال نتيجة الزيادة في عرض العمالة، والذي يتولد عنها آثار سلبية على معدل زيادة الناتج والدخل، وبالتالي على النمو الاقتصادي.

هذا ما يعطينا الجواب للسؤال الذي طرحه "سولو" وهو لماذا هناك بعض الدول غنية والبعض الآخر فقيرة؟

الجواب هو أن الدول التي لها معدل ادخار - استثمار أكثر تتصف بالغنى، أما الدول التي تكون فيها معدلات نمو سكانية كبيرة فتعتبر من الدول الفقيرة.

خاتمة:

هدفت نظرية النمو الاقتصادي في البحث عن محددات النمو الاقتصادي وديمومته على المدى الطويل، ومرت نظرية النمو الاقتصادي بمرحلتين :

المرحلة الأولى إتسمت بتحليل النظري للنمو الاقتصادي دون البحث عن العلاقة بين العوامل والنمو الاقتصادي بشكل كمي.

وفي المرحلة الثانية بدأت النظريات في إستخدام الرياضيات والنماذج القياسية نتيجة توفر البيانات الدقيقة لمختلف الدول وأولى هذه النظريات ما اصطلح عليه بنظرية النمو الخارجي الذي بحث في أسباب التفاوض الحاصل بين الدول الفقيرة والدول الغنية حيث كلما امتلكت دولة ما تراكم رأسمالي وتطور تقني ونمو سكاني ضعيف ساعدها ذلك على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومن ثم تمكن الدول الفقيرة اللحاق بالدول الغنية، وعلى العكس تماما فقد أثبت الواقع ان الدول الغنية تزداد تطورا واتساع الهوة بين الدول الغنية والفقيرة.

وبعدها رأّت نماذج النمو الداخلي أن فكرة التقارب إلى تناقص الانتاجية واعتبار التقدم التقني متغيرا داخليا، كما أولت أهمية للبحث والتطوير والسياسات الاقتصادية وزيادة الاهتمام بالتكوين واعتبار ذلك من ابرز محددات النمو الاقتصادي.

ولعل من بين أهم أسباب تحقيق النمو الاقتصادي هو بناء قاعدة مالية ومصرفية متينة، ووجوب الاهتمام بالقطاع المالي وتطويره وهو ما يرمي بنا إلى دراسة الاثار التوسعية للقطاع المالي وكذا التطرق الى تبين العلاقة بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي.

الفصل الثاني:

العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي

مقدمة:

يعتبر القطاع المالي عنصراً من عناصر اقتصاد البلد الذي ينشأ عن تدفقات رأس المال وتدفعه في القطاع المالي، وتشمل الخدمات المالية كل شيء من الخدمات المصرفية الشخصية إلى صناعة التأمين ويمكن أن تشكل جزءاً كبيراً من اقتصاد الدولة، ويمكن أن يكون تقييم القيمة الحقيقية للقطاع المالي معقداً، حيث أن الصناعة المالية تنطوي على قدر كبير من الدفع الورقي الذي قد يصعب أحياناً تتبعه وتحديدته.

فوجود نظام مالي متطور وفعال هو أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق نمو اقتصادي، فمن خلال عملية الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين وبين المقرضين والمقترضين، يشجع النظام المالي الادخار والاستثمار، ويحث أيضاً على التوجيه الأمثل للأموال المتوفرة للاستثمار، علاوة على ذلك فإنه يقدم مجموعة من الخدمات المالية الأخرى مثل تحويل الأموال، والضمانات، وإدارة المخاطر، والتخطيط المالي وإدارة الاستثمار، والخدمات الاستشارية، التي أصبح المجتمع بحاجة متزايدة لها في العصر الحالي.

ونسعى في هذا الفصل إلى تحديد العلاقة بين النظام المالي والنمو الاقتصادي، حيث نستهل في المبحث الأول شرح مبسط لمفهوم تطور النظام المالي وأهم محدداته، لنتقل في المبحث الثاني إلى تسليط الضوء على الإطار النظري للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي وفي نهاية هذا الفصل سندرس الإطار التجريبي للعلاقة بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي كمبحث ثالث.

المبحث الأول: مفهوم تطور النظام المالي ومحدداته

إن تطور النظام هو مفهوم متعدد الأبعاد وليس من السهل إيجاد تعريف واحد، ويرجع سبب ذلك إلى الخصائص التي تتسم بها الأنظمة المالية في مختلف البلدان لدراسة شاملة لمختلف الأنظمة المالية ولإعطاء حوصلة واضحة قمنا بتجزئة هذا المبحث إلى ثلاثة أجزاء في الجزء الأول سنتطرق إلى مفهوم تطور النظام المالي بينما نتناول بعدها أهم محددات التطور المالي لننتقل في الأخير إلى تشخيص المحددات المرتبطة بالنظام المالي

المطلب الأول: مفهوم تطور النظام المالي

عرفته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة بأنه "عملية تتجسد في تحقيق تحسينات كمية و نوعية في تقديم الخدمات المالية بشكل كفو"، وتتمثل الخدمات المالية في تعبئة المدخرات، و منح الائتمان ومراقبة المديرين، وإدارة المخاطر وتسهيل عملية التبادل.¹

ومن جهته (R.Goldmith 1969). أكد أن مصطلح تطور النظام المالي لا يوجد له تعريف محدد وذلك راجع إلى التعقيد في الهيكل المالي الذي يتطور بشكل مختلف من بلد إلى آخر أثناء عملية التنمية الاقتصادية، ولهذا السبب قدم (R.Goldmith) مقارنة هيكلية لمفهوم التطور المالي.

أي أن دراسة تطور النظام المالي تتطلب بالضرورة معلومات عن التغيرات في الهيكل المالي على مدى فترات قصيرة أو طويلة من الزمن، أي جمع المعلومات عن تدفق المعاملات المالية وإجراء مقارنة للهيكل المالي في نقاط زمنية مختلفة.²

أما (R.Mckinnon et E.Shaw1973) فقد أعتبر أن تطور النظام المالي والتحرير المالي متطابقان، وذلك لأن التحرير المالي بمختلف جوانبه (تحرير للنظام المصرفي الداخلي، تحرير الأسواق المالية وتحرير حساب رأس المال)، يسمح بما يلي:

¹ -اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA). (2005)، "سلوكيات القطاع المصرفي وكفائته في مجال الإفراض في بلدان مختارة من أعضاء في ESCWA" العدد رقم 3، الأمم المتحدة، نيويورك، ص26.

² -Goldsmith. R.(1969). «Financial Structure and Development» , new haven: Yale university press, pp 391-392.

- تحرير أسعار الفائدة والخدمات المصرفية يسمح بتوفير موارد مالية إضافية لتمويل الاستثمارات لمختلف القطاعات الاقتصادية كما يساهم في تشجيع المنافسة فيما بين البنوك مما يخفض تكلفة الوساطة المالية، ويساهم كذلك في التخصيص الأمثل للموارد المالية مما يساعد على توجيه القروض المصرفية للاستثمارات الأكثر إنتاجية.

-إلغاء الحواجز أمام تنقلات رؤوس الأموال فيما بين الدول يساهم في رفع حجم الموارد المالية المحلية، الأمر الذي يسمح بتوفير التمويل اللازم والسريع للاستثمارات المنتجة خاصة استثمارات القطاع الخاص.³

ولقي مفهوم تطور النظام ل(R. Kinnon et E. Shaw) تأييدا من طرف العديد من الاقتصاديين خاصة الذين ينتمون لمدرسة ستانفورد، حيث اقتنعوا بأن سياسة التحرير المالي تدعم التطور المالي واهم هؤلاء الاقتصاديين (kapur 1976) (Galbis1977), (SALA-i-martine1889) وآخرون.

كما تعرض مفهوم التطور النظام المالي ل (R. Kinnon et Show) إلى العديد من الانتقادات خاصة من طرف الكينزييون الجدد وأنصار مدرسة الهيكلين الجدد، وذلك في ما يتعلق بالمبادئ التي يركز عليها هذا التحليل ومن أهمها :

اعتماد (R. Kinnon et Show) على فرضيات النموذج النيوكلاسيكي و المتمثلة في كون جميع الأسواق في ظل المنافسة الكاملة.

مما يستدعي توفر شروط السوق الكاملة وهي :

1. تتاح المعلومات لجميع أطراف السوق وبدون أي تكلفة، إذ أن من شأن ذلك أن يؤدي لتمائل

المعلومات المتاحة للأفراد لذلك توقعاتهم تكون متماثلة أيضا .

2. لا توجد أي قيود على التعامل وذلك على النحو التالي :

أ- لا توجد تكاليف للمعلومات ولا توجد ضرائب.

ب- يمكن للمستثمر شراء أو بيع أي كمية من الأوراق المالية.

³ Belkacem Benallal,(2012). " Les effets de l'application de la poitique de liberalization financière sur la crois économique en algérie", actes de la jeune recherché en économie, société et culture lauréats du concours fes ,algérie ,pp 07-08.

- ج- عدم وجود قيود تشريعية على الدخول أو الخروج من السوق.
3. يوجد عدد كبير من المستثمرين في السوق، ومن ثم فإن قرارات أي منهم لا يمكن أن تؤثر على أسعار الأسهم، ذلك أن كل منهم يكون قابل للسعر.
4. يتصف المستثمرون بالرشد حيث يسعون لتعظيم منفعتهم من خلال الموارد المتاحة.
- بيد أنه في الواقع العملي وخصوصا في الوقت الحالي لا تتحقق شروط السوق الكاملة، إذ لا تتاح المعلومات بدون تكلفة فضلا أنها قد لا تتاح بشكل متماثل بين الأطراف العاملة في السوق الأمر الذي يعطي الأسبقية لبعض المستثمرين على البعض الآخر، وفي الواقع العلمي تتواجد تكاليف المعاملات، كما توجد ضرائب تؤثر على تعاملات السوق، وقد تقف حائلا أمام إتمام المعاملات وعلى جانب آخر تتصف العديد من الأسواق المالية العالمية بسيطرة عدد محدود من المؤسسات على السوق بشكل يمكنها من التأثير على أسعار السوق⁴.
- وحسب (Dfid2004) يعد النظام المالي متطورا و مكتمل النمو في حالة وجود المعايير التالية:
1. تزايد حجم المؤسسات التي تعمل في القطاع المالي.
 2. تنوع الخدمات المالية المتاحة وكمية الأموال التي يتم الوساطة منها في جميع أنحاء القطاع المالي الآخذة في الزيادة بمعدل جيد.
 3. تحسين النظام المالي من حيث الإشراف و التنظيم والاستقرار وكذلك من حيث الكفاءة و القدرة التنافسية.
 4. تزايد نسبة السكان الذين يحصلون على فرص التمويل إلى الائتمان والخدمات المالية.
- ومن جهته أعطى (R.levine 2004) بعدا وظيفيا لمفهوم تطور النظام المالي، حيث يصف تطور النظام المالي في بلد ما أنه تحسين، فبالطريقة التي يحقق بموجبها النظام المالي الوظائف الأساسية التالية:

⁴ - منير إبراهيم الهندي، (1995). "أساسيات الإستثمار في الأوراق المالية"، الإسكندرية، منشأة المعارف، مصر، ص 494-495.

1. الوساطة المالية تعبئ المدخرات وتجمعها، وهي بذلك لا تعزز فحسب تراكم رأس المال في الاقتصاد بل تسهم أيضا في تخصيص الموارد حيث أنها تتيح استغلال وفورات الحجم والتغلب على العناصر الغير قابلة للتقسيم في مجال الاستثمار⁵.
2. تسير الأسواق المالية الأتجار وتنويع وإدارة المخاطر، وحسبما بين (Greenwood et Jonvanic) فإن تنويع المخاطر الشامل لعدة قطاعات من خلال الأسواق المالية يدفع إلى التحول نحو مجموعة من المشاريع الأعلى عائدا وبالتالي يعزز النمو الاقتصادي.
3. يحسن الوسطاء الماليون من تكاليف المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار ويؤدي ذلك إلى تحسين توزيع رأس المال، وفي غياب الوسطاء الماليين سيواجه المستثمرون من الأفراد تكاليف عالية للحصول على المعلومات عندما يسعون للاستفادة من رأس المال المتاح على النحو الأفضل.
4. تقلل الأسواق المالية من مخاطر السيولة حيث أنها تسمح بتحويل الأصول المالية التي يفضلها المدخرون إلى استثمارات إنتاجية طويلة الأجل.
5. تسير النظم المالية تبادل السلع و الخدمات وذلك من خلال تخفيض تكاليف المعاملات. ومن خلال التعاريف السابقة التي أعطيت لمفهوم التطور المالي نلاحظ أنها كانت تتمحور حول ثلاثة مقاربات هي:

1. المقاربة الهيكلية لـ (R.Goldsmithe).

2. مقاربة التحليل المالي لـ (R.Mckinnon & E.Shaw).

3. المقاربة الوظيفية لـ (R.Levine).

بناء على ما سبق يمكننا إعطاء المفهوم التالي للتطور المالي معتمدين في ذلك على التعاريف السابقة، والمتطلبات الإجرائية للبحث.

يعرف تطور النظام المالي على أنه "العوامل والسياسات التي تؤدي إلى وجود نظام مالي فعال يضمن كفاءة تنوع المخاطر والتوزيع الأمثل لرأس المال، بالإضافة إلى الوصول إلى الخدمات مالية ورأس مالية عميقة وواسعة النطاق، ويسمح لكافة شرائح المجتمع الاستفادة من فرص التمويل".

⁵ - ساطور رشيد. (2012). محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر و أثره على التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، ص122.

المطلب الثاني: محددات تطور النظام المالي

تتأثر درجة تطور النظام المالي في أي اقتصاد بمجموعة من المحددات والتي قد تنعكس إيجاباً أو سلباً على تحسن أو تنوع الخدمات المالية وتكاليف المعاملات والمعلومات بما يؤثر على حجم التمويل للاقتصاد أو العكس.

ويمكن تقسيم هذه المحددات إلى ثلاثة مجموعات:

1. المحددات الاقتصادية :

تشمل المحددات الاقتصادية التي تؤثر على تطور النظام المالي مجموعة من العوامل المتمثلة في :

أ- السياسات الاقتصادية الكلية :

يعتمد النظام المالي على مجمل النشاط الاقتصادي وبذلك فهو يتأثر بالتغيرات الاقتصادية التي تصيب الاقتصاد ككل، لأنه من المعروف وحسب الدراسات الحديثة أن الأزمات المصرفية يسبقها في معظم الأحيان تطورات اقتصادية كلية؛ هذا يستدعي مراقبة بعض المؤشرات الاقتصادية والمتمثلة في:

أولاً: مؤشر النمو الاقتصادي

بجانب إنخفاض معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى إضعاف مقدرة المقترضين المحليين على خدمة الديون، مما يساهم في ارتفاع مخاطر الائتمان، كذلك يؤدي تدهور نمو بعض القطاعات الاقتصادية من ناحية المردودية المالية والاقتصادية، خصوصاً تلك القطاعات التي تتركز فيها قروض المؤسسات المالية والمتمثلة في اهتزاز المحافظ المالية لهذه المؤسسة وبالتالي يقلل من تدفقاتها النقدية واحتياطياتها⁶.

ثانياً: مؤشر ميزان المدفوعات

تتمثل مؤشرات ميزان المدفوعات التي تؤثر على تطور الأنظمة المالية في:

⁶ -Pagano.M et Volpin P(2001). "the political economy of finance ";Oxford review of economic policy ,vol 17, ,pp 502-519.

● عجز الحساب الجاري

بحيث أي ارتفاع في عجز الحساب الجاري قد يعطي مؤشرا على احتمالية حدوث أزمات في سعر الصرف التي يكون فيها تأثير سلبي على النظام المالي، خصوصا إذ تم تمويل العجز بتدفقات مالية قصيرة الأجل، ومن جهة أخرى شعور المستثمرين الأجانب بضخامة العجز في الحساب الجاري لدرجة لا يمكن معها تحمل هذا العجز، مما يدفع المستثمرين الأجانب إلى سحب استثماراتهم إلى الخارج⁷.

● الاحتياطات والدين الخارجي

إن انخفاض نسبة الاحتياطات في الجهاز المصرفي مثلا في البنك المركزي و البنوك التجارية إلى الالتزامات قصيرة الأجل، فهذا ينظر إليه من قبل المستثمرين على أنه مؤشر على عدم الاستقرار في النظام المالي، وثمة مؤشر آخر يعب عن كفاية الاحتياطات، ممثلة بعدد الأشهر من المستوردات من السلع والخدمات التي بمقدور هذه الاحتياطات تغطيتها بالنسبة للدين الخارجي فإنه عادة ما ينظر إلى حجمه وخدمته كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي و الصادرات من السلع والخدمات، كما ينظر من جهة أخرى إلى المؤشرات التي تتعلق بهيكل الاستحقاقات بالنسبة للدين الخارجي .

● شروط التبادل التجاري

تشير التجارب إلى تدهور الكبير في شروط التبادل التجاري (أعار الصادرات إلى أسعار المستوردات) كان سببا رئيسيا في الأزمات المالية في كثير من البلدان وخصوصا البلدان الصغيرة التي تتصف صادراتها بالتركيز في سلع محددة حيث أن التدهور المفاجئ والكبير في شروط التبادل التجاري يؤدي إلى أزمات مصرفية، وفي المقابل فإن التحسن الكبير في شروط التبادل التجاري خصوصا المؤقت منه ما يعرف بالأسعار الفقاعية للأسهم، والتي ترتفع فيها أسعار الأسهم بشكل يفوق القيمة الأساسية للأسهم و التي تعكسها القيمة الحالية للأرباح الموزعة .

7 - التميمي سلام، (2004). الاستثمار بالأوراق المالية، دار المسيرة للنشر، الطبعة الأولى، عمان، ص 156.

• تركيبة وأجال التدفقات المالية:

إن تركيبة التدفقات المالية ما بين استثمارات في المحافظ المالية أو استثمارات مباشرة أو كونها تدفقات رسمية أو خاصة أو جدت من قبل أي مؤسسة ونوعها كبنك تجاري أو استثماري أو مؤسسة مالية له تأثير على الاقتصاد والنظام المالي في البلد، و ذلك من خلال الأجل التي تغطي به هذه التدفقات العجز في الحساب الجاري وكذا تأثيرها على سلامة النظام المصرفي.⁸

ثالثاً: مؤشر التضخم

إن درجة تذبذب التضخم تقلل من دقة تقييم لمخاطر الائتمان و المخاطر السوقية، وذلك لأن التضخم يرتبط مباشرة مع تذبذب مستوى الأسعار الذي يزيد من مخاطر المحافظ المالية ومستوى المعلومات التي تعتمد عليها المؤسسة المالية في تقييمها لمخاطر الائتمان والاستثمار، وفي المقابل فإن الانخفاض السريع و الكبير لمعدلات التضخم يؤثر سلباً على مستوى السيولة ودرجة الإعسار المالي في المؤسسات المالية.⁹

رابعاً: مؤشر معدلات الفائدة و أسعار الصرف

يعد التذبذب في هذه المعدلات مخاطرة في حد ذاته، وكلما زاد هذا التذبذب ارتفعت مخاطر أسعار الفائدة و أسعار الصرف بالنسبة للمؤسسة المالية، وبشكل عام فإن ارتفاع درجة التذبذب في أسعار الصرف يمكن أن تتسبب في بعض المصاعب للمؤسسات المالية بسبب عدم التطابق في العملة بين أصول هذه المؤسسات وخصوصاً المالية،¹⁰ في حين أن ارتفاع أسعار الفائدة العالمية يمكن أن يؤثر في درجة تعرض الجهاز المصرفي في الأسواق الناشئة إلى الهزات العالمية.

⁸ -عمرو هشام محمد، "دور الإصلاحات المالية في تفادي الأزمات الاقتصادية"، مجلة دراسات إقتصادية بيت الحكمة بغداد 24، 2010، ص ص 23-22.

⁹ -Severino M,(2000). "Les systèmes financiers dans les pays en développement perspectives d'avenir", *Thecniques finnanciers et développement N°57-58, PP 43-47*

¹⁰ - معروف هويشار، (2009). الاستثمارات والاسواق المالية، دار صفاء للنشر، عمان، ص 69.

خامسا: مؤشر زيادة الإقراض وأسعار الأسهم

يعبر عن زيادة الإقراض بالفارق بين نسبة النمو في الائتمان المقدمة من المصارف ونسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، مثل هذا النوع من الازدهار يسود عادة قبل الأزمات المالية الحادة. أما فيما يخص ازدهار أسعار الأسهم فتعد السياسة النقدية أحد أسباب هذا الازدهار، إذ أن التغير المفاجئ في هذه السياسة لتصبح سياسة نقدية انكماشية يؤدي إلى انخفاض قيمة الأسهم والعقارات وتراجع النشاط الاقتصادي بشكل عام مما يخلق الظروف المالية للعسر المالي بالنسبة للمؤسسات المالية.¹¹

سادسا: مؤشر آثار الانتقال بالعدوى

بسبب الترابط بين النظم المالية في البلدان المختلفة من خلال التدفقات المالية وأسواق رأس المال و التجارة الخارجية بأن انتقال الأزمات المالية عبر الحدود يصبح متوقعا، فعندما يعاني أحد البلدان من أزمة مالية تظهر على شكل انخفاض حاد لقيمة العملة، فإن البلدان مقارنة مع البلد الذي انخفضت قيمة عملته بشكل حاد،¹² ويزداد أثر العدوى كلما زاد درجة التشابك في النظام المصرفي ويعد الهروب الجماعي للودائع من أكثر مظاهر العدوى التي تصيب النظام المصرفي.¹³

2. المحددات المؤسسية

تشمل البيئة المؤسسية الأنظمة و القوانين التي تسمح بعملية التنمية من أجل زيادة عمق وكفاءة الوسطاء الماليين والأسواق والخدمات فضلا عن الرقابة المالية تتضمن البيئة المؤسسية العديد من المؤشرات التي تتضمن الأنظمة والقوانين الخاصة بالإشراف على القطاع العمالي ومنها مؤشر تحرير القطاع المالي الذي يستخدم حرية حساب رأس المال والالتزام باتفاقية منظمة التجارة الدولية وتحرير القطاع المالي، كما يعد مؤشر حوكمة الشركات الذي يعبر عن النظم المطبقة في إدارة الشركات ويقاس

¹¹ -علي عبد الرضا حمودي العميد، (2011). "مؤشران المحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات:دراسة تطبيقية حالة العراق"، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث البنك المركزي العراقي، العراق، ص11.

¹² -زيتوني عبد القادر، (2012). "دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك"، مجلة، جامعة دمشق، المجلد رقم 29، العدد الثاني، ص 25-26.

¹³ -هيل عجمي جميل، (2003). "الأزمات المالية: مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة"، مجلة جامعة دمشق، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، ص 47.

هذا المؤشر عن طريق نظام التعويضات القائم على الحوافز، وكفاءة مجلس إدارة الشركات و الاعتماد على الكفاءات في النظم الإدارية بالإضافة إلى القوة في التدقيق والتقارير.

بما أن البيئة المؤسسية تعني بالأنظمة و القوانين سوف نستعرض أهم المؤشرات المؤسسية التي هي على النحو الأتي:

أ- الهيئات القانونية: ويقصد بها تلك الهيئات المسؤولة على وضع النظام القانوني وتعريف وتطبيق قواعد القانون على وجه الخصوص وفي هذا الإطار تستخدم الأدبيات المتخصصة ما يعرف بنظرية القانون والمالية، حيث تفترض هذه النظرية أن لمصادر القانون تأثيرات على مستوى النظام المالي، لأن الهيئات تختلف حسب درجة حمايتها لحقوق الملكية الخاصة و المتمثلة في:

أولاً: حقوق الدائنين بحيث تؤثر الدرجة التي يحمي بها النظام القانوني حقوق الدائنين بطريقة أساسية في عملية التعاقد التمويلي وأداء المؤسسات المالية، وتختلف الأنظمة القانونية في هذا الصدد فيما يتعلق بحقوق الدائنين في ثلاث مجالات:

- الحقوق في الاستحواذ على الأصول المرهونة أو تصفية الأعمال في حالة عدم الوفاء بالالتزامات تجاه البنوك ومؤسسات الوساطة المالية.
- استمرار الإدارة القديمة في تصريف شؤون الأعمال حين إعادة تنظيم الشركات أو الوحدات الإنتاجية.
- ضمان الحقوق القانونية للدائنين والمتمثلة في أولوية الدائنين في الموارد المنخفضة من تصفية الأعمال التي يتخلف ملاكها عن تسديد التزاماتهم.

و بالإضافة إلى ما سبق، نجد مجموعة من الباحثين المتخصصين في هذه النظرية، يرون أنه في بداية الأمر أن أي نظام قانوني يسهل في إجراء العقود بين المتعاملين الخواص، ويحمي حقوق الملكية الخاصة وحقوق المستثمرين و المدخرين من شأنه أن يسهل ويساهم في توسع الأسواق المالية ومن ناحية أخرى، نجد أن مصادر القانونية هي التي تفسر الاختلافات بين الدول فيما يتعلق بحماية حقوق المستثمرين والعقود.

إذ تقسم الدول في هذا المجال إلى فئتين:

أ- الفئة الأولى تعتبر القانون المدني مصدرا للقانون.

ب- الفئة الثانية تعتمد على ما يصطلح عليه بقانون الشعوب.¹⁴

وبما أن التطور في الأنظمة المالية يخلق تعقيدان في التعاملات المالية جراء الابتكارات المالية مما يستدعي وضدها في إطار قانوني قبل تطبيقها ومن هنا نجد أن الدول التي لها نظام قانوني مصدره القانون المدني لا يمكنه إجراء أي تعديلات في القانون دون الرجوع إلى المؤسسات التشريعية بينما الدول التي تعتمد قانون الشعوب مصدرا لها فإن التشريعات في هذه الدول تسمح أن تخول للقاضي بإجراء أي تعديل، ومن هنا نلاحظ أن التعديلات لهذه الدولة تكون أسرع من غيرها مما يفسر تطور الأنظمة المالية في الدول.

وفي الأخير يمكننا أن نقول أن وجود بيئة مؤسسية قوية يؤدي إلى انخفاض في حدة المعلومات و المعاملات السلبية مع العلم ان وجود مثل هذه المؤسسات يعتبر مؤشر إيجابي لحملة مصالح المستثمرين والذي يعتبر جزء لا يتجزأ من التطور المالي الذي يساهم في زيادة الكفاءة في القطاع المالي بشكل عام.

ب- التنظيم والإشراف على المؤسسات المالية

يلعب تنظيم النظام المالي والإشراف عليه دورا محوريا في تحديد واستقرار ومدى الخدمات المقدمة فالتنظيم هو مجموعة من اللوائح التي تفرضها السلطات على أعمال المشاركين في الأسواق المالية، أما الإشراف فهو الأسلوب الذي تتأثر السلطات بموجبه، من الالتزامات بمتطلبات إطار العمل التنظيمي وتنفيذها، ويهدف التنظيم والإشراف في العدة إلى حماية المودعين من السلوك الانتهازي المحتمل من جانب المالكين أو المديرين لدى البنوك ومؤسسات الوساطة المالية الأخرى.¹⁵

ونتيجة لأن المؤسسات التي تقبل الودائع تتعامل مع حقوق أسهم محدودة، فهي تعمل بشكل كبير إلى زيادة رأس مالها من خلال أموال المودعين التي يتم إقراضها إلى المقترضين، ولولا القيود التنظيمية لم يكن لدى المالكين أو المديرين حوافز كافية للتصرف بتحوط و ضمان هيكل مخاطر ملائم لأصول المؤسسات المالية.

¹⁴ - أشواق بن قدور، (2012). "تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي"، دار الراجحة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص ص 50-54.

¹⁵ -Barth ,Caprio et Levine ,(2001). "the regulatio, and supervision of banks around thr world ;anew Database",Washington , p p247-250.

ولذلك فإن التنظيم المتحوط والإشراف يعملان على تدعيم الثقة في النظام المالي فيما بين المودعين المحتملين، وتعتبر العمليتان شرطين ضروريين للتدعيم المالي و يمكن القول بأن التنظيم والإشراف المالي الفعال يعتبر أكثر أهمية للبلدان النامية وسائرة على طريق التحول لاقتصاد السوق مقارنة بالبلدان المتقدمة وذلك نتيجة لوجود حاجة أكبر لبناء الثقة العامة في نوعية المؤسسات المالية وسلامتها، ومع ذلك فإن التقيد بالمتطلبات التنظيمية والإشرافية قد ينشأ عن مجموعة من القيود على المؤسسات الخاضعة للوائح التنظيمية، فغالبا ما تقوم السلطات التنظيمية والإشرافية بتقييد المؤسسات المالية فيما يخص بعض أنواع الخدمات و المشاركة في أنواع معينة من المعاملات كما أنها قد تتطلب أيضا تقييدا باللوائح التنظيمية الأخرى، مثل الساعات المحددة لبداية العمل ومتطلبات موقع فرع معين والحد الأدنى من مؤهلات الموظفين.

وقد يؤدي ارتفاع النفقات التنظيمية إلى التحيز ضد توسع نطاق الخدمات المالية من المناطق الفقيرة، مما يخفض احتمال تقديم الخدمات المالية للفقراء .

وعلى وجه التحديد فإن اللوائح التنظيمية التي تحكم متطلبات الفروع لا يجب أن تمنع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من فتح مرافق في المناطق الفقيرة، وعلاوة على ذلك، تمنع اللوائح التنظيمية في معظم البلدان الأعمال المصرفية المتنقلة، حيث تقوم بنوك منقولة متحركة بزيادة المناطق التي لا توجد فيها مرافق مصرفية دائمة.¹⁶

1. تأسيس مكاتب المعلومات الائتمانية

تقدم مجالات المحاسبة الدقيقة مؤشرا عن أداء الشركة إلى مستثمريها و مالكيها وشركائها، ففي العديد من البلدان النامية وما ترى علي طريق التحول إلى اقتصاد السوق، تكون معايير التدقيق والمحاسبة منخفضة مع وجود عدد قليل من المحاسبين المدربين، وتكون لدى المشروعات الصغيرة مجالات محاسبة ضعيفة أو قد لا تكون لها سجلات على الإطلاق، وتمنع سجلات المحاسبة الضعيفة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من استخدام الطرق التقليدية لتقييم الجدارة الائتمانية المفترضين المحتملين، أما عن المشروعات الكبيرة فهي غالبا ما تتمتع بسجلات محاسبة كافية .

16- عاطف وليم أندوراس،(2008). "أسواق الأوراق المالية: بين ضرورة التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ص ص 123-124.

والسبب الجوهري وراء اعتماد سجلات محاسبة دقيقة سواء للمشروعات الصغيرة أو الكبيرة كونها تساعد على تأسيس مكاتب المعلومات الائتمانية أو سجلات الائتمان، فمكاتب المعلومات المالية الائتمانية التي يمكن أن تكون عامة أو خاصة، تمثل قاعدة بيانات مركزية تتضمن المعلومات المالية الخاصة بالشركات والمتمثلة في:

- أ- الميزانية العمومية المدققة
- ب- بيانات الربح والخسارة الجارية .
- ج- حصص العمل .
- د- بيانات المقترض الأخرى مثل سجلات المحكمة ومدفوعات المنافع والوضع الوظيفي
- هـ- التقارير الائتمانية بما في ذلك الأهمية التي تولى إلى "خدمات السمعة".

وتؤكد الدراسات التي أجريت مؤخرا أن تأسيس مكاتب المعلومات الائتمانية مفيد لتنمية الوساطة المالية بكفاءة، وقد قام (Miller et Golindo) سنة 2001 بتحليل العلاقة بين سجلات الأهلية الائتمانية والتطور المالي ووجد أن سجلات الأهلية الائتمانية جيدة الأداء تحسن على حد كبير من مدى توافر الائتمان للشركات.¹⁷

المطلب الثالث: محددات مرتبطة بالنظام المالي

تعتبر العوامل ذات الصلة بالنظام المالي من بين أهم العوامل التي تؤثر بشكل مباشر في التطور المالي ومن أهمها:

1. هيكل ملكية المؤسسات المالية:

لعبت المؤسسات المملوكة للدولة بشكل تقليدي دورا هاما في العديد من البلدان النامية والبلدان السائرة في طريق التحول لإقتصاد السوق. وفي العديد من هذه البلدان، استمرت هذه المؤسسات في السيطرة على النظام المالي رغم أدائها الضعيف الذي تم تأييده من خلال عدة دراسات إلا أن ملكية القطاع العام أثبتت عموما أنها أدنى مستوى من القطاع الخاص لسببين رئيسيين وهما:

17 - ساطور رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 161.

أ- السلوك الانتهازي من جانب السياسيين:

ويحدث هذا عندما يقوم السياسيون باستخدام البنوك المملوكة للدولة بمنح قروض إلى قطاعات أو المقترضين مؤيدين لسياستهم بموجب شروط تفضيلية، وأحيانا يكون مع تفاهم ضمني بأن القروض ليست بحاجة لتسديدها مطلقا، كما قد يقوم سياسيون أيضا بالاعتماد في المؤسسات المالية المملوكة للدولة للقيام باستثمارات مفرطة في قطاعات أو أفرع تعاني من الزيادة في عدد الموظفين.

ب- الإنفاق في نظم الإدارة المؤسسية:

قد ينتج عن التوقيع بأن المؤسسات ضعيفة الأداء سوف تتم مساعدتها على الخروج من المأزق ويجد السياسيون غالبا صعوبة في تحسين الامتيازات المقدمة إلى مديري المؤسسات المالية المملوكة للدولة أو إغلاق مؤسسة معتبرة مالية مملوكة للدولة، وعكس هذا الوضع مشكلة الهيئة المرتبطة بالفصل بين الملكية و الإدارة.

ونتيجة لذلك ليس من المرجح أن تكون شركات الوساطة المالية المملوكة للدولة جهات تتميز بالكفاءة في تقديم الخدمات المالية وتحتوي محافظتهم عادة على أعداد كبيرة من القروض المتعثرة، كما أن النظام المالي الذي تسيطر عليه المؤسسات المملوكة للدولة من المرجح أن يكون أقل فاعلية في تحفيز نمو القطاع الخاص، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبالإضافة إلى ذلك قد يتم استخدام هذه البنوك كأدوات لسياسات التنمية وليس فقط في إنقاذ تسديد القروض التي تجاوزت تاريخ استحقاقها وعلى المدى الطويل، يؤدي ذلك إلى ضعف شديد في هيكلها المالي.

2. هيكل النظام المالي:

إن العلاقة بين هيكل النظام المالي والنمو الاقتصادي وكذا دوره في تحديد درجة التطور المالي عرف نقاشا حادا بين الأكاديميين المتخصصين، ويمكن تمييز هيكل النظام المالي من خلال ثلاثة أنواع من النظم المالية:¹⁸

أ- ففي الدول ذات النظام المالي الناشئ: تكون الوسائل المالية محدودة الاستعمال وغير متطورة بحيث تتكون من الفرد ووسائل الادخار فقط، وحسابات الادخار ودائع ذات أجل، أما الأصول

¹⁸ -علاء فرحان طالب، (2011). "الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف" دار الصفاء عمان ، الأردن-ص ص 24-31

المالية كالأسهم والسندات والأوراق المالية فهي غير متنوعة إذ وجدت سيكون استعمالها محدودا وفي هذا النوع من الأنظمة تكون الوسائل المالية وسائل ادخار فقط.

ب- أما الدول المعتمدة على الوساطة المالية: فعن الوسائل المالية المتداولة التي توجه للدخار والتوظيف، فهناك وسائل تستعمل لتمويل الاستثمار كقرض الإيجار المنقول والعقار وأخرى لتمويل الاستغلال، وقد شهدت الوسائل المالية في هذا النوع من الأنظمة تطور محدود نوعا ما لكنه أكبر من التطور الذي عرفه النظام المالي السابق.

ج- أما في الدول المعتمدة على الأسواق المالية: فقد بلغت تنمية الوسائل المالية ذروتها، بسبب التطورات السريعة التي عرفتها، وكذلك المنافسة التي تشهدها الأسواق المالية لجلب المدخرين والمستثمرين وفي هذا النوع من الأنظمة تتميز الوسائل المالية (أسهم، سندات.... الخ) بعدة استعمالات نذكر منها:

وسائل التسديد، ووسائل التوظيف، ووسائل الدين، ووسائل المضاربة.

ومع ذلك يبقى من الصعب الربط بين هيكل النظام المالي (النظام المالي المتجه نحو الأسواق المالية، النظام المالي المعتمد على الوساطة المالية) وفعالية الاقتصاد، وفي هذا الصدد يشير إلى الصعوبات التالية:

أولا: غياب كمي لهيكل و نشاط النظام المالي يجعل المقارنة صعبة.

ثانيا: بما أن النمو الاقتصادي يتأثر بمتغيرات أخرى يجب إعطاء الأولوية لهذه المتغيرات في الدراسة وقبل دراسة العلاقة بين النظام المالي والنمو الاقتصادي.

ثالثا: بما أن البنوك والبورصة يقدمان خدمات مختلفة، فمن الأجدر الأخذ بهما معا.¹⁹

3. دور المؤسسات المالية المتخصصة:

عند مقارنة الأنظمة المالية في البلدان النامية بالبلدان المتقدمة يتضح عدم وجود مجموعة كبيرة من المؤسسات المالية المتخصصة، ففي البلدان المتقدمة، غالبا ما يصل إقراض مؤسسات الوساطة المالية غير المصرفية إلى القطاع الخاص نحو 50 من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ولكن في البلدان النامية تساوي هذه النسبة حوالي 1.

¹⁹ -نبيل أوا العطا،(2006). "حوكمة الشركات والتمويل مع تطبيق على سوق المال المصر" رسالة ماجستير في الإقتصاد غير منشورة، جامعة القاهرة، ص ص 17-23.

ويرجع ذلك إلى أن أسواق الأسهم لا تزال بدائية أو غير موجودة، ومن جهة أخرى أن البنوك التجارية هي المسيطرة في الأنظمة المالية في غالبية البلدان النامية. ومع ذلك يمكن أن تساهم المؤسسات المالية المتخصصة بشكل كبير في تطور النظم المالية فمن خلال معرفة المجال الذي تقوم بتمويله يمكن للمؤسسات المالية المتخصصة أن تقيم مخططات مالية و استثمارية على نحو أفضل، إضافة إلى الميزات الهامة الأخرى لهذه المؤسسات والمتمثلة في اعتمادها المحدود على التاريخ الائتماني للعملاء و الأصول لو قاعدة رأس المال أو سجلات المحاسبة، ويساعد هذا الوضع الأغلبية الساحقة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية إزالة العوائق ووضع الإطار اللازم لعمل المؤسسات المالية المتخصصة.²⁰

4. دور مؤسسات التمويل الأصغر:

منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي، نما عدد من المؤسسات التمويل الأصغر على نحو سريع في البلدان النامية، فإن هذه المؤسسات تتمتع بمعرفة أفضل على المستوى المحلي، وقرب مكاني، وهي ميزة هامة نظرا لأن أغلبية الأسر المعيشية الفقيرة تعيش في مناطق ريفية شائعة لا تحصل على خدمات كافية من البنوك التجارية .

20 - نبيل أوا العطا، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-33.

المبحث الثاني: الإطار النظري للعلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي

يلعب القطاع المالي دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية، وقد كان نمو وتطور هذا القطاع من أهم العوامل التي ساعدت على التقدم الاقتصادي الحديث، فإذا كانت «الثورة الصناعية» وما ارتبط بها من تطورات تكنولوجية هائلة هي القوة الدافعة للطفرة الهائلة في الإنتاج، فقد كانت «الثورة المالية» وما أدت إليه من تطوير أدوات مالية متنوعة ثم مؤسسات مالية جديدة أحد أهم أسباب انتشار وتوسع نتائج الثورة الصناعية والتكنولوجية.

وقد أكدت العديد من الأدبيات النظرية على أن أثر التطور المالي على النمو يختلف حسب مستوى التنمية الاقتصادية للبلد أو حسب مستوى تطوره المالي، وركزت هذه الأدبيات على آثار اقتصاديات الحجم، التعلم عن طريق الممارسة والعوائد المتناقصة التي يمكن أن تحدث في القطاع المالي في مختلف مراحل التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: قنوات انتقال تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي

من المؤكد أن الجاهز المصرفي والمالي والوساطة المالية بصفة عامة لا يمكنها التأثير في زيادة مستوى النمو الاقتصادي بصفة مباشرة، بل من خلال بعض القنوات الوسيطة كآلية للتأثير وتمكين الوساطة المالية أن تساهم في تحسين نوعية وكمية الاستثمارات ومن ثم الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، هذه القنوات عادة ما ترد في الأدبيات الاقتصادية كمؤثرات محتملة في النشاط الاقتصادي ومعدل النمو.

1. قناة تراكم رأس المال:

تعرف قناة تراكم رأس المال بالقناة الكمية، وهي مستندة إلى فرضية تراكم الديون التي طرحها (Guley and Shaw 1955) وتركز على قدرة القطاع المالي على تغطية مبالغ التجزئة من خلال تعبئة الادخار، إذ يطلب القطاع الخاص من ممثلي البنوك الحصول على قروض أو تمويلات إضافية لمشاريعهم من خلال عقد صفقات مكثفة يترتب عليها نشاطات ذات تكاليف باهضة تقود في النهاية إلى خلق عمليات وساطة واسعة.

فإن النظام المالي المتطور يعمل على جلب أكبر قدر ممكن من المدخرات المالية، وبالتالي توفير التمويل للاستثمارات (*volume of investment*)، والتي يكون لها أثر مباشر على رفع معدلات النمو الاقتصادي

2. قناة الادخار، تراكم رأس المال والنمو:

إن العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي تتجسد من عاملي الادخار والاستثمار، حيث يلعب النظام المالي في زيادة التكوين الرأسمالي من خلال قدرة هذه المؤسسات على تعبئة المدخرات وتوظيفها في المشروعات الإنتاجية.

يتم توضيح العلاقة بين كل من الادخار، تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي من خلال عرض النموذج النظري التالي:

يعتبر نموذج Harrod 1939 من بين النماذج الأولى التي حاولت تفسير معدلات النمو الاقتصادي وبعده نموذج Domar 1946.²¹

نقطة البداية للنموذج هي المساواة بين الادخار والاستثمار في كل فترة:

$$I = S \dots\dots\dots(1)$$

مع I تمثل حجم الاستثمارات في الفترة.

S تمثل حجم الإدخارات في الفترة.

الادخار هو نسبة معينة من الدخل، حيث :

$$S = S_d Y \dots\dots\dots(2)$$

S_d : ميل الادخار ، نقوم باستبدال المعادلة (2) في المعادلة (1) بحيث تصبح:²²

$$I = S_d Y \dots\dots\dots(3)$$

نضرب الجزء على اليسار في $\frac{\Delta Y}{\Delta Y}$ ، وبالتالي ينتج لدينا:

$$\frac{\Delta y}{\Delta x} \frac{1}{\Delta y} = S_d \dots\dots\dots(4)$$

$\frac{\Delta Y}{Y}$: يمثل معدل نمو الإنتاج ويرمز له بالرمز G.

$\frac{I}{\Delta Y}$: يمثل معامل رأس المال، ويرمز له بالرمز C، يمثل هذا المعامل كمية رأس المال اضرورية لضمان زيادة

الإنتاج بوحدة واحدة ، وبالتالي تصبح المعادلة كالتالي:

$$G C = S_d \dots\dots\dots(5)$$

²¹ - R,D Harrod , (1939), An Essay in Dynamic Economic Theory ,, the economic Journal , Vol 49(139), pp14-33.

²² - E,D Domar , (1946) , Capital Expansion, Rate of Growth and Employment , Econometrica , Vol 14(2) ,pp:137- 147

أو²³ :

$$G = \frac{Sd}{C} \dots\dots\dots(6)$$

المعادلة (6) تمثل معادلة النمو والتي تساوي إلى نسبة أو ميل الادخار على معامل رأس المال، وبالتالي النمو الاقتصادي تابع لميل الادخار، والذي يعتبر شرط ضروري لعنصر تراكم رأس المال. وبالتالي يركز نموذج Harrod و Domar على أن الاستثمار عنصر وعامل ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي ، مع توضيح أهمية الادخار في زيادة معدلات تراكم رأس المال، ومنه يتبين أن تراكم رأس المال يعتبر قناة لنقل التأثير الإيجابي على النمو.

التأثير على حجم الاستثمار من خلال قدرتها على الرفع من تراكم رأس المال عن طريق جمع المدخرات لتمويل الفرص الاستثمارية المتاحة.

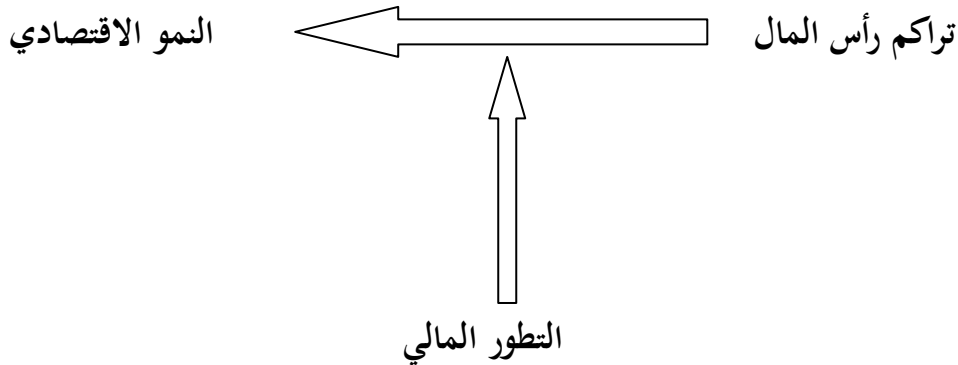
يعتمد النمو الاقتصادي على مجموعة من المتغيرات أهمها ما يقدمه القطاع المالي من قيمة استثمارات ، والتي تعتبر عاملا مستقلا وتابعا للنمو الاقتصادي، فحجم الاستثمار يتأثر بحجم الادخار باعتباره المصدر الحقيقي لتمويل المشاريع الاستثمارية، والادخار يتأثر بدوره بحجم الدخل القومي.

3. قناة إجمالي نمو إنتاجية العوامل الكلية:

تعرف بالقناة النوعية (productivity of capital channel) التي تؤكد دور التقنيات المالية الإبداعية في إظهار البيانات وتقليل المخاطر والتدفق المعلوماتي السريع الذي يزيد من التخصيص غير الكفاء للموارد ويسهم في مراقبة مشاريع الاستثمار والتي تتمثل من خلال قدرة النظام المالي على جلب المعلومات حول المشاريع الاستثمارية وتحليلها وبالتالي توجيه الموارد المالية إلى استثمارات أكثر إنتاجية أي الاستغلال الأمثل للمدخرات التي تنعكس إيجابا على القطاع الحقيقي بالإضافة إلى القدرة على تنويع الاستثمارات بهدف تقليل المخاطر (كلما زاد العائد من الاستثمار كلما زاد الخطر، علاقة إيجابية بين العائد والمخاطرة)، وعليه تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي من خلال قناة رفع إنتاجية رأس المال بمعنى التخصيص الأمثل للموارد المالية والرفع من الإنتاجية.

²³ - E,D Domar , (1946) , Capital Expansion, Rate of Growth and Employment , Econometrica , Vol 14(2) ,pp:137- 147

الشكل (1.2): علاقة التطور بالنمو الاقتصادي



المصدر من إعداد الباحث

أشار Saint-Paul(1992) إلى تحسين الإنتاجية يكون نتيجة تخصيص المنتجين، ولكن عملية التخصيص تحمل مخاطر عالية، وبالتالي هنا يكمن دور الوساطة المالية في التخفيف من حدة المخاطر عن طريق تقاسم وتنويع المخاطر، في المقابل هي مخاطر مرتفعة بالنسبة للمنتجين والمستثمرين في البلدان ذات الأسواق المالية الغير كفأة للرفع من إنتاجية الاستثمارات عن طريق التخصيص.

المطلب الثاني: فروض العلاقة بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي

يعتبر موضوع العلاقة بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي محل جدل كبير بين الإقتصاديين من الجانب النظري، حول دور النظام المالي في التنمية الاقتصادية، وتحديد اتجاه السببية حول ما إذا كان النمو الاقتصادي يقود القطاع المالي أم العكس، لأن تحديد اتجاه السببية يلعب دورا مهما في اختيار إستراتيجية التنمية،²⁴ من جهة إذا كان التطور المالي هو الذي يحفز النمو هنا من الاهتمام بالقطاع المالي وتحريره، أما في حالة أن النمو هو الذي يحفز التطور في النظام المالي والمصرفي، هنا يجب التركيز على السياسات والإجراءات التي تعزز النمو الاقتصادي.

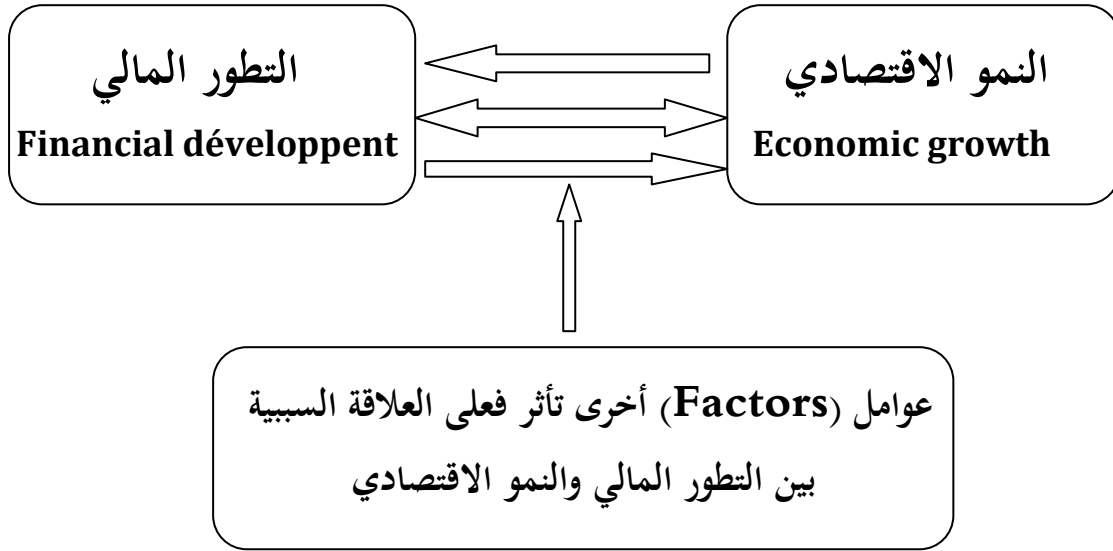
كما أشار الاقتصادي Patrick(1966) إلى أن اتجاه السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي لم يحدد نظريا ولا تطبيقيا،²⁵ وقد حاول العديد من الإقتصاديين والباحثين تحديد العلاقة بين نمو القطاع المالي وتطوره بشكل عام والنمو الاقتصادي من خلال إجراء دراسات وأبحاث كثيرة بهدف

²⁴ Christophe Hurlin and Baptiste Venet (2008) , financial development and growth : a re-examination using a panel Granger Causality Test , halshs-0031995,Version 1, p :02.

²⁵ C. Calderon, and L. Liu, (2003) The direction of causality between financial development and economic growth. Journal of Development Economics 72: 321–334, p : 331

التحقق من وجود هذه العلاقة وأيهما يؤثر في الآخر، الشكل التالي يوضح العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

الشكل (2.2): العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي وفق باتريك



Source: Mona Kamel (2013), financial development and economic growth in Egypt: A re-investigation, Munich Personal RePec Archive, MPRA paper N° 48564 P: 12,

1. التطور المالي يسبب النمو الاقتصادي

وتنص فرضية قيادة العرض على أن قيام الجهاز المالي والمصرفي بالوساطة المالية بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض والوحدات الاقتصادية التي تعاني من نقص في التمويل يؤدي إلى زيادة مجمل الإيداعات والاستثمارات بل وإلى تعزيز فعالية هذه الاستثمارات أيضا، يكون للتطورات المالية الأثر الإيجابي على معدل النمو الاقتصادي.

التطور في القطاع المالي يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال ما ينتجه من خدمات مالية والتي تتمثل أساسا في وظيفة جمع الموارد المالية والتخصيص الأمثل لها نحو الفرص الاستثمارية ذات المردود الأعلى (بافتراض أن التخصيص الأمثل للموارد المالية يكون ناتج من نظام مالي متطور)، نتيجة قدرته على تخفيف من حدة تكاليف المعلومات، التقليل من مشكلة عدم تماثل المعلومات وتوزيع المخاطر الناتجة عن فشل وخسارة أحد المشاريع الاستثمارية، الأمر الذي يضمن التحفيز على عمليات الاستثمار، الأمر الذي ينعكس إيجابا على حجم ونوعية الاستثمارات والرفع من معدلات النمو.

ومن بين أهم الإقتصاديين الذين أشاروا إلى المشاركة الإيجابية للتطورات المالية في النمو الاقتصادي كما يلي :

الاقتصادي (Walter Bagehot(1873) الذي أكد على القطاع المالي لعب دورا مهما في عملية التصنيع في إنجلترا في القرن 18 من خلال تسهيل حركة رؤوس الأموال من خلال تعبئة المدخرات لتمويل سلسلة متنوعة من الفرص الاستثمارية طويلة الأجل وغير السائلة، فحصل أصحاب مشروعات العمل الحر على التمويل الخارجي كان حاسم الأهمية لتسهيل تطبيق تكنولوجيا جديدة.

أكد (Shumpeter(1934) على الخدمات التي يقوم بها الوسطاء الماليون بين حشد للمدخرات وتقييم المشروعات وإدارة المخاطر والإشراف ومتابعة الاستثمارات وتسهيل المعاملات كلها ضرورة لتراكم رأس المال وتقدم وتطوير في المخترعات والأساليب التقنية اللازمة للنمو والتنمية²⁶.

وبالتالي أكد Josph Schumpeter على أن النظام المالي يساهم في التطور التكنولوجي بالإضافة إلى رفع الإنتاجية من أهم وظيفة يقوم بها والتي تتمثل في توزيع القروض، وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية ووجهته تتمثل في أهمية النظام المالي في النشاط الاقتصادي، وتوصل 1911 إلى أن البنوك التي تعمل جيدا أسهمت بنشر التقدم التكنولوجي بتشخيص وتمويل أصحاب المبادرات ذات الفرص الجيدة من تصنيع المنتجات المبتكرة بنجاح.

أعمال رواد (1960) إهتموا بتقييم دور النظام المالي والمصرفي خلال مرحلة التصنيع بما يقدمه من مساهمات لتوفير التمويل لمشاريع التصنيع، من خلال إبراز دور البنوك في توفير التمويل لعملية التصنيع وذلك بإجراء دراسات نظرية.

أكد (Cameron (1967) على الدور الذي تلعبه المؤسسات المالية في زيادة معدلات التطوير الرأسمالي (capital formation) عن طريق قدرة المؤسسات على حشد المدخرات من أصحاب الفائض المالي مقابل حوافز وامتيازات مقدمة لهم من قبل تلك المؤسسات.

²⁶ د ابراهيمين صالح،(2008). د علي شريف عبد الوهاب وردة،خدمات الوساطة المالية المصرفية في الإقتصاد المصري وقدرتها التأثيرية في النمو الإقتصادي "دراسة مقارنة مع الإقتصاد السعودي"،مجلة العلوم الإدارية والإقتصادية،كلية الإقتصاد والإدارة،جامعة القصيم،السعودية ،العدد الأردن، ص 3.

يرى (Gohn Hisks,1969) بأن النظام المالي لعب دورا رئيسيا في تحريك التصنيع من خلال تسهيل تعبئة رأس المال لتمويل المشاريع الكبيرة، أي أن للنظام المالي دور رئيسي في التوسع الصناعي وذلك بفضل قيامه بوظيفة تعبئة الموارد المالية على أتم وجه.²⁷

أما بالنسبة إلى أعمال كل من Gurley Shaw(1967) و Goldsmith(1969) الذين اهتموا بضرورة توسيع هيكل النظام المالي، من خلال زيادة إنشاء المؤسسات المالية والأسواق المالية وعرض أدوات مالية متطورة، والنتيجة زيادة توفير الخدمات المالية من طرف الجهاز المالي والمصرفي بالتالي زيادة المدخرات وتوجهها إلى استثمارات منتجة، لذا يمكن للتطور في القطاع المالي أن يحث على النمو الاقتصادي.

بالإضافة إلى أعمال التي قدمت من طرف Shaw(1973) و Mckinnon(1973) حول نظرية التحرير المالي الداخلي(تحرير أسعار الفائدة على القروض والودائع، التخلي عن سياسة توجيه الائتمان، خفض نسبة الإحتياطي الإجباري الإلزامي، فتح السوق المصرفية أمام الخواص)، كل هذا يسمح بزيادة حجم الادخار المحلي والتخصيص الأمثل للموارد المالية أي تطوير النظام المالي والمصرفي الذي ينعكس إيجابا على النمو الإقتصادي أي أن التحرير المالي يؤثر على النمو.

أما بالنسبة إلى الاقتصادي (Merton Miller(1988) الحائز على جائزة نوبل، حيث أكد على موضوع مساهمة النظام المالي في عملية النمو الاقتصادي هي قضية جادة واقترح واضح.

2. النمو الاقتصادي يسبب التطور المالي:

بعض التحليل تفترض علاقة سببية متجهة من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي أي فرضية قيادة الطلب (Demand Following Hypothesis)، فهذه الفرضية تؤكد الدور السلبي للنظام المالي، فطبقا لهذا الرأي فإن التطور المالي يحدث كمحصلة للنشاط الاقتصادي الكلي، حيث يتطلب التوسع الاقتصادي المستمر مزيد من الخدمات والأدوات المالية، فيكيف النظام نفسه مع الإحتياجات المالية للقطاعات الحقيقية، لذا فهذا النوع من التطور المالي يلعب دورا سلبيا في عملية النمو.

²⁷ J. R. Hicks, (1969). A Theory of Economic History. Oxford: Oxford University Press.

Robinson(1952) يرى ببساطة أن التطور المالي يتبع عادة النمو الاقتصادي فعندما تنشط المشروعات تتبعها المؤسسات التمويلية.²⁸

ووفقا لهذه النظرية فإن تحسن الدخل وارتفاع حالة النشاط الاقتصادي بفعل عوامل خارجية تستدعي نموا في الطلب على الأدوات المالية والتمويل والذي بدوره يجبر المؤسسات المالية تلقائيا على الاستجابة لهذا الطلب، وأوضح أن التطور يتبع النمو الاقتصادي، أي أن النمو الاقتصادي يؤثر على التطور المالي، حيث أن تطور ونمو المؤسسات المالية والخدمات المالية يعد استجابة للطلب المتزايد من قبل المستثمرين والمدخرين في القطاع العيني، حيث يحفز النمو على تطور القطاع المالي مما يجعلها أكثر عمقا وكفاءة ، لذا فإن نمو القطاع المالي يتحقق نتيجة النمو الاقتصادي.

ولكن اعترض بعض الاقتصاديين على أهمية العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي مثل Loucas(1988) حيث يرى أن الاقتصاديين بالغوا في أهمية دور القطاع المالي في النمو الاقتصادي على نحو سييء، في حين يرى بعض الاقتصاديين بأن التطور المالي قد يعوق النمو الاقتصادي من خلال التأثير سلبا على معدلات الادخار.²⁹

رفض بعض الاقتصاديين الأفكار التي جاءت بها فرضية قيادة العرض مثل Robinson (1952) Patrick حيث اعتقدوا بأن التطور المالي يعتبر مجرد مخرج للنمو في القطاع الحقيقي للاقتصاد وقد جاء اقتصاديون حديثون من Demetriades&Hussein(1996) وتمحورت آراؤهم حول أن أي تحول أو نمو في الأسواق المالية بشكل بسيط هو استجابة لنمو الاقتصاد، وبشكل أوضح فإن أي توسع في الاقتصاد الحقيقي نتيجة للفوائد التكنولوجية أو تقدم كفاءة العمل سيولد طلب جديد على الخدمات المالية، وهذا بدوره يزيد من عمل المؤسسات المالية ويؤدي لإنشاء مؤسسات مالية جديدة

²⁸ Joan .Robinson,. (1952). The Generalization of the General Theory. London: MacMillan Press , p86.

²⁹ Robert Lucas, (1988) .On the Mechanics of Economic Development. Journal of Monetary Economics ,p 06.

حيث أن نمو الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة وتوسعها يرمي إلى زيادة الطلب على الخدمات المالية المقدمة من القطاع المالي والذي يؤدي في النهاية لتوسيع ونمو القطاع المالي³⁰.

بالنسبة ل Stern(1989) من خلال دراسته نفى دور التطور المالي في عملية التنمية الاقتصادية حيث أنه حتى لم يتم إدخالها ضمن قائمة المتغيرات المحذوفة، ويرتكز ذلك الاتجاه على كون القطاع المالي مستقل تماماً عن النمو وبالتالي أي منهما لا يؤثر على الآخر، ولم يتوصل بعض الباحثين إلى وجود علاقة ذات مغزى بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي.

كما أشار Loucas(1988) و Chandavakar(1992) أن الاقتصاديين يبالغون في إعطاء أهمية للنظام المالي في عملية التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى الاقتصاديين Stern(1989)

و Meier and Seer(1984) و Modigliani and Miller(1958) الذين تجاهلوا النظام المالي عند حصرهم للمتغيرات المؤثرة في عملية النمو، والتي أخذت اتجاهها وبعدها آخر فيما يخص المؤسسات المالية كونها عناصر مفسرة، حيث بينوا أن القرارات الاقتصادية الحقيقية مستقلة عن المؤسسات المالية وهيكلها.

3. العلاقة التبادلية :

والتي تعود إلى الاقتصادي Huge Patrick(1966)، والتي تجمع بين الفرضيتين السابقتين والتي تنص على أن اتجاه السببية يتبع مرحلة التطور الاقتصادي التي تشهدها الدولة.

ترتكز وجهة نظره على وجود علاقة متبادلة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي يجعل تطور نظام الوساطة المالية مربحاً كما أن تأسيس نظام مالي فعال يسمح بنمو اقتصادي سريع فعن طريق التخصيص في جميع الأموال وتنوع الفرص وإدارة السيولة وتقييم المشروعات والمراقبة، فإن النظام المالي يحسن من كفاءة مخصصات رأس المال ويزيد من الطاقة الإنتاجية للقطاع الحقيقي، وفي نفس الوقت فإن الكفاءة التقنية للقطاع المالي تزداد مع حجمه لأن الاقتصاديات ذات الثقل الكبير لها تأثيرها على أنشطة الوساطة المالية، ونتيجة لذلك فإن القطاع الحقيقي يستطيع أن

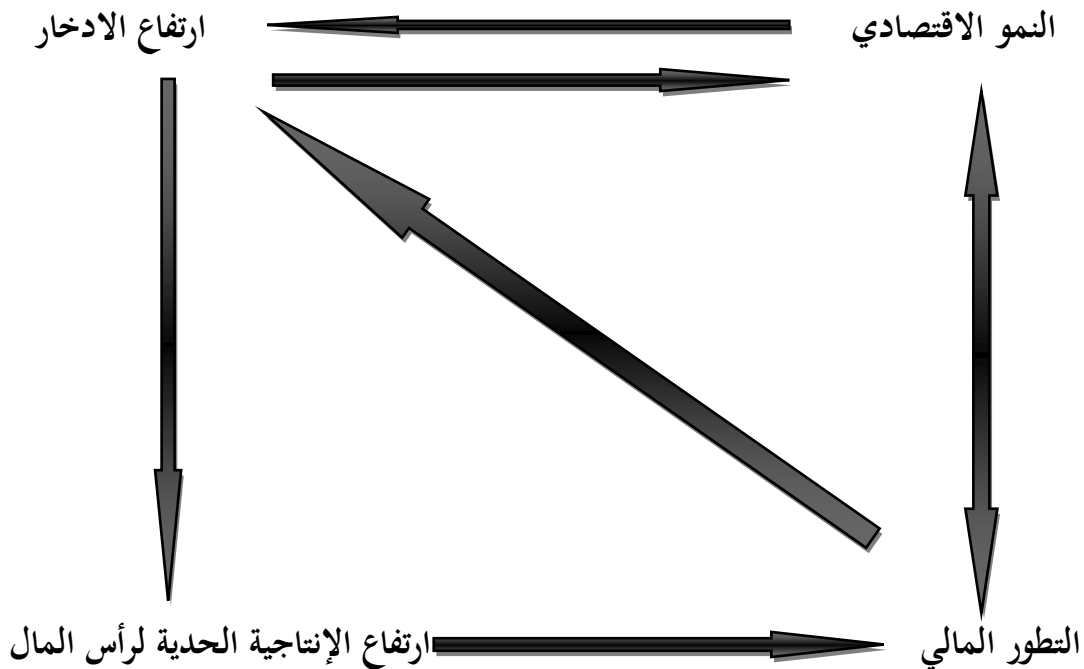
30 - مصطفى بن ساحة، (2011). أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، ص 24.

يعتمد دائما على القطاع المالي من خلال حجم المدخرات، لذا فالتطور المالي والنمو الاقتصادي يؤثر كل منهما على الآخر بشكل إيجابي في عملية التنمية.

في الواقع أن كل من القطاع المالي والحقيقي يتفاعلان أثناء مراحل التطور، هذا ما أشارت إليه نظريات النمو الداخلي، بعبارة أخرى لا توجد هناك مرحلة معينة فيها علاقة من اتجاه واحد بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، لذا فإن كثيرا من الاقتصاديين والباحثين يفضلون وصف العلاقة على أنها سببية ذات اتجاهين وكذلك أوضحت بعض الدراسات التجريبية وجود معامل ارتباط إيجابي بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

وقد شهدت هذه العلاقة جدلا متناميا فيما إذا كان أداء القطاع المالي يتبع أداء النمو الاقتصادي أم أن التطور المالي يحفز النمو الاقتصادي، أي أن الاختلاف في تحديد اتجاه السببية بين القطاعين كما يمثله الشكل التالي:

الشكل (3.2): اتجاه السببية بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي



Source : Belkacem ,L,DRINE,I ,AYOUNI ,S(2007)"développement financier et croissace économique dans led PED : une approche par les tests de causalité » P14 .

المطلب الثالث: هيكل النظام المالي والنمو الاقتصادي

يشمل النظام المالي كل المؤسسات والأنظمة التي تقوم بوظائف ووساطة مالية لتحويل الأموال من المدخرين إلى المقترضين، أي قيامه بتجميع المدخرات وإعادة توظيفها وضخها في الاقتصاد لأغراض إنتاجية، وبالرغم من استقرار وظائف النظام المالي فيما بين الدول وعبر السنوات المختلفة، فإن تنفيذ تلك الوظائف غير مستقرة، فقد تغير هيكل النظام المالي ليضم النظام السوقي إلى جانب النظام المصرفي التقليدي، ويشمل النظام المصرفي المؤسسات المالية المصرفية مثل البنك المركزي والبنوك التجارية، كما يشمل المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين وصناديق التأمين الاجتماعي

أما النظام المالي السوقي فيشمل سوق النقد الذي يتعامل في الأوراق المالية قصيرة الأجل وسوق رأس المال الذي يتعامل في الأوراق المالية طويلة الأجل كالأسهم والسندات.

ونتيجة لتنامي دور كل من الأسواق المالية والجهاز المصرفي، دار جدل كبير من قبل الاقتصاديين وصانعي القرار حول أيهما يلعب الدور الأكبر في دفع التنمية الاقتصادية، وبالرغم من الاتجاه إلى التطوير المالي (Financial development) بوجه عام، فإن بعض الآراء فاصلة في ما بين النظام المصرفي (Bank-system)، والنظام السوقي (Market system)، كبديلين منافسين في القيام بالوظائف المالية، فالآراء المؤيدة للنظام المصرفي فسرت موقفها من خلال ما يختص به ذلك النظام من مميزات مقارنة بالنظام السوقي.

دار جدل ونقاش حول خصائص البنوك والأسواق المالية، وقد تركزت المناقشة على أربع دول في ظل سيادة الجهاز المصرفي، تلعب البنوك الدور القيادي في تعبئة المدخرات وتخصيص الائتمان والإشراف على قرارات الاستثمار وإدارة المخاطر، أما في ظل قاعدة الأسواق المالية فتكون الأسواق المالية أكثر كفاءة وفعالية في توفير الخدمات المالية.

فهناك العديد من مفكري التنمية الاقتصادية الذين يرون أن الاستثمار هو العامل الحاسم في التنمية الاقتصادية وأن تمويل التنمية الاقتصادية في الدول الصناعية في مراحلها الأولى قد أتى معظمه من المصارف وليس من الأسواق المالية، كما أن الأسواق تلعب دوراً في عدم استقرار الاقتصاد وما قد يترتب عليه من آثار سلبية على التنمية ولذا يرى جانب من مفكري التنمية الاقتصادية أن البنوك هي

اللاعب الأساسي في تحفيز النمو، بينما تلعب أسواق المال دورا هامشيا أو سلبيا في بعض الأحيان في دفع النمو الاقتصادي.

ففي الدول التي يسود فيها قاعدة الأنظمة البنكية، فإن التمويل طويل الأجل يتم توفيره من خلال البنوك، بينما في ظل قاعدة الأسواق فإن التمويل يكون عن طريق إصدار الأسهم والسندات يلعب الدور الأكبر، وفيما يلي عرض الإطار النظري لأهم صنفين للنظام المالي نظام قائم على الجهاز البنكي والأخر على الأسواق المالية:

1. قاعدة البنوك (Bank-based systems):

تكون هذه الظاهرة خاصة في الدول النامية التي تتميز بسيطرة البنوك على القطاع المالي من خلال قدرتها والاعتماد عليها في توفير التمويل للاستثمارات متوسطة الأجل، في ظل ضعف وعدم كفاءة الأسواق المالية أو غياب دور الأسواق المالية في هذه الدول، بالإضافة إلى أن الأسواق المالية هي حديثة النشأة، وهي تقوم على أساس أن المصارف تلعب الدور الأكبر في تحفيز النمو الاقتصادي في المراحل الأولى من التنمية بالمقارنة بأسواق رأس المال.

ففي المراحل الأولى للتنمية تمتلك الدولة البنوك بما يمكنها من التغلب على قصور الأسواق في توزيع المدخرات بشكل يتلائم مع الإستراتيجية التنموية (Gershenkron,1962) كذلك تكون البيئة المؤسساتية ضعيفة بحيث لا تستطيع مساندة أنشطة السوق، وكذلك لا تخضع هذه البنوك للقيود التنظيمية وبالتالي يستطيع الوصول إلى اقتصاديات الحجم والنطاق في عملية جمع المعلومات وتحليلها وقد أشار الاقتصاديون إلى أن النظام القائم على قاعدة البنوك أفضل بكثير من النظام القائم على الأسواق وذلك من خلال أن البنوك هي أكثر قدرة على تحديد المشاكل التي تواجه الشركات.

كما يتميز النظام المصرفي بقدرته على تكوين علاقة طويلة الأجل وأكثر استقرارا مع المستثمرين تمويل النمو وذلك نتيجة لارتباطه الوثيق بالمنشآت على عكس أسواق المال التي تقلل الحافز على الحصول والبحث على المعلومات من قبل المستثمرين، ولذا فهي أكثر كفاءة في توزيع الموارد المالية بالمقارنة بأسواق المال.

فالنظام المصرفي (قاعدة البنوك) يعتمد على تركيز الإدارة في القيام بالوساطة المالية، وبذلك يقتصر تداول المعلومات الخاصة بالاستثمار على فريق الإدارة دون الالتزام بإتاحة تلك المعلومات للمودعين وهذا من شأنه خفض تكلفة تداول المعلومات، بالإضافة إلى تحطى مشكلة عدم تماثل المعلومات.

2. قاعدة الأسواق المالية (Market-based systems):

على العكس من النظام القائم على المصارف يعمل نظام السوق على توضيح الدور الإيجابي للمؤسسات المالية غير المصرفية في تقديم الخدمات المالية، مع الإشارة إلى أهم المشاكل التي يعاني منها النظام القائم على قاعدة البنوك، حيث أن كبر حجم وسيولة أسواق المال يمكنها من تقديم الخدمات المالية اللازمة لحفز النمو الاقتصادي طويل الأجل والابتكار خاصة من أن الأسواق المالية المتطورة تحفز على الحصول على المعلومات، كما يلقي نظام السوق الضوء على المشاكل الناتجة عن قيام القطاع المصرفي بتمويل الشركات، حيث قد تدخل البنوك في علاقات مع مديري كبرى الشركات ضد بعض المقترضين المنافسين لهذه الشركات بما يعيق الإدارة الجيدة والمنافسة داخل الاقتصاد، ولذا يعمل نظام السوق من خلال الحد من انخفاض الكفاءة التمويلية التي تصاحب البنوك وبالتالي تشييط النمو.

وعلى الجانب المقابل توجد آراء مؤيدة للنظام السوقي لتمتعه بمميزات مقارنة بالنظام المالي فالنظام السوقي يقوم على أساس تنويع الاستثمارات بين المشروعات ذات عوائد مختلفة ما يؤدي إلى توزيع المخاطر خاصة في فترات عدم التأكد، علاوة على ذلك يتصف النظام السوقي المتطور بالمرونة والشفافية وبكثرة المتعاملين فيه ما يؤدي إلى اتساع قاعدة الملكية في المشروعات.

المبحث الثالث: الإطار التجريبي للعلاقة بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي

على الرغم من ان الانظمة المالية تقوم بتوفير مجموعة من الخدمات المالية والتي تعتبر من أهم مقومات الاقتصاد إلا ان تأثيرها على النمو لا يزال محل عدم اتفاق بين الاقتصاديين بل تنوعت نتائج أبحاثهم النظرية والتطبيقية، وبالتالي نحاول من خلال هذا الجزء اعادة اختبار تأثير التطور المالي بشقيه البنوك والاسواق المالية على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: الدراسات المؤيدة للدور القيادي للقطاع المالي

اعتبر الفكر التنظيمي الاقتصادي المؤيد للدور الريادي للقطاع المالي، بأن النظام المالي الكفاء سينتج خدمات مالية ذات كفاءة عالية من شأنها أن تحفز النمو الاقتصادي، مثل هذه الرؤية تعزز من مطالبة الاقتصاديين لتحسين القطاع المالي، وتعود أولى الدراسات التي تعتبر التأسيس والأساس النظري لهذه العلاقة للاقتصادي شومبيتر (Schumpeter, 1912)، وقد تعددت الدراسات التي تؤكد على أهمية دور النظام المالي المتطور في النمو والتنمية الاقتصادية، فيما يلي نتناول هذه الدراسات على النحو التالي :

1. الدراسات التي اهتمت بدور القطاع المصرفي في عملية النمو:

يعود الفضل في أولى الدراسات التي اهتمت بدور القطاع المصرفي في عملية النمو الاقتصادي إلى الاقتصادي الإنجليزي والتر باجوت (1826-1877)، من خلال دراسته (Bagehot, 1873) وشومبيتر (Shumpeter 1912)، الذين أكدا من خلال دراستهما على الدور الفعال الذي تلعبه البنوك التجارية في توفير التمويل الضروري لتحفيز النمو الاقتصادي،³¹ كما تعتبر دراستي كل من الاقتصادي الأمريكي (McKinnon, 1973) وساو (Shaw, 1973) من أولى الدراسات التي أبرزت أهمية التطورات المالية في النمو الاقتصادي، فقد وجدا أن القيود الكمية التي تفرضها الحكومات في الدول النامية على النظام المصرفي تقيد كمية و إنتاجية الاستثمارات، بالتالي تقيد النمو الاقتصادي

³¹ -خالد بن أحمد بن عبد الله القدير، (2004). تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة، المجلد 18، ص5.

وتقود إلى التضخم وعدم استقرار الأسعار وعلى الرغم من اختلاف النموذجين الذين استخدمه كل منهما، حيث لم يعتبر (Shaw) النقود ضمن الثروة، ولكن اعتبرها وسيلة للدفع ومدخلا لإنتاجها وسيطا في كل القطاعات غير النقدية، بينما اعتبر (McKinnon) النقود عنصرا لإنتاجها أصيلا وبديلا كاملا لرأس المال، فالنتيجة التي توصلنا إليها متطابقة، بحيث أن تحفيز والوساطة المالية للادخار والتوزيع الأمثل للموارد، وزيادة عرض الائتمان إلى القطاع، الخاص تؤدي كلها لزيادة الاستثمار بالتالي ارتفاع معدل النمو.³²

ومن خلال هذه الدراسات يتبين أن القطاع المصرفي يلعب دورا محوريا ومتزايد الأهمية في تحقيق وإدامة معدلات نمو عالية، وقابلة للاستمرار في مختلف دول العالم، وتتجسد أهمية القطاع في الاقتصاديات المعاصرة في تأدية مهام حيوية تتمثل في حشد المدخرات المحلية والأجنبية وتحويلها إلى استثمارات منتجة، وقد قامت الدراسات التي اهتمت بدور القطاع المصرفي باستخدام مؤشرات القطاع المصرفي للدلالة على نمو القطاع المالي، واستخدمت في سبيل ذلك مجموعة من المؤشرات مثل نسبة النقود المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الأصول من الودائع المحلية بالبنوك إلى إجمالي الأصول بالمؤسسات المالية والائتمان الممنوح للقطاع الخاص مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي، هذا بنسبة لمؤشرات نمو القطاع المصرفي، أما بالنسبة لمؤشرات النمو الاقتصادي فهناك الناتج المحلي الإجمالي، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية..... الخ.

وأیضا من بین أهم الاتجاهات والآراء المساندة للدور المؤثر والإيجابي الذي يمكن أن يقوم به النظام المالي والقطاع المصرفي على وجه الخصوص في تشجيع النمو الاقتصادي، نجد وجهة النظر التي أفرزتها المدرسة الهيكلية (Steucturalist School)، والتي تؤكد على توسيع هيكل النظام المالي مثل زيادة عدد المؤسسات المالية المصرفية، فهي بذلك تشجع أي زيادة في الخدمات المصرفية، لتي توفرها المؤسسات المصرفية، للجمهور ومن أنصار هذه النظرية باتريك (Patrick,1966) و (Goldsmithe,1996)، حيث أنهم توصلوا إلى أن الزيادة الائتمان الممنوح من المصارف يعزز من فرص زيادة النمو الاقتصادي كما أن تلك النتيجة قد تعززت بالدراسة التي قام بها أنجي وجوفانوفيك والذان استخدمتا مقياس معدل

³² -خالد بن أحمد بن عبد الله القدير، مرجع سابق، ص 5

تمويل القطاع الخاص بواسطة الجهاز المصرفي بالنسبة لمحمل التمويل ليكون مؤشرا لنمو قطاع الوساطة المالية، هذا المؤشر تم تطبيقه على 75 دولة كدراسة مقطعية عن العام 1980 ليؤكد إيجابية العلاقة بين النمو الاقتصادي والوساطة المالية ، كما أن دراسة (Rajan&zingales1998) من أهم الدراسات التي بحثت في العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية حيث بينت أن زيادة النمو المالي كان سببا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي للمؤسسات أو القطاعات التي تعتمد على التمويل الممنوح من البنوك فتلك الدراسة افترضت أن الأسواق المالية والمصرفية الأكثر تطورا هي أكثر قدرة على توفير الائتمان المطلوب للقطاعات الصناعية، كما بينت أن التنمية المالية دالة في مجموعة من المتغيرات التنظيمية التي كانت ذات دلالات إحصائية قوية موجبة مع النمو الاقتصادي وهذا ما يؤكد صفة الإيجابية للعلاقة السببية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي ، كما أن هناك دراسة شاملة للبنك الدولي في عام 1889 اهتمت بدور القطاع المصرفي في عملية النمو وقد أقرت أن التحرير المالي عامل مهم للنمو الاقتصادي ، و أوضحت دراسة البنك الدولي بأن العمق المالي أيضا يساهم في النمو الاقتصادي عن طريق تحسين الاستثمارات الإنتاجية ، وأن هذه الاستثمارات الإنتاجية عادة تكون عالية في الدول الأكثر نموا والتي يوجد فيها أنظمة مالية متطورة، حيث بينت هذه الدراسة أن هناك ارتباط بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

وأیضا من بین أهم الدراسات التي أقرت بالدور الريادي للقطاع المالي، الدراسة التي قام بها كل من (King and levinr,1993)، حيث بينا في دراستهم كيف أن النظام المالي يؤثر في النمو الاقتصادي فقد أوضحا بأن الأنظمة المالية المتطورة تحسن من احتمالية نجاح الابتكار وتعجيل النمو الاقتصادي، وفي الوقت نفسه أوضحا بأن تدهور الأنظمة المالية يقلل معدل النمو الاقتصادي عن طريق تقليل معدل الابتكار، وأن الاستنتاج الأهم هو أن الأنظمة المالية المتطورة ضرورية للنمو الاقتصادي³³ ما أن القطاع المالي المتطور و بواسطة النظام المصرفي السليم يساهم بالنمو الاقتصادي عن طريق ضخ الموارد المالية في الاقتصاد، ولاسيما للنشاطات ذات الإنتاجية العالية مع مستوى معين من المخاطر.

³³عمار حمد خاف،(2007). قياس تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بغداد، ص 182.

2. الدراسات التي اهتمت بدور سوق الأوراق المالية في عملية النمو:

تعددت الدراسات التي اهتمت بالعلاقة بين الوسطاء الماليين والنمو الاقتصادي ، من خلال سوق الأوراق المالية، وقد أبانت على تجاذبات ونقاط اختلاف عديدة، فهناك من الدراسات التي أقرت بالدور الذي تلعبه أسواق الأوراق المالية بما تقدمه من خدمات من شأنها الدفع بعجلة النمو الاقتصادي، وذلك من خلال دورها في تحويل الموارد المالية من وحدات الفائض إلى وحدات العجز، وما ينجم عن ذلك من فرص استثمارية وعامل هام في جذب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية ،حيث أنه يتم خلق آليات للاستفادة من المدخرات، و يتم تفعيل المدخرات بواسطة المؤسسات المالية الوسيطة من خلال أسواق المال التي تعتبر أهم مصادر التمويل، وتساعد هذه المؤسسات الوسيطة على التقاء مرن بين وحدات الفائض والعجز ويتجاوز دور هذه المؤسسات مجرد التوسط إلى إصدار أصول مالية غير مباشرة من قبلها لصالح وحدات الفائض وقبول الأصول المالية المباشرة من وحدات العجز،³⁴ مما ينعكس بصورة مباشرة على تنمية الاستثمارات، هذه الأخيرة التي تعتبر المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي، لهذا اتجهت الدراسات نحو إدراج مؤشرات دالة على تطور ونمو سوق الأوراق المالية عند الحديث عن العلاقة بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي، وهذا ما أدى بالضرورة لمناقشة أهم الآراء، سواء كانت مؤيدة للأثر الإيجابي لسوق الأوراق المالية على النمو أم العكس، بحيث يكون الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي .

و بالنسبة للدراسات المؤيدة للدور الإيجابي لسوق الأوراق المالية في عملية النمو، الدراسة التي قام بها الاقتصادي الأمريكي سبيلمان (spellman,1982)، حيث أقرت هذه الدراسة بأنه في ظل وجود نظام مالي متقدم ومصاحب لأدوات مالية وسيطة ومتطورة، يؤدي إلى أثار مباشرة على القطاعات الحقيقية في الاقتصاد تنعكس في انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج إلى اليمين بسبب التغير في حجم الموارد الكلية أو التحسن في استغلال تلك الموارد.³⁵

وهناك دراسة كل من أتجي وجوفا نوفيك (Ajte And Jovanovic,1989K)حيث أنها تؤيد دور أسواق رأس المال في دفع عجلة النمو، فهي تقر بأن هناك أثرا ملحوظا لنمو السوق والذي تم

³⁴-حمزة محمود الزبيدي،(2000). إدارة المصارف، مؤسسة الوراق للنشر، الطبعة الأولى، عمان،ص23.

³⁵-خالد بن حمد بن عبد الله القدير،مرجع سبق ذكره،ص 4.

قياسه عن طريق القيمة المتداولة للأسهم في السوق المنسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي على معدلات النمو الحقيقي، حيث قامت الدراسة بدراسة أثر كل من نمو سوق الأوراق المالية من ناحية، ونمو القطاع المصرفي من ناحية أخرى على معدلات النمو في 40 دولة في الفترة (1973-1986)، وذلك من خلال استخدام التحليل القياسي، وأيضاً الدراسة التي قام بها (Regorio and Guidotti, 1993)

وبينت بأن التطور الحاصل في الأسواق المالية يؤثر بالإيجاب على الدول ذات الدخل الضعيف والمتوسط³⁶.

أيضاً من بين الدراسات التي أقرت بوجود علاقة طردية بين سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي الدراسة التي قام بها كل من (Ross Levine and Sara Zervos 1996)، والتي استخدمت منهج الانحدارات والبيانات المجمعة لـ 41 بلد خلال فترة (1976-1993)، وكانت المؤشرات المستخدمة للدلالة على نمو سوق رأس المال ممثلة في كل من معدل القيمة السوقية كمؤشر لحجم السوق و قدرته على تحريك رؤوس الأموال، وكذا معدل القيمة الكلية المتبادلة و معدل الدوران لقياس درجة سيولة السوق وغيرها من المؤشرات ، وقد خلصت الدراسة إلى وجود ارتباط موجب بين مؤشرات النمو المالي و متوسط دخل الفرد الحقيقي³⁷.

وكذلك نجد الدراسة التي أجراها كل من (Fritz, 1984 ; Jung, 1986) ترى أن العلاقة السببية التي تولد النمو الاقتصادي تنجم عن جانب العرض، ولتحقيق النمو يجب أن تقوم الدول بإنشاء مؤسسات مالية جديدة بخدمات مالية جديدة قادرة على تحقيق التطور المالي المؤدي إلى النمو الاقتصادي³⁸.

³⁶ -خالد بن حمد بن عبد الله القدير، مرجع سبق ذكره، ص 9.

³⁷ -شذا جمال خطيب، (2000). العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، مؤسسة طابا ط 1، ص 31

³⁸ -شربين الحمداني، (2012). عبد الكريم البطاينة، العلاقة بين التعبئة المالية ومعدل المنافسة ومعدل النمو الاقتصادي في الأردن، ورقة مقدمة ضمن مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 12 كلة العلوم الإدارية والمالية بجامعة البترا، عمان، الأردن، ص 8.

3. الدراسات التي اهتمت بتأثير كل من القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية على النمو الاقتصادي.

بحثت الدراسة التي قام بها كل من (Murinde and Eng,1994)³⁹ في طبيعة العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، باستخدام السلاسل الزمنية والتكامل المشترك في النموذج الشعاعي vector autocorrelation (var) الثنائي وتم استخدام (M3,M2,M1) ونسبة العملات المتداولة خارج النظام المصرفي إلى M3,M2,M1 وغيرها كمقاييس للتطور المالي، بينما تم استخدام الناتج المحلي الحقيقي كمقياس للنمو الاقتصادي، وقد خلصت هذه الدراسة الى أن اتجاه العلاقة السببية يتجه من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي.⁴⁰

وفي دراسة قام بها كل من (arestis and demetriads,1996)، بينت أن هناك علاقة سببية بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي، إلا أن اتجاه العلاقة يختلف باختلاف النظام المالي المتبع، ففي الدول التي تعتمد على النظام المصرفي في تمويل مشروعاتها، يكون اتجاه العلاقة من النمو المالي إلى النمو الاقتصادي، أما الدول التي تعتمد على أسواق الأوراق المالية كمصدر أولي للتمويل، فتسير العلاقة من النمو الاقتصادي إلى النمو المالي، كما أوصت الدراسة بضرورة مراعاة الفروق المؤسسية، واختلاف الأنظمة المالية بين الدول حيث تؤثر هذه الاختلافات على اتجاه وقوة العلاقة⁴¹

كما بينت دراسة (Schich and pelgrin,2002) على 43 بلدا في الفترة(1976-1990) باستخدام القروض البنكية الموجهة للمشروعات منسوبة للناتج للدلالة على نمو القطاع المصرفي، إلى جانب استخدام أكثر من مؤشر للدلالة على نمو السوق مثل نسبة الرسملة، معدل الدوران، وجدت الدراسة أن السوق يستطيع التأثير على النمو بطريقة مباشرة، من خلال تحسن أداء السوق الأمر الذي يؤثر إيجابا على النمو أو بطريقة غير مباشرة من خلال تحفيز السوق لمعدلات الاستثمار وقد أوضحت تلك الدراسة، أن سوق الأوراق المالية، والجهاز المصرفي، كل منهما يقدم خدمات مختلفة عن الآخر

³⁹-خالد بن حمد بن عبد الله القدير،مرجع سبق ذكره،ص8.

⁴⁰-رشا مصطفى مسعد عوض، (2006). "تحليل العلاقة بين الاقتصاد العيني و الاقتصاد المالي، مع التطبيق على حالة الاقتصاد المصري"،رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،قسم الاقتصاد،جامعة القاهرة،ص299.

⁴¹-خالد بن حمد بن عبد الله القدير، مرجع سبق ذكره،ص9.

ويستطيع كل منهما التنبؤ بمعدلات النمو المستقبلية، (Rousseau and Wachtel,1998) فكانت جهودهما لاختبار السببية من خلال دراسة على خمس دول صناعية إبان نهضتها، لإثبات العلاقة و معرفة اتجاه السببية ومن خلال تطبيق تقنية تصحيح متجه الخطأ (VECM) لاختبار العلاقة بين مؤشرات النمو الاقتصادي وبين مؤشرات الوساطة المالية فإن نتائج تحليلهما انتهت إلى الدور القيادي لمؤشرات الوساطة المالية على النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: الدراسة المؤيدة للدور التابع للقطاع المالي

أظهرت دراسة (Kar and Pentecost,2000) لاختبار العلاقة بين التطور المالي ومعدل النمو في تركيا نتائج متباينة، فعند استخدام نسبة عرض النقود على الناتج القومي الإجمالي كمقياس للتطور المالي، وجد أن السببية تتجه من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي، ولكن عند استخدام نسبة الودائع المصرفية ونسبة الائتمان الخاص والائتمان المحلي إلى الناتج القومي الإجمالي، وجد أن السببية تتجه من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي، واستنتجا من خلال دراستهما أن اتجاه السببية يكون من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي.⁴²

كما بينت دراسة كل من (Gurley And Shaw : 1955 ,56, 60, 67) أن التطور المالي دالة موجبة في الثروة الحقيقية، فمن خلال عملية التنمية يؤدي النمو في متوسط دخل الفرد إلى نموا أسرع في الأصول المالية.⁴³

ثم جاءت الدراسة التطبيقية التي ساندت هذا الطرح وهي دراسة (Goldsmith ,1969)، حيث تعتبر هذه الدراسة من أهم المساهمات التطبيقية التي دعمت الأساس النظري لدراسات (Gurley and Show)، حيث أكدت هذه الدراسة في 35 دولة نامية ومتقدمة تم بحثها، أن ارتفاع معدل النمو وزيادة الثروة يؤثر بالإيجاب على ارتفاع المؤشرات المالية، أي أن اتجاه العلاقة السببية يتجه من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي.

42 - خالد بن حمد بن عبد الله القدير، مرجع سبق ذكره، ص 9.

43 - خالد بن حمد بن عبد الله القدير، مرجع سبق ذكره، ص 5.

وفي دراسة قام بها (Singh,1996)،⁴⁴ حيث جاءت بشكل دراسة تحليلية بين خلالها أن السيولة التي توفرها سوق الأوراق المالية، تفسح المجال أمام المضاربين الذين يقومون بتغيير محافظهم المالية بسهولة بدون تحمل تكلفة مرتفعة للمبادلات، في حين يعتمد تسعير الأصول على توقعات المضاربين دون النظر إلى الأسس الاقتصادية التي تحكم تسعير الأصول، فأوضحت الدراسة أن هناك بعض المؤسسات غير المالية مثل شركات التأمين قد تشترك في السوق سعياً وراء العائد المرتفع من خلال المضاربة.

الدراسة المشتركة التي قام بها كل من الاقتصاديين (gregrio et guidotti,1995) والتي اختبرها فيها تطور السوق المالي على النمو الاقتصادي على الدول ذات الدخل العالي والمتوسط والمنخفض حيث استخدمت نسبة الائتمان المصرفي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للتطور المالي، وأشارت النتائج التي توصلت إليها تطور الأسواق المالية ليس لها أثر على النمو في الدول ذات الدخل العالي.

المطلب الثالث: الدراسات المؤيدة لوجود علاقة تبادلية بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي.

سعت عديد من الدراسات إلى تحديد طبيعة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي وكان من ضمن هذه الدراسات من أيد الاتجاه الداعم لوجود علاقة تبادلية بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي قد سعى (Patrick.1966) في دراسته إلى تحديد نوع العلاقة بين القطاعين، وتعتبر دراسته من أولى الدراسات التي لمحت إلى وجود علاقة سببية تبادلية في الاتجاهين، واستنتج من خلال دراسته وجود العلاقة التبادلية ولكن غير متزامنة، حيث تتجه العلاقة من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي خلال المراحل الأولى للتنمية وتأخذ المنحى الأخر أو الاتجاه العكسي خلال المراحل المتأخرة من عملية التنمية الاقتصادية.

وقد جاءت دراسة (Patrick) على أساس تنبيهه لظاهرة (قيادة العرض-تابعية الطلب)، حيث يعتقد باتريك أن العلاقة التبادلية تتم عبر مرحلتين، أولهما مرحلة العرض القائد (Supply - Leading)

44- خالد بن حمد بن عبد الله القدير، مرجع سبق ذكره، ص 21.

أو العرض الفعال (Supply Leading Approach)، إذ تعمل الوساطة المالية على تجميع وتخزين المدخرات من القطاعات التقليدية للقطاعات الأكثر مساهمة في النمو الاقتصادي، وعلى هذا الأساس يعتبر النظام المالي الكفاء محفزاً لعملية النمو، من خلال توجيه التمويل للاستثمارات الأمثل التي تحقق عوائد أعلى فالقطاعات الحقيقية تحتاج للقطاع المالي و المصرفي لتحفيز النمو الاقتصادي في هذه المرحلة ومن جهة أخرى خلال المراحل المتأخرة للتنمية يكون التطور المالي تحصيل حاصل من التنمية الاقتصادية حيث أنه من خلال الطلب التابع (demand-following)، أو بمعنى آخر زيادة الاستثمارات وتوسع القطاعات الإنتاجية تؤدي إلى النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى الدخل، مما يتطلب زيادة المعاملات المالية المرادفة للعملية التوسعية للاستثمارات، وهذا ما يتطلب بدوره استخدام أساليب مالية لتنفيذ الوساطة المالية بفعالية وكفاءة وأعلى قدرة على استيعاب متطلبات الاقتصاد التوسعي.⁴⁵

كما سعت بعض الدراسات إلى تطبيق اختبار غرينجر للسببية (Granger Causality Test) مثل دراسة غوبتا (Gupta,1984) ودراسة جونج (Jung, 1986) فمن خلال اعتبار عينة قليلة سعا الباحثان لاختبار اتجاه العلاقة بين الوساطة المالية وبين النمو الاقتصادي، حيث توصل الباحثان لتأييد الفرضية التي صاغها باتريك (1966) نتائج متقاربة،⁴⁶ وأيضاً من ضمن أهم الدراسات التي ساندت طرح العلاقة التبادلية نجد دراسة (Arestis and Demetriades,1966) (kul and) (Khan,1999) ، حيث جاءت دراستهما على نهج سابقهم للطرح الذي يقر بوجود علاقة سببية في الاتجاهين بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي.

⁴⁵ - خالد بن حمد بن عبد الله القدير، مرجع سابق، ص7.

⁴⁶ - إبراهيم بن صالح العمر، (2007). علي شريف عبد الوهاب وردة، خدمات الوساطة المالية المصرفية في الاقتصاد المصري وقدرته على التأثير في النمو الاقتصادي -دراسة مقارنة مع الاقتصاد السعودي، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، ص11.

خاتمة:

اهتمت مختلف المدارس الاقتصادية بطبيعة العلاقة بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي، وقد تباينت الآراء والتوجهات لهذه المدارس من حيث اتجاه العلاقة بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي، حيث يرى الكلاسيك بأن العلاقة السببية ذات اتجاه واحد من المتغيرات الحقيقية إلى النقدية، وعلى العكس من ذلك جاء الكينزيون الجدد، فألية انتقال العلاقة حسبهم هي تأثير تكلفة رأس المال.

لقد تزايد الاهتمام خلال العقد المنصرم بصورة خاصة بدراسة وتحليل العلاقة والاثـر بين القطاعين المالي والحقيقي، حيث تعددت وتباينت أدبيات الفكر الاقتصادي حول الوساطة المالية وأهميتها بين الدراسات النظرية والتطبيقية والأبحاث التحليلية والوصفية، لتشمل من جهة مكونات القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى بحثت في أثر النمو الاقتصادي على الوصول إلى التطور المالي.

والنتيجة من وراء ذلك أن قيام الجهاز المالي والمصرفي بالوساطة المالية بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض والوحدات الاقتصادية التي تعاني من نقص في التمويل يؤدي إلى زيادة مجمل الادخارات والاستثمارات بل وإلى تعزيز فعالية هذه الاستثمارات أيضاً، وهكذا يكون للتطورات المالية الاثر الإيجابي على معد النمو الاقتصادي، ولقد ابنت التجارب في معظم بلدان العالم أهمية الدور الذي يلعبه الجهاز المالي والمصرفي في عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

الفصل الثالث:

واقع تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي
في الجزائر

مقدمة:

شهد الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة عدة تحولات سريعة والتي تعد مظهر من مظاهر العولمة ولقد خلفت هذه التحولات آثار على مختلف الأنشطة الاقتصادية في المجتمع الدولي إلى فرض العديد من التحديات الخاصة أمام الأنشطة المالية والمصرفية كما أصبح التقدم التكنولوجي يعد من أهم العناصر التي ساهمت في تحديث وعصرنه القطاع المالي في مختلف الاقتصاديات العالمية .

إن هذه التطورات التي اجتاحت العالم قد أُلقت بظلالها على القطاع المالي الجزائري، بعدما عانى الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة بعد الاستقلال من العديد من المشاكل الاقتصادية التي وقفت أمام تقدمه المالي ونموه الاقتصادي ومن أهم هذه المشاكل معدلات النمو المنخفضة وزيادة حدة التضخم وارتفاع حجم البطالة ونقص العملات الأجنبية بسبب تدهور أسعار المحروقات بإضافة إلى ارتفاع معدلات الديون وما تشكله هذه الأخيرة من ضغوط تعوق التطور المالي والتقدم الاقتصادي .

ولذلك قامت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال بعدد من الإصلاحات العميقة لهياكله وآليات عمله مع خلق الوسائل الضرورية التي تسمح لها بالتكيف مع المحيط الدولي ولقد كانت للتغيرات الاقتصادية والمصرفية انعكاسا واضحا على تطور أداء القطاع المالي و النمو الاقتصادي .

ومن خلال هذا الفصل سنحاول تحليل اتجاهات تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004-2013 وتطور النظام المالي ومكوناته خلال الفترة 2004-2013. وبعد ذلك سنعرض أهم العقبات والعراقيل التي تواجه تطور النظام المالي في الجزائر

المبحث الأول: نظرة عامة حول النمو الاقتصادي في الجزائر

تعتبر الجزائر حالة خاصة بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فعلى الرغم من تمتعها بموارد طبيعية (خصوصا النفط الخام) إلا أن الجزائر لم تكن ناجحة في سعيها نحو رفع مستوى نمو الناتج الداخلي الخام GDP المنخفض، وفي تقليص معدلات البطالة المرتفعة، هذا ما يرمي بنا الى البحث جاهدين لمحاولة اكتشاف الاسباب التي تمنع الجزائر من تحقيق معدلات نمو مرتفعة

و لتقدم إجابة على هذه الحالة، تلقي هذه الدراسة الضوء على مسار النمو في الجزائر خلال الفترة 1962-2014، و تحيط بالسياسات الاقتصادية السائدة و التغييرات التي أدخلت على البيئة الاقتصادية على مدار فترة الدراسة.

كما نتطرق في الاخير الى اهم العراقيل التي تقف امام تحقيق التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: حالة النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1962-2000

يمكن تقسيم سجل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1962-2000 إلى أربع فترات فرعية بدلالة النمو الاقتصادي للبلد وتوجهات السياسة الاقتصادية.

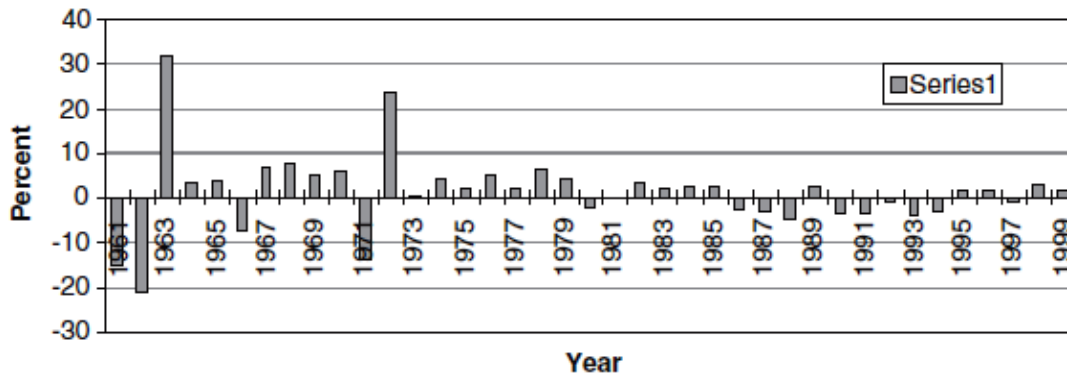
1962-1973: فترة النمو الاقتصادي المرتفع و غير المستقر .

1974-1986: فترة عدم استقرار الاقتصاد الكلي، التعديلات الصعبة، ومعدلات النمو الأكثر تقلبا، و انخفاض معدلات نمو نصيب الفرد من GDP (انظر الشكل 1.3).

1987-1994: فترة برامج التعديل الهيكلي تصاحبه تباطؤ في معدلات النمو.

1995-2000: فترة نمو اقتصادي متواضع و إحداث موجة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية.

الشكل (1.3): معدل نمو نصيب الفرد من الدخل خلال 1962-2000



Source : WDI. (2016).

1- الفترة 1962-1974: نمو اقتصادي مرتفع و لكن غير مستقر

منذ الاستقلال سنة 1962، انتهجت الجزائر توجهها اقتصاديا قائما على نموذج الاقتصاد الاشتراكي الذي تهيمن عليه "إستراتيجية التنمية المبنية على تصنيع القطاع العام، وبتفضيل احتكار الدولة على البيئة الاقتصادية في ظل نظام التخطيط المركزي وبدلالة النمو الاقتصادي، و مع نهاية الستينات شهدت الجزائر معدلات نمو لنصيب الفرد من الناتج مرتفعة ومتقلبة في آن واحد، مع استثمار إجمالي استحوز على حصة الأسد في الدخل الوطني (حوالي 45%). كما أن الصادرات قدمت الجزء الأكبر من الإيرادات التي تمول تلك الجهود، وساعدت على خلق شبكة واسعة من المؤسسات العمومية، وقاعدة واسعة من البني التحتية.

والملاحظ أن تلك الفترة تميزت بتحسن المؤشرات الاجتماعية، انخفاض نسبة الأمية، زيادة متوسط العمر المتوقع، و ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس.¹

وقد اتبع إستراتيجية التنمية المبنية على التصنيع إلى تخصيص أجزاء كبيرة من الاستثمار العمومي الإجمالي (حوالي 54 %) نحو الصناعات التحويلية، المناجم، الطاقة و المحروقات، بينما بقيت حصة الزراعة ثابتة نسبيا عند 10 % و قد لعبت الصناعة الثقيلة، خصوصا المحروقات، دورا رئيسيا في النشاط

¹-El-said , M .(2009). *Algeria's Macroeconomic performances from 1962 to 2000* .In Jeffrey B. Nugent, M. Hashem Pesaran (ed.), *Explaining Growth in the Middle East. (Contributions to Economic Analysis, Volume 278)*, Emerald Group Publishing Limited, p.339.

الاقتصادي في الجزائر، كما أنها ساهمت في بناء القطاع الصناعي من خلال إمداده بالمعدات الخام وتدعيم قطاع الزراعة بالمدخلات والطاقة.

ومع ذلك، وكما هو الحال بالنسبة لمعظم المؤسسات التي تديرها الدولة، يتبع القطاع العام في الجزائر أهدافا سياسية، إيديولوجية، اقتصادية، واجتماعية متناقضة، في العموم فشلت الشركات العمومية في تسييرها الذاتي، وفي تحقيق بعض الأهداف كتقديم المساعدة لتقليص التفاوت الإقليمي واستيعاب النمو في القوى العاملة، ورعاية الحاجيات الاجتماعية للموظفين (السلع الاستهلاكية بتكاليف منخفضة، السكن، الصحة لنقل) والملاحظ أيضا وجود بعض أنشطة القطاع الخاص على الرغم من المزاحمة الكبيرة للمؤسسات المملوكة للدولة، معتمدا بشكل حصري على التعاقد مع أنشطة القطاع العام.

و بشكل مختصر، كانت الجزائر قادرة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال هذه الفترة نتيجة لمزيج من العوامل، وبشكل رئيسي لبرامج الاستثمار العام المكثف الذي تكفلت به الدولة و بالنظر إلى توسيع إنتاج النفط و الطاقة والذي صاحبه ارتفاع في أسعار النفط الدولية.

2- الفترة 1974-1986: عدم استقرار الاقتصاد الكلي، التعديلات الصعبة، و نمو اقتصادي متقلب

مع أوائل السبعينات، كان من الواضح عدم فعالية نظام التخطيط المركزي. فبالنسبة لقطاع الزراعة، عانت مزارع الدولة التي كانت تستحوذ على الجزء الأعظم من الناتج الزراعي الجزائري، من نمو منخفض للإنتاجية وكساد غلة المحاصيل من جانب آخر، كان واضحا عدم فعالية إدارة الدولة للعديد من المشاريع الاستثمارية العامة الضخمة والتي كانت تأخذ وقتا كبيرا وغير ضروري للاستكمال وتشغيل عدد من المنشآت الصناعية أقل بكثير من قدرتها الاستيعابية بسبب ضعف الطلب المحلي والأجنبي.

بالإضافة إلى ذلك، انعكس عدم فعالية الاستثمار في كون أن ارتفاع نسبة رأس المال /الناتج بصورة غير طبيعية و التي تجاوزت نسبة 40 % من GDP (انظر الجدول 1)، أنتج نموا سنويا لنصيب الفرد من الناتج لا يتجاوز 2 % في المتوسط .

الجدول (1.3): حصص الاستثمار، نسبة رأس المال إلى الناتج، و نمو نصيب الفرد من GDP.

	1975-1976	1977-1978	1979-1980	1981-1982	1983	1984	1985
Gross investment/GDP (percent)	44.0	49.5	41.0	37.0	38.0	35.0	33.0
Capital/output ratio	3.5	4.5	5.5	7.0	8.0	8.0	6.0
Per capita GDP growth (percent)	3.5	3.9	1.3	1.6	1.9	2.2	2.3

Source : WDI .(2016).

ومع بداية الثمانينات، شهدت موازين الاقتصاد الكلي في الجزائر تدهورا سريع يعود السبب في جزء كبير منه إلى الهبوط الحاد لأسعار النفط، وبحلول عام 1986 بلغ التدهور ذروته مع انهيار عائدات تصدير النفط نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي كنتيجة لذلك انخفاض التبادل التجاري في الجزائر إلى ما يقارب 50%، ولمواجهة هذا الوضع السيئ، لجأت الجزائر للاقتراض حفاظا على مستويات الاستهلاك، في الوقت الذي شهد فيه حجم الواردات انخفاضا يقارب الثلث ما بين 1985 و 1987 و في غضون ذلك، تم تخفيض الاستثمارات و تقلصت الأنشطة الصناعية المحلية بشكل ملحوظ، هذا يشمل تقريبا جميع قطاعات الاقتصاد باستثناء المحروقات والزراعة وفي الفترة 1986-1988، بلغ متوسط نمو GDP الحقيقي اقل من 1% سنويا (مقارنة مع 5.4% سنويا في الفترة 1978-1985) وشهدت نفس الفترة أيضا ارتفاعا في معدلات التضخم و البطالة وانخفاض مستويات نصيب الفرد من الاستهلاك، وبدأت تلوح في الأفق أزمة اجتماعية وسياسية حادة مما دفع بالسلطات للشروع في تطبيق برامج إصلاحية واسعة النطاق لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والإصلاح الهيكلي.

3- الفترة 1987-1994: برنامج التعديل الهيكلي و فترة الكساد الاقتصادي

أصبح اعتماد برامج التعديل الهيكلي واستقرار الاقتصاد الكلي أمرا ضروريا لتحقيق توازن الاقتصاد. فمع حلول 1987، تم البدء بالبرنامج الذي يهدف إلى توفير الظروف الصحيحة لإدامة النمو على المدى الطويل، وفي نفس الوقت لتصحيح اختلالات الاقتصاد الكلي وتشوهات الأسعار وإلى احتواء التضخم في الآجل القصير إلى جانب ذلك تم إدخال إصلاحات أخرى شملت الإطار القانوني والمؤسسي للقطاع الإنتاجي و أسواق عوامل الإنتاج، و التي تهدف إلى خلق بنية تحفيزية لتنشيط

استجابة جانب العرض وتوفير مناخ تنافسي لشركات القطاع العام، خصوصا من القطاع الخاص وتضمنت الإصلاحات أيضا برامج لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية والقطاع البنكي.

وشملت الإصلاحات الهيكلية إصلاحا لإطار الحوافز بما في ذلك إصلاحات في الأسعار الضرائب والتجارة في جانفي 1992، تم إصدار إصلاح ضريبي رئيسي بإدخال ضريبة القيمة المضافة لتبسيط هيكل الضرائب غير المباشرة، بينما مكن توحيد الضرائب على دخل الشركات والأفراد من استبدال سلسلة من جداول الضرائب ونظم الضرائب الخاصة، بالإضافة إلى ذلك تضمن إصلاح النظام الضريبي تخفيضا في الرسوم الجمركية من 120% إلى 60%، وتوحيد معدلات الضريبة التعويضية على الواردات والسلع المنتجة محليا، إلا أنه على الرغم من ذلك لا تزال جهود الإصلاح غير فعالة بسبب التشوهات الكبيرة والجذرية التي مازالت قائمة، فعلى الرغم من جعل هيكل الرسوم الجمركية أكثر حيادية واصلت البنية التحفيزية الشاملة في تشويه مستوى أسعار الحدود وفي منح نسبة حماية عالية نسبيا لشركات القطاع العام المحلية .

إلى جانب ذلك لم يتم معالجة تشوهات رئيسية متعلقة بسعر الصرف المبالغ في قيمته، وسعر الفائدة الحقيقي السلي .

على الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاحات ستمرت الأزمة الاقتصادية، حيث أدى ضعف النمو الاقتصادي المسجل إلى تقليص نصيب الفرد من الاستهلاك، وبتفاهم أزمة البطالة وعلى مدار الفترة 1985-1992، سجل متوسط نمو GDP الإجمالي نسبة 0.4% سنويا فقط كما أن عامي 1993 و1994 تميزت بأداء اقتصادي جد ضعيف، إلا أن الاستثناء الوحيد يتأتى من قطاع الزراعة، حيث حقق متوسط معدل نمو مشجع بنحو 5.4% سنويا، هذا توازيا مع انخفاض القيمة المضافة لقطاع الأعمال الأساسية (الصناعة، البناء، و الخدمات) بمعدل 3.2% سنويا تقريبا، أما نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص فانخفض بنحو 3% سنويا خلال الفترة 1985-1992، واصلت الشركات العمومية الكبيرة المحمية بشكل كبير الهيمنة على قطاع صناعي غير كفؤ، والتمتع بميزة الاحتكار والوصول إلى العملات الأجنبية الرسمية والاستفادة من القروض المحلية بأسعار مدعومة أما تجسيد آفاق الخصخصة فبقيت صعبة في ظل اقتصاد كساد و سجلت البطالة معدل متدني قدر بنسبة 21%.

4- الفترة 1995-2000: موجة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية والنمو الاقتصادي

مع تطبيق برنامج الإصلاح عام 1994 المدعوم من قبل البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي FMI، بدأ الأداء الاقتصادي الجزائري يظهر بعض مؤشرات التحسن، ونشير إلى أن البرنامج وضع حيز التنفيذ عقب أزمة المدفوعات الخارجية الشديدة في أعقاب انخفاض أسعار النفط عام 1993 على ذلك قامت الحكومة بإدراج إجراءات للتحويل نحو الاستقرار والتعديل، متضمنة تعديلا ضريبيا صارما وسياسة نقدية متشددة، نظام سعر صرف فعال، وتحرير الأسعار، بالموازاة مع ذلك، رافق هذا البرنامج اتفاق لإعادة جدولة الدين مع نوادي باريس ولندن، والشروع في الإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك خصخصة عدد من شركات القطاع العام.

ويمكن القول أن هذا البرنامج للإصلاح الاقتصادي استطاع تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي حيث انخفضت معدلات التضخم من 39% عام 1994 إلى ما يقارب 5% بحلول 1999، كما تم تخفيض العجز المالي بشكل كبير (من نسبة عجز مرتفعة تقارب 8.7% من GDP عام 1993 إلى فائض يبلغ 2.5% من GDP بحلول 1997) باستثناء عام 1998 عندما سجلت الموازنة العامة للدولة عجزا قدره 4% من GDP بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط، لكن مع استرداد أسعار النفط لعافيته إلى جانب تخفيض النفقات العامة بشكل كبير، انعكس الموقف المالي مما أدى إلى غلق الميزانية بوضع متوازن بحلول عام 1999.

في الواقع، وعلى الرغم من الجمود المبذولة لبرامج الإصلاح، إلا أنها فشلت في تحقيق استجابة جانب العرض، حيث مازال الاقتصاد عرضة لتغيرات أسعار النفط، ومع ذلك نجح برنامج الإصلاح في عكس اتجاه الهبوط السابق في نمو GDP، لكن الانتعاش لا يزال بطيئا و عرضة للتقلبات غير المتوقعة للطقس و تقلبات سعر النفط. ونشير إلى أن متوسط معدل النمو الحقيقي ل GDP بلغ نسبة 4% في الفترة 1995-1996 (معظمها بواسطة قطاع المحروقات)، يليها تباطؤ حاد في عام 1997 يقدر ب 1% ليعكس واقع انخفاض الإنتاج الزراعي الناجم عن الجفاف واستمرار تدهور قطاع الصناعة المملوكة للدولة، حيث تراجعت القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلى نحو 2% عام 1995، 13% عام 1996 و7% عام 1997، مما يعني ضمنا تراكم الخسائر خلال الفترة 1990-1997 بنحو 40% من حيث القيمة الحقيقية.

وعلى الرغم من الصدمة الثانية لأسعار النفط عام 1998، حقق الاقتصاد الجزائري معدل نمو حقيقي لـ GDP بنحو 5.4% نتيجة للنمو الزراعي (نمو استثنائي بسبب ارتفاع مياه الأمطار، وتسجيل محصول جيد عموماً) جنباً إلى جنباً مع الانتعاش الطفيف الذي عرفته الصناعة التحويلية، استجابة للجهود الهيكلية خلال السنوات الأربعة الماضية، ومع ذلك وفي عام 1999، انخفض معدل نمو GDP إلى 3.5% نظراً للتباطؤ الكبير لأداء قطاعات خارج المحروقات (بشكل أساسي قطاعات البناء والخدمات) التي شهدت نمواً حقيقياً بحوالي 2.7% فقط، والتي ترجع في الأساس إلى التأثير في الميزانية جراء الانخفاض الحاد في أسعار النفط ويضاف إلى ذلك التباطؤ الحاد في القطاع الزراعي بسبب الجفاف الذي يؤثر بشكل رئيسي على قطاع الحبوب، أخيراً لا يزال قطاع المحروقات ينمو بنسبة 6% نتيجة لتحسن أسعار النفط والذي يمكن من تغطية التباطؤ الاقتصادي التي تشهده القطاعات خارج المحروقات.

المطلب الثاني : حالة النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

من أهم الفرضيات التي يقوم عليها النمو الاقتصادي أنه و لا بد أن يكون ناجم عن نمو مستدام في الناتج المحلي الإجمالي مع تحري استعمال الأسعار الحقيقية عند قياس معدل النمو الاقتصادي، كما أن الهدف الأساسي للإنعاش الاقتصادي هو حفز النمو الاقتصادي من خلال رفع الإنفاق العمومي وتحليل العلاقة بين سياسة الإنفاق العام و النمو الاقتصادي يجب مسايرة مستوى النمو الاقتصادي لتطورات الناتج المحلي الإجمالي²، يمكن الاستدلال عن العلاقة بين تطور الإنفاق الحكومي و تطور نمو الناتج الداخلي الخام و النمو الاقتصادي للفترة 2001-2014 من خلال الجدول الموالي :

² - بوهزة، محمد. (2013). أثر برنامج الاستثمارات على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي " خلال الفترة 2001-2014، يومي 12/11 مارس، جامعة سطيف، الجزائر، ص.07.

الجدول (2.3): تطور الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي للفترة 2001-2013

السنوات	الإنفاق الحكومي مليار دج	نمو الناتج المحلي الإجمالي مليار دج	الناتج الداخلي خارج المحروقات	النمو الاقتصادي	معدل خارج قطاع المحروقات	معدل نمو قطاع المحروقات
2001	1321.0	4260.8	2514.0	2.6	5	-1.6
2002	1550.6	4541.9	2683.1	4.7	5.2	3.7
2003	1690.2	5266.8	2987.9	6.8	5.9	8.8
2004	1891.8	6127.5	3362.3	5.2	6.2	3.3
2005	2052.0	7498.6	3652.8	5.1	4.7	5.8
2006	2435.0	8514.8	4141.1	2	5.6	-2.5
2007	3108.5	9366.6	4744.9	3	6.3	-0.9
2008	4191.0	11043.7	5392.2	2.4	6.1	-2.3
2009	4246.3	9968.0	6143.1	2.4	10.5	-6
2010	4466.9	11991.6	7063.5	3.3	5.1	-2.6
2011	5853.6	14519.8	8423.1	2.5	5.45	-3.2
2012	7058.1	15843.02	9502.8	2.7	6.72	-3.4
2013	6092.1	16188		3.6	10.12	-10.3

SOURCE :La Bank D'Algérie ,Evolution Economique Et Monétaire En Algérie ,Rapport Des Années 2003-2012 .

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه يلاحظ أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي و الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي حيث ساهمت الزيادة المعتبرة للنفقات العمومية إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي إذ يلاحظ أن :

1- فترة 2001-2004: والتي يمثل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حقق متوسط لنمو الناتج المحلي الإجمالي قدره 10.67 % ومتوسط معدل نمو اقتصادي قدر ب 4.8 % إذ نجد أن معدل النمو عرف تطور من 2.6 % لبداية البرنامج ليصل إلى أعلى نسبة وصلتها الجزائر إذ بلغ 6.8 % سنة 2003 وهو ما يبرز حجم الازدهار الاقتصادي الذي تولد عن برنامج الإنعاش الاقتصادي .

2- فترة 2005-2009: وتمثل في البرنامج التكميلي لدعم النمو ساهم في تحقيق متوسط معدل نمو قدره 2.98 % في حين قدر متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي ب 14.64 % و هو ما يؤكد استمرار تحسن النشاط الاقتصادي مع تزايد الإنفاق العام، و يلاحظ في الجدول انخفاض في الناتج الداخلي الخام سنة 2009 ب 1075.7 مليار دج بسنة 2008 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات النفطية.

3- فترة 2010-2014: و يخص برنامج التنمية الخماسي و الذي حقق متوسط معدل نمو اقتصادي خلال الأربع سنوات 2010-2013 قدر ب 3 % إلا أن هذا التحسن يبقى ضعيف و غير مستدام نتيجة ارتباط مستوى قطاع المحروقات بالنظر إلى المساهمة الكبيرة و هيمنة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع القطاعات الأخرى .

الشكل (3.3): التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية للفترة 2002-2013 (الوحدة : ملايين الدينارات)

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	القطاعات
4968.1 30	5536.4 34.4	5242.1 36.1	4180.4 34.9	3109.1 31.2	5001.5 45.3	4089.3 43.5	3882.2 45.6	3352.9 44.3	2319.8 37.9	1868.9 35.5	1477.0 32.5	المحروقات نسبة المساهمة
10365.4 62.6	9501.5 59.0	8423.1 58.0	7063.5 58.9	6143.1 61.6	5438 49.2	4786.6 50.9	4138.5 48.6	3717.7 49.1	3362.3 54.9	2994.8 56.9	2687.4 59.2	القطاعات الأخرى نسبة المساهمة
1627.8 9.8	1421.7 8.8	1183.2 8.1	1015.3 8.5	931.3 9.3	711.8 6.4	704.2 7.5	641.3 7.5	581.6 7.7	578.9 9.4	515.3 9.8	417.2 9.2	الزراعة نسبة المساهمة
765.5 4.6	728.6 4.5	663.8 4.6	617.4 5.1	570.7 5.7	515.2 4.7	476.0 5.1	446.8 5.2	421.0 5.6	377.7 602	350.5 6.7	336.6 7.4	الصناعة خارج المحروقات نسبة المساهمة
1620.2 9.8	1491.2 9.3	1333.3 9.2	1257.4 10.5	1094.8 11.0	956.7 8.7	825.1 8.8	674.3 7.9	564.4 7.5	508.0 8.29	445.2 8.45	409.9 9.2	بناء وأشغال عمومية نسبة المساهمة
3827.4 23.1	3205.6 19.9	2862.6 19.7	2586.3 21.6	2349.1 23.6	2141.0 19.4	1924.8 20.5	1698.1 19.9	1518.9 20.1	1290.8 21.06	1130.0 21.45	1024.2 22.5	الخدمات خدمات خارج الإدارة العمومية نسبة المساهمة
2524.5 15.2	2654.4 16.5	2386.6 16.4	1587.1 13.2	1197.2 12	1210.1 10.1	856.5 9.1	678.0 8.0	631.8 8.4	606.9 9.9	553.8 10.5	499.5 11.0	الخدمات خدمات الإدارة العمومية نسبة المساهمة

المصدر : تقارير بنك الجزائر لسنوات 2002-2004-2006، الصادر في أكتوبر 2007، تقارير بنك الجزائر لسنوات 2008-2009، 2013

يستند تقييم الأداء الاقتصادي للجدول أعلاه على مجموعة من المؤشرات تعكس الأوضاع الاقتصادية والمالية منها مؤشر النمو، والذي عرف تذبذب من سنة 2001-2013 بمتوسط نمو قدره 3 % خلال برنامج التنمية الخماسي ليبقى هذا النمو هشاً وضعيف ولا يعول عليه كثير من مجالات التشغيل والتنمية الشاملة، حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات تكمن في ضعف مساهمة القطاعات في معدل النمو والناتج، ويمكن الاستدلال على مساهمة هذه القطاعات وترشيدها كما يلي :

أ- قطاع المحروقات: يلاحظ من خلال الجدول هيمنة هذا القطاع أين قدرت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط 39.43 %، ما يوضح أن المحرك الرئيسي للنمو حيث توضح معطيات

الجدول أن انخفاض معدلاته خلال سنوات 2006-2013 أدى إلى تسجيل تباطؤ في معدلات

النمو الاقتصادي مقارنة بفترة دعم الإنعاش الاقتصادي، نتيجة تحسن أداء قطاع المحروقات.

ب- قطاع البناء والأشغال العمومية: يعد من أهم القطاعات التي استفادت بشكل سيادي من

مخصصات كبيرة ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي أين حقق هذا الأخير متوسط مساهمة قدر

ب10.57% نتيجة تزايد حجم الإنفاق العام الموجه خاصة لقطاع السكن و المنشآت القاعدية.

ج- قطاع الفلاحة: تبقى مساهمة قطاع الفلاحة ضئيلة مقارنة بالقطاعات الأولى إذ لم تتعدى

مساهمته في الناتج المحلي 10.37% كمتوسط، ونتائجه دون الأهداف المرجوة و المتمثلة في تحقيق

نمو سنوي نسبته 10% وإنتاجه غير مستقر فهو يخضع للظروف المناخية، إذ بلغ معدل نمو

سالب سنة 2008 (-5.3%) بسبب الجفاف ليرتفع سنة 2009 .

د- قطاع الصناعة: سجل هذا القطاع نسبة نمو متدنية قدرت ب 2.83% كمتوسط وهو ما يدل

على عدم تجاوب هذا القطاع مع برامج الإنعاش الاقتصادي، فهذا القطاع يعاني منذ سنوات

لعدم وضوح معالم الإستراتيجية الخاصة به، وإلى العجز الاستثماري خاصة من ناحية التمويل

والعقار و الإجراءات الإدارية المعقدة مما أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي وبالتالي ضعف أداء

المؤسسات الاقتصادية³ .

وبالتالي يمكن استنتاج مما سبق أن:

● التأثير القوي لقطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري بالنظر لحجم مساهمته في الناتج المحلي

الإجمالي، مما يعني أن التغيرات التي يسجلها معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يحدده قطاع

المحروقات .

● التحسن المسجل في قطاع البناء والأشغال العمومية له تأثير على معدل النمو الاقتصادي بسبب

ضعف مساهمة القطاع في الناتج المحلي، و كونه تحسن ظرفي و غير مستدام، كما أن أداء القطاع

يعتمد أساسا على حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري .

³ - عباي، ساسية. (2013). تقييم فعالية برامج الإنعاش الاقتصادي في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2012، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة، يومي

29/28 أكتوبر، جامعة مسيلة، الجزائر، ص.14 .

المبحث الثاني: تقييم مستوى التطور المالي في الجزائر

من أجل تقييم مستوى التطور المالي في الجزائر، سوف يتم فحص النظام المصرفي كون السوق المالية في الجزائر شبه معدوم، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى دراسة خصائص النظام المصرفي في الجزائر في المطلب الأول ثم نذهب إلى التطورات في الودائع والائتمان المصرفي في المطلب الثاني، ونختم المبحث بدراسة مؤشرات تطور النظام المالي كمطلب الثالث.

المطلب الأول: خصائص النظام المصرفي

يتكون النظام المصرفي في نهاية 2013 من تسعة وعشرين (29) مصرفا ومؤسسة مالية تقع كل مقراتها الاجتماعية بالجزائر العاصمة .

تتوزع المصارف والمؤسسات المالي و المعتمدة كما يلي:

- ستة (6) مصارف عمومية، من بينها صندوق التوفير .
- ثلاثة عشر (13) مصرفا خاصا برؤوس أموال أجنبية ومصرف واحد (1) برؤوس أموال مختلطة.
- خمسة (5) شركات للاعتماد لإيجاري منها اثنان (2) عموميتان.
- تعاضدية للتأمين الفلاحي معتمد للقيام بالعمليات المصرفية والتي أخذت في نهاية 2009، صفة مؤسسة مالية.⁴

من وجهة العمليات المصرفية، تقوم المصارف بجمع الموارد لدى الجمهور وتوزع القروض للزبائن مباشرة أو من خلال شراء سندات المؤسسات وتضع بحوزة الزبائن أدوات الدفع وتضمن تسييرها، كما تقوم بعمليات مصرفية مختلفة ملحقه.

من جهتها، تقوم المؤسسات المالية بجميع العمليات المصرفية بإستثناء جمع الموارد لدى الجمهور وتسيير وسائل الدفع من أجل دراسة خصائص القطاع المصرفي الجزائري، وتطوره سوف نركز على (3) مؤشرات رئيسية هي:

⁴ - بنك الجزائر، تقرير حول الوضعية النقدية والمالية لسنة، 2014.

1 حجم القطاع المصرفي الجزائري:

من أهم المؤشرات التي استخدمت في العديد من الأبحاث والتي تعكس حجم القطاع المصرفي:⁵

- إجمالي أصول البنك المركزي إلى الناتج المحلي الإجمالي،
- إجمالي أصول البنوك التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي

ويعكس هذين المؤشرين أهمية الخدمات المالية التي تقدم من قبل المؤسسات بالنسبة لحجم الاقتصاد، بالإضافة إلى التفرقة بين الأهمية النسبية لكل نوع .

الجدول (4.3): أصول بنك الجزائر والبنوك التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة
2013-2011

متوسط الفترة (2013-2011)	2013	2012	2011	السنوات
%98.33	%94	%102.8	%98.2	أصول بنك الجزائر إلى الناتج المحلي الإجمالي
%61.33	%62.2	%59.9	%61.9	أصول البنوك التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير بنك الجزائر حول الوضعية النقدية والمالية لسنة 2013.

⁵ -عبد الرزاق عبد السلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة، تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح، رسالة غير منشورة لنيل شهادة دكتوراه، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2012، 2011، ص 146.

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع نسبة أصول بنك الجزائر إلى الناتج المحلي الإجمالي (98.3%) مما يعكس مدى الارتباط بين الحكومة وبنك الجزائر من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، إلا أن المتعارف عليه في الدول المتقدمة أن البنوك المركزية تتمثل مهمتها الرئيسية في المحافظة على قيمة العملة محليا و دوليا وتفعيل دورها الرقابي ولا تقوم بأي عمليات تمويل في مجال التنمية الاقتصادية .

أما بالنسبة لأصول قطاع المصارف فهي أقل من حجم الناتج المحلي الإجمالي (61.33%) مما يدل على قدرتها المحدودة في تمويل التنمية، ويعد هذا عاملا من عوامل انخفاض معدلات الادخار في الجزائر.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن صغر حجم أصول قطاع المصارف (المصارف والمؤسسات المالية) بالنسبة للاقتصاد يعكس مدى قابلية الاقتصاد الجزائري على استيعاب مؤسسات مالية جديدة سواء كانت محلية أو أجنبية .

2 درجة التركيز:

يقاس التركيز من خلال النسبة المئوية الإجمالي الأصول التي تحتفظ بها المصارف الثلاثة الكبرى في الاقتصاد، ويبين الجدول التالي ارتفاع التركيز في النظام المصرفي الجزائري للفترة 2013/2009.

الجدول (5.3): التركيز في النظام المصرفي الجزائري للفترة 2013-2009

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	متوسط الفترة
إجمالي الأصول التي تحوزها المصارف الثلاثة الكبرى	79.1%	77.2%	74.9%	73.5%	71.1%	75.16%

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير بنك الجزائر حول الوضعية النقدية والمالية لسنة 2014.2013.2010.

بين الجدول أعلاه ارتفاع درجة التركيز في النظام المصرفي الجزائري (75.16%) مما يوحي بوجود هيكل سوقي له طابع احتكاري متزايد في الصيرفة، من المحتمل أن يؤثر على الكفاءة المصرفية، وذلك من خلال ميل المصارف الكبرى إلى فرض قيود كثيرة على الأنشطة المصرفية، وأحد العوامل التي تفسر ارتفاع معدل التركز في الجزائر هو ضعف القطاع المصرفي الخاص المحلي والأجنبي وسيطرة المصارف العمومية المملوكة للدولة لفترة طويلة من الزمن، حيث تمثل المصارف الخاصة الثلاثة الأولى (6.2%) من إجمالي أصول المصارف في نهاية سنة 2013 مقابل (6.1%) في نهاية 2012.

ويشير هذا الارتفاع في نسبة التركز المصرفي في الجزائر انشغالات حول الآثار الممكنة على التنافس المصرفي وتكلفة الإقراض والكفاءة المصرفية والآثار المحتملة على إتاحة الائتمان، أي أنه من المتوقع أن يسخر الخروج عن التنافس الكامل في سوق الائتمان عن أوجه عدم الكفاءة قد تضطر معها المصارف إلى زيادة هامش الفائدة والحد من وصول المؤسسات والأمر إلى الائتمان .

3-الكثافة المصرفية :

يعتمد الكثير من المصرفيين على نموذج كاميرون Cameron الذي وضع عام 1967 حيث ينص أن لكل 10.000 شخص فرع واحد المصرف، مبدأ هذا النموذج مبني على عرف دولي حيث يتم قياس عدد الفروع ببساطة من خلال المعادلة التالية:⁶

$$\text{الكثافة السكانية} = \frac{\text{الفروع عدد}}{\text{السكان عدد}} \times 10000$$

إن كان يساوي (1) فهو عدد مثالي للتوزيع، وإذا كان أكبر من (1) فهناك إنحراف موجب بمعنى هناك انتشار كبير للمصارف، وقد يكون هذا الانتشار أكبر من الحاجة إليه مما يشكل عبئا كبيرا من التكلفة على المصارف، وبالتالي انخفاض ربحية البنوك، أما إذا كان أقل من (1) فهناك انحراف سلبي بمعنى انتشار البنوك حسب هذا النموذج غير كافية وبالتالي لا تصل الخدمة المصرفية إلى شريحة معينة من الناس ممن هم في حاجة إلى هذه الخدمة ، وقد تطور هذا النموذج على الأخذ بعدد السكان المنتجين فقط .

⁶ -جميل سالم الزيدانين، أساسيات الجهاز المالي، المنظور العملي، دار وائل، الطبعة الأولى، سنة، 1999، ص124.

ويشهد القطاع المصرفي الجزائري بالتوازي مع التطور في نشاط البنوك العمومية والخاصة والمؤسسات المالية الوطنية والأجنبية تطورا مماثلا في شبكة الوكالات البنكية عبر كامل التراب الوطني.

ففي نهاية ديسمبر 2013، بل عدد وكالات الشبكة المصرفية العمومية 1094 وكالة و315 وكالة للمصارف الخاصة و86 وكالة للمؤسسات المالية في نهاية 2012.

علما أن شبكة المصارف العمومية تغطي كل الولايات بينما طورت المصارف الخاصة شبكاتها أساسا في شمال الوطن.

وعليه فإن مجموع شبائيك وكالات المصارف والمؤسسات المالية بلغ 1494 شباك مقابل 1478 شباك سنة 2012، وهو ما يعادل شباكا واحدا لكل 25600 نسمة مقابل شباكا واحدا لكل 25370 نسمة في سنة 2012.

هذا ويتأكد الاستقرار النسبي في الصيرفة لسنة 2013 من خلال نسبة اليد العاملة النشطة إلى الشبائيك المصرفية والتي تبلغ 8000 شخصا في سن العمل لكل شباك مصرفي، مقابل 7700 شخصا في سن العمل لكل شباك مصرفي سنة 2012، هذا وتتميز شبكة وكالات مركز الصكوك البريدية بأكثر كثافة، حيث تشكل من 3633 شباكا واحدا لكل 3290 شخصا في سن العمل مقابل 3260 شخصا في سن العمل في سنة 2012⁷.

ورغم التحسن في مؤشر عدد الشبائيك البنكية في سنة 2013 مقارنة بسنة 2012، إلا أن هذا المؤشر لا يزال بعيدا عن المعدل العالمي المقدر بشباك بنكي لكل 10000 مواطن وهذا وفقا لنموذج Cameron، وبالتالي فالخدمة المصرفية في الجزائر لاتصل إلى شريحة من الزبائن ممن هم في حاجة إليها.

⁷ - بنك الجزائر، تقرير حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2013.

المطلب الثاني: التطورات في الودائع والائتمان المصرفي

لقياس التطور في النظام المصرفي الجزائري سنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة التطورات في حجم الودائع والإئتمان المصرفي خلال الفترة 2004 إلى 2013.

1. تطور حجم الودائع :

تعتبر الودائع مركز ثقل في موارد البنوك خصوصا التجارية منها ،حيث تمثل تقريبا 90% من إجمالي خصوم المصرف التجاري ،ويحتفظ المودعين سواء كانوا أفراد ،رجال أعمال ،مؤسسات أو أجهزة حكومية بودائعهم في المصارف التجارية لأسباب متعددة منها:

- تقدم المصارف للمودعين الأمان وذلك مقارنة بالاحتفاظ بها.
- تمثل الودائع تحت الطلب أداة للتبادل.
- تدر الودائع لأجل عائدا لأصحابها.

كما تعتبر قدرة المصارف على تعبئة المورد أحد الآليات الرئيسية التي تمكنها من الاستثمار في هذه المدخرات وذلك بتخصيصها على شكل إئتمانات مصرفية ومنه تحقيق الأرباح، ومن جهة أخرى كلما استطاعت المصارف في تنويع الموارد المعبئة (الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل)، كلما كان لها هذا أفضل من حيث تقليل درجة المخاطر التي قد تتعرض لها هذه المصارف لذا من الضروري توضيح نشاط جمع الموارد وتطوره خلال الزمن للمصارف الجزائرية العامة منها الخاصة.⁸

⁸ - لم يتم احتساب الودائع السابقة للاستيراد والتي لم تعد مدرجة (ودائع مجمعة) في الكتلة النقدية (m2) ابتداء من سنة 2007

الجدول (6.3): تطور الموارد الملتقطة من طرف المصارف الجزائرية للفترة 2004-2013

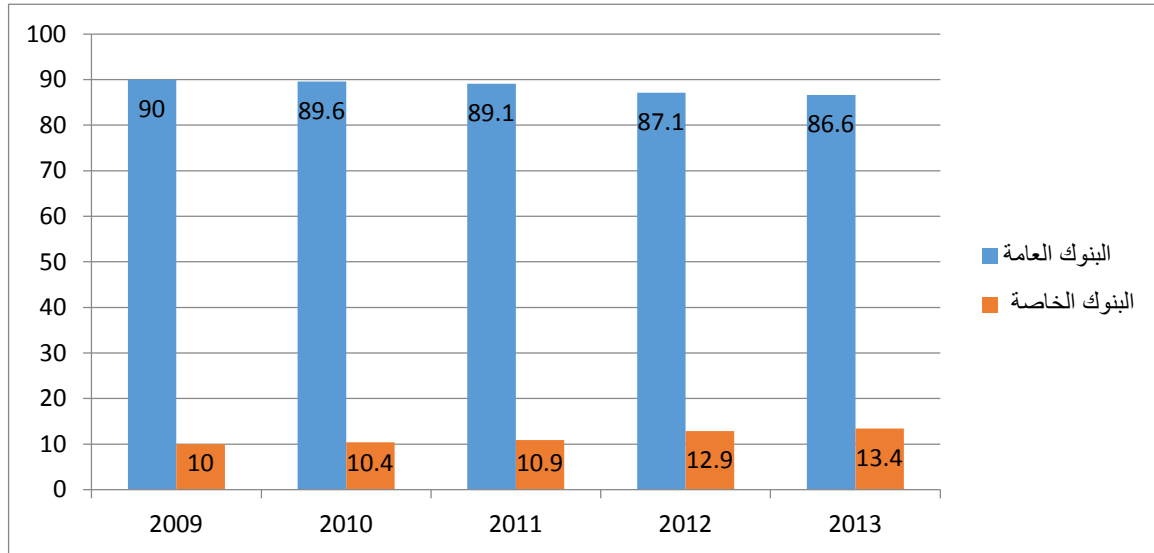
الذائع تحت الطلب - البنوك العمومية - البنوك الخاصة	الذائع لأجل - البنوك العمومية - البنوك الخاصة	مجموع الموارد - البنوك العمومية - البنوك الخاصة	
2004	1127.9 1019.9 108	1478.7 . 1429.7 49	2705.4 %93.5 %6.5
2005	1224.4 1108.3 116.1	1632.9 1575.3 57.6	2960.4 %93 %7
2006	1750.4 1597.8 152.9	1649.8 1584.5 65.3	3516.4 %92.9 %7.1
2007	2560.8 2369.7 191.1	1761 1671.5 89.5	4517.3 %93.1 %6.9
2008	2964.9 2705.1 241.8	1991 1870.3 120.7	5161.8 %92.2 %7.8
2009	2502.9 2241.9 261	2228.9 2079 149.9	5246.4 %90 %10
2010	2763.7 2441.9 361.8	2524.3 2333.5 190.8	5712.1 %89.1 %10.4
2011	3495.9 3095.9 400	2787.5 2552.3 235.2	6733 %89.1 %10.9
2012	3356.4 2823.3 533.1	3333.6 3053.6 280	7238 %87.1 %12.9
2013	3537.5 2942.2 595.3	3691.7 3380.4 311.3	7787.4 %86.6 %13.4

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير بنك الجزائر حول الوضعية المالية والتقنية، سنة 2007 و2010 و2013

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع نشاط جمع الموارد تحت الطلب والأجل للمصارف، حيث عرفت نموا بـ 8.1% في سنة 2013 مقابل 6.5% في 2012 و 16.5% في سنة 2011 ورغم كونها في انخفاض تدريجي من حيث نسبة النمو بسبب انخفاض مداخيل المحروقات ابتداء من سنة 2009، إلا أن حصة ودائع المصارف العمومية تبقى معتبرة مقارنة بحصة ودائع المصارف الخاصة رغم انفتاح القطاع المصرفي على رأس المال الخاص والأجنبي ويمكن تفسير هذه الوضعية بسببين رئيسيين:

- **الأول:** هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني ممثلا بالعديد من المؤسسات العمومية وبالتالي فإن الودائع التي تقوم بتجميدها يتم توظيفها في المصارف العمومية.
- **الثاني:** يتعلق بأزمة البنوك الخاصة التي أثرت بشكل كبير على الثقة في هذا النوع من المصارف وجعل المودعين يترددون في إيداعهم أموالهم لديها، وما يدعم هذا الطرح أن حصة المصارف الخاصة تجاوزت سنة 2000 نسبة 12% من الموارد الملتقطة، لتتخفف بعد حدوث أزمة المصارف الخاصة (بنك الخليفة بنك التجاري الصناعي) سنة 2003، لتصل إلى نسبة 6.5% سنة 2004.⁹

الشكل (2.3): حصص البنوك العامة و الخاصة من إجمالي الودائع 2009-2013



المصدر من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير بنك الجزائر حول الوضعية النقدية والمالية لسنة 2012، 2013.

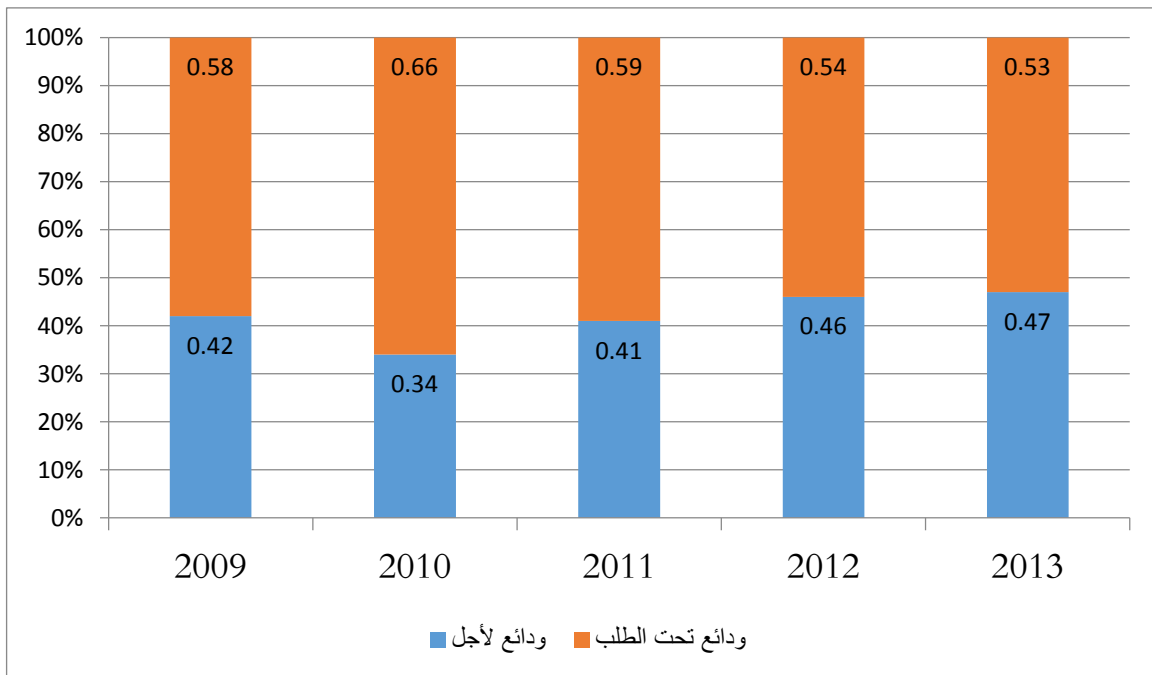
⁹ - بنك الجزائر، تقرير حول الوضعية النقدية والمالية للجزائر، سنة 2013 ص 103.

ومن ناحية أخرى عرفت حصة الودائع تحت الطلب او لأجل المجمع من 44.4% سنة 2011 إلى 49.8% سنة 2012 وأخيرا 51.1% في سنة 2013 ويرجع هذا الارتفاع لسببين رئيسيين هما:

- الأول: انخفاض ودائع قطاع المحروقات التي هي أساسا في شكل ودائع تحت الطلب.
- الثاني: ارتفاع معدلات الفائدة الدائنة نتيجة الإصلاحات المصرفية التي حفزت المدخرين إلى تحويل أموالهم من ودائع تحت الطلب إلى مدخرات طويلة الأجل (الودائع لأجل).

ويمكننا توضيح ذلك من خلال الشكل الآتي:

الشكل (3.3): حصة الودائع لأجل وتحت الطلب من إجمالي الودائع المجمعة للفترة 2009-2013



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير بنك الجزائر حول الوضعية النقدية والمالية لسنة (2013/2019).

وقصد التعرف على النمو في الودائع المصرفية، ونقوم بربط العلاقة بينهما وبين الناتج المحلي الإجمالي (PIB) وهو ما يعرف بالميل المتوسط للودائع المصرفية، فهذا المؤشر يعكس قدرة وفعالية المصارف التجارية في جذب الودائع وفقا لحصتها من (PIB) حيث يشير (Tybout)، أن قوة

الأسواق المالية في أي اقتصاد تقاس بنسبة الودائع لأجل وللتوفير إلى الناتج الداخلي الخام، ومنه نستطيع من خلال هذا المؤشر نقيم أداء المصارف وإستراتيجيتها في تحفيز الطلب على الودائع المصرفية بشكل عام والودائع الادخارية بشكل خاص، إضافة إلى هذا ثمة مؤشر آخر يتمثل في الميل الحدي للإيداع المصرفي الذي يبين لنا قدرة المصارف في تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع المصرفي أو مدى ضعفها في ذلك مما يستوجب تغيير السياسة المعتمدة والإستراتيجية المطبقة والتي بموجبها يتم تحفيز الطلب على الإيداع المصرفي.¹⁰

الجدول (7.3): الميل المتوسط والحدي للودائع المصرفية لدى البنوك التجارية للفترة

2013-2009

الوحدة مليار دج

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي الودائع (1)	5246.4	5712.1	6733	7238	7787
الودائع لأجل (2)	2228.9	2524.3	2787.5	3333.6	3691.5
الناتج المحلي الخام(3)	9968.0	11991.6	14526.2	16115.5	16569.2
الميل المتوسط لإجمالي الودائع (1/3)	0.526	0.476	0.63	0.449	0.469
الميل المتوسط للودائع لأجل (2/3)	0.223	0.210	0.191	0.205	0.222
الميل الحدي لإجمالي الودائع	--	0.230	0.402	0.317	1.210
الميل الحدي للودائع لأجل	--	0.145	0.103	0.343	0.788

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير البنك المركزي

تبين بيانات الجدول أعلاه أن نسبة الميل المتوسط لإجمالي الودائع خلال فترة التحليل كانت محصورة ما بين 52.6% كحد أعلى سنة 2009 و 44.9% كحد أدنى سنة 2012 أي بمتوسط نسبته 47.66% وهي نسبة لا بأس بها، لكن هذه الأخيرة اشتركت فيها الودائع تحت الطلب ولأجل

¹⁰ -المحمود حمزة الزبيدي، إدارة المصارف، إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الإئتمان، مؤسسة الوراق، ط1، عمان (الأردن)، سنة 2000،

إلا أن مدى مساهمة الودائع تحت الطلب كانت هي الأكبر حيث بلغ متوسط ميل في فترة التحليل 26.72% في حين بلغ متوسط ميل الودائع لأجل 20.94% رغم أنه من المفروض أن تزداد الودائع لأجل لدى النظام المصرفي عند كل زيادة في الدخل ومن ناحية أخرى، مدى اهتمام المصارف بهذه الودائع مقارنة مع الودائع تحت الطلب بالرغم من تحملها لأسعار فائدة وهذا لما تقدمه هذه الودائع من مصادر تمويل مستقرة وثابتة لفترة زمنية معلومة للمصارف التجارية .

كما يتضح من خلال تتبع بيانات الجدول رقم 4 أن متوسط الميل الحدي للإيداع المصرفي في الفترة (2013/2009) بلغ (0.53) وهذا يعني أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار دينار واحد خلال هذه الفترة أدى إلى زيادة في إجمالي الودائع المصرفية بمقدار (0.53) دج موزعة ب(0.34) دج زيادة في الودائع لأجل و(0.19) دج زيادة في الودائع الجارية.

2. تقييم أداء المصارف في توزيع القروض:

تعتبر القروض المصرفية مصدر رئيسي للتمويل خاصة في اقتصاديات الدول النامية، كما هو الحال في الاقتصاد الجزائري، أين يرتكز التمويل على القطاع المصرفي نظرا لمحدودية نشاط السوق المالي، ولذا سنقوم بتحليل النشاط الإقراضي للمصارف التجارية العامة والخاصة للفترة (2013/2004).

الجدول (8.3): تطور القروض الموزعة بين القطاع العام والخاص في الجزائر للفترة 2004-2013

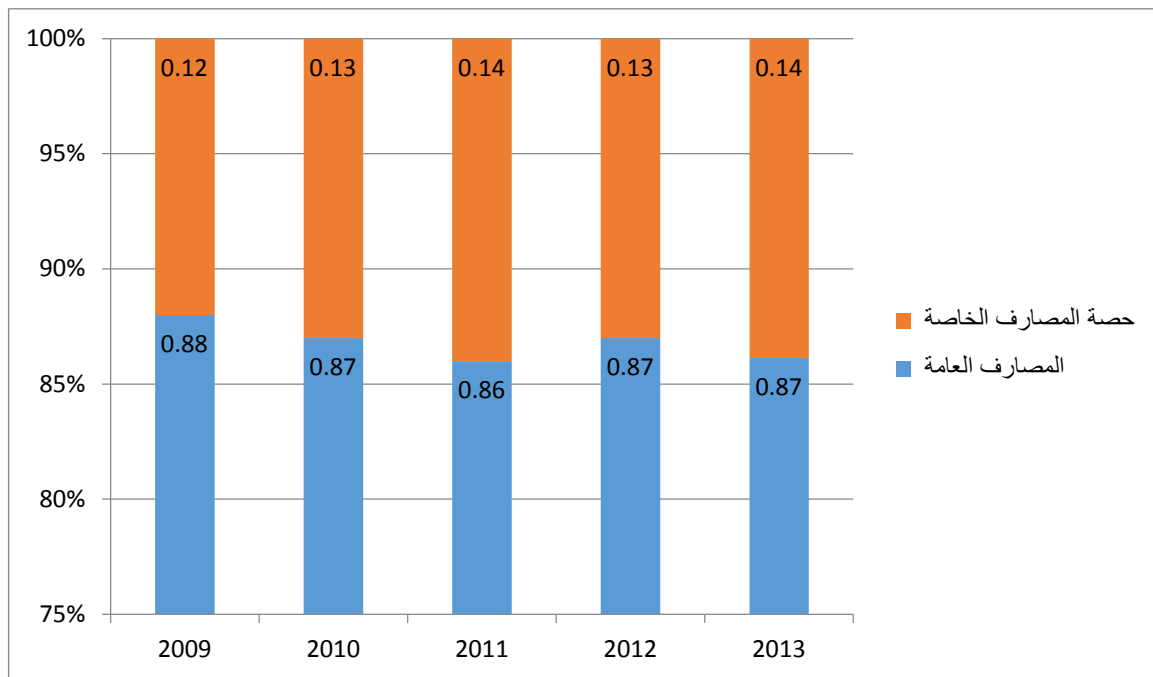
السنة	قروض القطاع العام -البنوك العمومية -البنوك الخاصة	قروض القطاع الخاص -البنوك العمومية -البنوك الخاصة	مجموع القروض الموزعة -البنوك العمومية -البنوك الخاصة
2004	859.7 857 2.7	674.7 568.6 106.1	1534.4 %92.9 %7.1
2005	882.5 881 0.9	896.4 765.3 131.1	1778.9 %92.6 %7.4
2006	848.4 847.3 1.1	1055.7 879.2 176.5	1904.1 %90.7 %9.3
2007	989.3 987.3 2.0	1514. 4 964 250.4	2203. 7 %88.5 %11.5
2008	1202.2 1200.3 1.9	1411.91 086.732 5.2	2614.7 %87.5 %12.5
2009	1485.9 1484.9 1	1599.2 1227.1 372.1	3085.1 %87.9 %12.1
2010	1461.9 1464.3 0.1	1805.3 1374.5 430.8	3266.7 %86.8 %13.2
2011	1742.3 1742.3 00	1982.5 1451.7 530.8	3724.7 %85.8 %14.2
2012	2040.7 2040.7 00	2244.9 1075.4 569.5	4285.7 %86.7 %13.3
2013	2434.3 2434.3 00	2720.2 2023.2 697.0	5154.6 %86.5 %13.5

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير بنك الجزائر حول الوضعية النقدية والمالية لسنة 2007 و2010 و2013.

يبين الجدول أعلاه طابع نشاط الإقراض الموجه للاقتصاد الذي قامت به المصارف العامة والخاصة والذي عرف نموا متواصلا خلال الفترة 2004-2013 إذ نسجل ارتفاعا في القروض الممنوحة للقطاع العام بنسبة قدرت بـ 183.1% وارتفاع في حصة القروض الممنوحة للقطاع الخاص بنسبة 303.1% وهو ما يفترض أن ينعكس إيجابا على التنمية الاقتصادية في البلاد.

أما عن حصة المصارف العامة والخاصة من هذه القروض الموزعة على القطاعين العام والخاص فيمكننا توضيحها من خلال الشكل الآتي:

الشكل (4.3): حصة القروض العامة للمصارف العامة والخاصة من إجمالي القروض للفترة 2009-2013



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8.3).

يوضح الشكل أعلاه أن المصارف العمومية لا تزال هي الممول الرئيسي للاقتصاد الوطني حيث بلغت 86.5% سنة 2013، مقابل 86.7% في نهاية 2012 و 85.8% في نهاية 2011 بينما استقرت حصة القروض الموزعة من طرف المصارف الخاصة مقارنة بإجمالي القروض الموزعة في حدود 13%.

ويمكن إرجاع سيطرة المصارف العمومية في تمويل الاقتصاد مقارنة بالمصارف الخاصة إلى:

• مشاركة المصارف العمومية في تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى خصوصا في قطاعي الطاقة والمياه، وغياب المصارف عن تمويل هكذا مشاريع نظرا لمحدودية موارد هذه الأخيرة مقابل المبالغ الكبيرة لهذه القروض .

• الضمان الشبه الكامل في تمويل القطاع العمومي من طرف المصارف العامة، وتردد المصارف الخاصة في تمويل هذا القطاع بسبب عدم مردودية المالية وتحمل مخاطر عدم السداد .

من جهة أخرى، إذا كانت المصارف العمومية تتضمن التمويل الكامل للقطاع العمومي، فإن مساهمتها في تمويل القطاع الخاص تبقى مهمة، حيث بلغت حصتها 74.4% من إجمالي القروض الممنوحة للقطاع الخاص سنة 2013 مقابل 74.6% سنة 2012.

أما عن القروض الموزعة من طرف المصارف الخاصة و بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (8.3) نجد أنها تتركز بشكل أكبر في تمويل المؤسسات الخاصة والأسر، كما هو مبين من خلال الجدول الآتي.

الجدول (9.3): تطور القروض الموزعة بين القطاع العام والخاص في الجزائر للفترة 2004 - 2013

السنة	2008	2007	2006	2005	2004
قروض للقطاع العام	1202.2	989.3	848.4	882.5	859.7
نسبتها%	46%	44.9%	44.56%	49.6%	56%
قروض للقطاع الخاص	1411.9	1214.4	1055.5	869.4	674.7
نسبتها%	54%	55.1%	55.44%	50.3%	44%
إجمالي القروض الموزعة	2614.7	2203.7	1904.1	1778.9	1534.4
	2013	2012	2011	2010	2009
قروض للقطاع العام	2434.3	2040.7	1742.3	1461.9	1485.9
نسبتها%	47%	47%	46%	44%	48%
قروض للقطاع الخاص	2720.2	2244.9	1982.5	1805.3	1599.2
نسبتها%	53%	53%	54%	56%	52%
إجمالي القروض الموزعة	5154.6	4285.7	3724.7	3266.7	3085.1

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (8.3).

أما عن تطور القروض الموزعة من طرف المصارف الخاصة والعامة حسب مدة الاستحقاق خلال الفترة (2013/2004) يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي :

الجدول (10.3):تطور إجمالي القروض الموزعة من طرف المصارف الخاصة والعامة حسب مدة الاستحقاق خلال الفترة 2013-2004

وحدة: مليار دج

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قروض قصيرة الأجل	828.3	923.3	915.7	1026.1	1189.4	1319.7	1311	1363	1361.6	1423.4
نسبتها%	%54	%52	%48.1	%46.6	%45.5	%42.8	%40.1	%36.6	%31.8	%27.6
قروض متوسطة وطويلة الأجل	706.1	8556	988.4	1177.6	1425.3	1765.4	1955.7	2361.7	2924	3731.1
نسبتها%	46%	%48	%51.9	%53.4	%54.5	%57.2	%59.9	%63.4	%68.2	%72.4
إجمالي القروض الموزعة	1534.4	1778.9	1904.1	2203.7	3085.1	3266.7	3266.7	3724.7	4285.6	5154.5

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير بنك الجزائر حول الوضعية النقدية والمالية لسنة 2008،2009،2013

تبين البيانات الواردة في الجدول أعلاه الاتجاه التصاعدي للقروض المتوسطة والطويلة الأجل والتي بلغت حصة نسبية قدرها %72.4 في نهاية 2013 من إجمالي القروض الموزعة مقابل %27.6 بالنسبة للقروض قصيرة الأجل، وظهر هذا الاتجاه التصاعدي ابتداء من سنة 2006، ويعود سبب الارتفاع في القروض المتوسطة والطويلة الأجل مقارنة بالقروض قصيرة الأجل إلى التوسع في القروض الموجهة للاستثمار في قطاع الطاقة وقطاع المياه والبنية التحتية، بالإضافة إلى التوسع في منح القروض

العقارية ، كما ساهم أيضا الارتفاع في القروض الموجهة لتمويل السلع المعمرة الأخرى لفائدة الأسر في هذا الاتجاه التصاعدي حصة القروض المتوسطة والطويلة الأجل من حجم القروض الموزعة الاقتصاد .

أما عن قدرة المصارف على تغطية نشاطها الائتماني من خلال الموارد الملتقطة (الودائع)، يمكن توضيحها من خلال استخدام نسبة الودائع المصرفية إلى القروض الممنوحة ويصطلح عليها ب:

$$\text{أهمية الودائع} = \frac{\text{الودائع المصرفية}}{\text{القروض والائتمان}}^{11}$$

ويشير الارتفاع في تغطية الودائع المصرفية للنشاط الائتماني إلى قدرة المصارف في استخدام أموال المدخرين لتغطية حاجات القطاعات الاقتصادية مما يعكس التحسن في القدرة على جذب الودائع وبالنسبة المنخفضة لهذا المؤشر تعكس تدهور القدرة الإبداعية للمصارف التجارية بشكل لا يتناسب مع أنشطتها الائتمانية والاستثمارية، مما يعني لجوئها إلى السيولة لتغطية عجز بين الموارد المجمعة والقروض الموزعة ومما لاشك فيه أن استمرار برامج التنمية الاقتصادية والرغبة بمعدلات نمو اقتصادي أكبر يقتضي الرفع في معدل نمو الائتمان المصرفي وخصوصا الائتمان طويل الأجل، الأمر الذي يتطلب تنمية سريعة للودائع الادخارية من قبل المصارف التجارية مما يتطلب إحداث أوعية ادخارية عديدة ومتنوعة حتى يتم جذب المزيد من الأموال الطليقة في الاقتصاد .

ومعرفة مدى اعتماد المصارف العمومية والخاصة في تغطية أنشطتها الائتمانية عن طريق الودائع الملتقطة بما فيها الودائع تحت الطلب و الودائع لأجل، ولفهم ذلك أكثر نستعين بالجدول التالي:

¹¹ -حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق ص139.

الجدول (11.3): أهمية الودائع في تغطية النشاط الائتماني للفترة 2005-2013

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الودائع لأجل	1632.9	1649.8	1761	1991	228.9	2524.3	2787.5	3333.6	3691.7
إجمالي القروض	1778.9	1904.1	2203.7	2614.7	3085.1	3266.7	3724.7	4285.7	5154.7
الناتج المحلي الخام	7545.4	8462.4	9306.2	10993.8	10234.98	11991.6	14526.2	16115.5	16569.2
الودائع لأجل القروض	0.91	0.86	0.79	0.76	0.72	0.77	0.74	0.77	0.71
إجمالي القروض/pib	%23.5	%22.5	%23.6	%23.7	%30.14	%21	%19.1	%20.6	%22.2

المصدر من إعداد الباحث اعتمادا على المعلومات المجمعة من تقارير بنك الجزائر، حول التطورات الوضعية النقدية والمالية في الجزائر لسنوات 2013 و2010 و200

يعكس المؤشر (حجم الودائع لأجل/إجمالي القروض) مدى اعتماد المصارف على الودائع المتوسطة والطويلة الأجل لتمويل نشاطها الائتماني، ومن خلال بيانات الجدول (8) سجل هذا المؤشر نسبة أقل من الواحد خلال فترة الدراسة، مما يعني الجوء المصارف إلى الودائع الجارية لتغطية وتعويض العجز في الودائع لأجل، ومن جهة أخرى يعني هذا أنه هناك إمكانيات لتنمية هذا النوع من الودائع وجذب المزيد منها بغرض خدمة الاستثمار والتنمية الاقتصادية، ويأتي هذا عن طريق تنوع الأوعية الادخارية.

كما تبين البيانات الواردة في الجدول (13) أن مساهمة المصارف في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة حيث لم تتجاوز سقف 30% طوال فترة الدراسة، وهذا يدل على أن التوسع في الائتمان لم يتناسب مع التوسع في حجم النشاط الاقتصادي مما قد يولد ضغوطات تضخمية ويؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: مؤشرات تطور النظام المالي

يوجد العديد من المؤشرات التي استخدمت في الأبحاث لقياس تطور النظام المصرفي، إلا أننا اخترنا بينها ما يتناسب مع البيئة الهيكلية للاقتصاد الجزائري، لذا هذا البحث سوف يكتفي باستعراض أربعة مؤشرات وهي:

1- معدل السيولة .

2- نسبة أشباه النقود إلى الناتج المحلي الاجتماعي .

3- نسبة السيولة النقدية .

4- نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي .

1- معدل سيولة الاقتصاد (M2/PIB)

يقاس هذا المعدل عن طريق النسبة بين المجمع النقدي (M2) إلى الناتج المحلي (PIB)، وتميل هذه النسبة إلى الزيادة عندما يتطور النظام المحلي وتنوع أدوات الادخار وتنمو السيولة في الاقتصاد، وفي المقابل تنخفض هذه النسبة عندما تقل مختلف أشكال التوظيفات المالية على مستوى المصارف ويجب التنويه أن انخفاض هذا المؤشر قد يعبر عن حالة التطور المالي وذلك عندما يكون متاح للأعوان الاقتصاديين أدوات مالية جديدة ليست مدرجة في المجمع النقدي (M2)، وتعبّر عن الحالة التصاعدية للابتكار المالي، والجدول الآتي يبين تطور هذا المؤشر في الجزائر خلال فترة (1994-2013).

الجدول (12.3): تطور معدل السيولة (M2/PIB) خلال فترة 2013-1994

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
M2/PIB %	48.6	39.9	35.6	38.9	56.7	55.7	49.3	58.3	65.1	63.9
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
M2/PIB %	60.9	55.1	58.3	63.8	63.3	72	69.1	68.4	68.4	72.1

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير بنك الجزائر

يتضح من الجدول أعلاه أنه خلال الفترة الممتدة من 1994 حتى سنة 2000 لم تتجاوز نسبة هذا المؤشر 57% وهي نسبة منخفضة إذا ما قورنت بنظيرتها في الدول المتطورة ماليا حيث تتراوح نسبة هذا المؤشر ما بين (60%-67%)، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى انتهاج الجزائر لسياسة تقشفية تطبيقا للاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي (برنامج التصحيح الهيكلي)، والتي تمثلت في تخفيض عجز الموازنة، تجميد الأجور، تخفيض العملة وتقليص حجم الإنفاق الحكومي.

وابتداء من سنة 2001 بدأت نسبة معدل السيولة بالارتفاع لتقارب النسبة المتعارف عليها في أدبيات التطور المصرفي، وهذا نتيجة انتهاج الجزائر لسياسة الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو بسبب إرتفاع عائدات المحروقات.

2- نسبة أشباه النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي (QM/PIB)

تعتبر نسبة أشباه النقود على الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس تطور النظم المصرفية، فهي تعبر عن مدى قدرة المصارف على توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية طويلة الأجل، وتصل هذه النسبة في الدول ذات النظام المالي المتطور إلى حوالي 40%، والجدول الأتي يبين تطور هذا المؤشر خلال فترة (2013/1994).

الجدول (13.3): تطور نسبة أشباه النقود إلى (PIB) خلال الفترة 1994-2013

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
QM/PIB %	16.6	14	12.7	14.7	27.3	27.5	23.7	29.1	33.3	32.8
السنوات	2004	2005	2006	2001	2008	2009	2010	2011	2012	2013
QM/PIB %	25.7	23	20.8	18.7	18	22.3	21.05	19.1	20.6	22.2

المصدر من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير بنك الجزائر .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة مؤشر QM/PIB خلال فترة الدراسة كانت منخفضة ثم بدأت بتحسن إبتداء من 1999، وهذا راجع للوفرة المالية التي نتجت عن ارتفاع أسعار المحروقات إلا أن هذه النسبة تبقى بعيدا عن المعدل السائد في الدول المتطورة ماليا، وهذا يعكس ضعف النظام

المصرفي في تعبئة الادخارات المتوسطة وطويلة الأجل لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تتطلب التمويل الطويل والمتوسط الأجل.

3- نسبة السيولة النقدي (M1/M2):

المؤشر الثالث للتطور المالي هو نسبة السيولة النقدية، أي النسبة بين المجمع النقدي (M1) والمجمع النقدي (M2)، وتعتبر هذه النسبة عن مدى تقدم النظام المصرفي في تعبئة المدخرات، ويعني الارتفاع في هذه النسبة أن العملة كأداة لتسوية المعاملات هي أكثر استخداما، وأن هناك وصول محدود إلى الخدمات المصرفية، أما انخفاضها يعني أن هناك ارتفاعا في درجة تنوع المؤسسات المالية وزيادة الودائع المصرفية وعلى خلاف العملة وسهولة استخدامها في المعاملات، والجدول الموالي يبين تطور هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة (1994-2013).

الجدول (14.3): تطور نسبة السيولة النقدية (M1/M2) للفترة 1994-2013

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
M1/M2	65.7	64.9	64.3	62.7	51.9	50.6	51.7	50	48.8	48.6
%										
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
M1/M2	57.8	58.2	64.2	70.6	68.9	62.5	69.5	71.9	67.7	67.1
%										

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير بنك الجزائر.

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة السيولة النقدية (M1/M2) كانت مرتفعة خلال فترة الدراسة وهذا يعني الاستخدام الكبير للعملة في تمويل المعاملات وكذا الاحتفاظ بها بدلا عن توظيفها في المصارف خلافا على استخدام وسائل الدفع الحديثة كما يعني هذه النسبة مرتفعة في الجزائر أن جزء كبير الحجم من رصيد النقود بمعناه الواسع محتجزا خارج النظام المصرفي، ومنه يمكننا القول أن ارتفاع معدل السيولة (M2/PIB) الذي هو ناتج عن العملة بدلا من زيادة حجم الودائع المصرفية.

4-نسبة الائتمان الخاص إى الناتج المحلى الإجمالى:

لقد أكدت البحوث النظرية والعملية أن التبعة الفعالة للمدخرات المحلية والتخصيص الكفؤ للموارد يعتمدان على مدى استطاعة القطاع الخاص الحصول على القروض، وفقاً للنموذج الذي وضعه ماكينون وشو، فإن رصيد الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص هو المسؤول في نهاية المطاف عن نوعية وكمية تراكم رأس المال (الاستثمار) وبالتالي عن النمو الاقتصادي، ويقال كذلك أن القروض المقدمة إلى القطاع الخاص تعزز الاستثمار ونمو الإنتاجية على نحو أكبر بكثير مما تحققه القروض المقدمة إلى العام، والجدول الآتي يبين تطور هذه النسبة في الجزائر خلال فترة (1994/20013).

الجدول (15.3): تطور نسبة الائتمان الخاص إلى PIB خلال فترة 1994-2013

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
CP/PIB%	6.5	5.16	5.36	4	4.56	4.38	6	6.8	12.5	11.48
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
CP/PIB%	11.2	11.7	12.1	15.2	16.3	16.05	15.06	13.6	13.9	16.42

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على تقارير بنك الجزائر .

نلاحظ من الجدول انخفاض نسبة القروض الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بحيث لم تتجاوز في المتوسط (9.78%) مقارنة بنظيرتها في الدول المتطورة مالياً، حيث يبلغ المتوسط هذه النسبة (53%)، وهذا يدل على محدودية الخدمات المالية ومنه ضعف الوساطة المالية، رغم أجل صلاحيات المالية التي قامت بها الجزائر، ومن جهة أخرى سيطرة القطاع العمومي على حجم القروض المقدمة للاقتصاد.

المبحث الثالث: عراقيل أمام تطور النظام المالي في الجزائر

تعاني سوق الأوراق المالية بالجزائر العديد من العقبات التي حالت دون تطوره، والتحاقه بركب ما وصلت إليه الدول الناشئة إن لم نقل الدول المتطورة منها. وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى إبراز مختلف العقبات التي اعترضت السوق، من خلال تقسيمها إلى

المطلب الأول: العقبات السياسية والقانونية

إن من أهم ما يتأثر به سوق الأوراق المالية هو القرارات السياسية والقانونية التي من شأنها أن تعمل على التنظيم الفعلي للسوق وفق ما يتطلبه الاقتصاد.

1. العقبات السياسية

يعتبر العامل السياسي من أهم العناصر الضرورية لقيام بورصة فعالة، فأول ما يبحث عنه المستثمرون سواء المحليين أو الأجانب هو الاستقرار والأمان فضلا عن المردودية، وفيما يتعلق بسوق الأوراق المالية بالجزائر فإن إنشائه تم في مناخ سياسي غير مستقر وجاء كنتيجة حتمية أملت ظروف الاقتصاد أي لم يكن مخطط له بصفة مسبقة، فضلا عن تعاقب عدة حكومات منذ إنشائها، الأمر الذي صاحبه غياب الاستقرار السياسي، و هذا ما أثر سلبا على تطور البورصة التي عرفت ركودا منذ إنشائها.

إلا أنه في السنوات الأخيرة عرفت الجزائر نوع من الاستقرار السياسي نتيجة السعي المعترف للحكومة الجزائرية في إرساء الأمن والسلام، غير أنه يشترط المزيد من الجهود لتفعيل دور البورصة التي يربط المستثمرين تطورها بالدرجة الأولى بوجود إرادة سياسية واضحة و صريحة في هذا الشأن، فضلا عن كسب ثقة المستثمرين.

2. العقوبات القانونية

إن إنشاء سوق الأوراق المالية بالجزائر رافقه صدور العديد من النصوص التشريعية والتنظيمية التي تنظم كيفية العمل فيه، ويتم تعديل هذه القوانين في إطار المستجدات التي تمس السوق، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه من ضمن هذه التعديلات نجد تغيير في شروط إدراج الشركات في البورصة، و وضع شروط خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تتمكن من الحصول على التمويل البورصي، وهذا ما جاء به النظام رقم 01-12 الصادر في 12 جانفي 2012 المعدل والمتمم للنظام رقم 97-03 الصادر في 18 نوفمبر 1997 المتعلق بالقواعد العامة لبورصة القيم المنقولة.

وتجدر الإشارة إلى أنه من بين شروط قيد المؤسسة في البورصة أن تكون عبارة عن شركة ذات أسهم (SPA)، غير أن معظم مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر تأخذ صفة شركة ذات المسؤولية المحدودة (SARL) أو شركة ذات الشخص الوحيد (EURL).

وفيما يتعلق بالقوانين المحيطة بالبورصة، نجد قصور في قانون الاستثمار خاصة الأجنبي منه، نظرا لعدم وجود نص قانوني يسمح للمستثمرين الأجانب باستثمار أموالهم في الأدوات المالية المتداولة في الجزائر (بورصة الجزائر)، فضلا عن القاعدة رقم 49/51 التي عرقلت وفود العديد من المستثمرين الأجانب إلى الجزائر.

كما يجب إعادة النظر في قانون الضرائب قصد تحفيز الشركات للجوء إلى سوق الأوراق المالية بالجزائر، على الرغم من أن قانون المالية لسنة 2014 قرر تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة تعادل معدل فتح رأسمالها في البورصة لمدة خمس سنوات ابتداء من 01 جانفي 2014، إلا أنه يتطلب المزيد من الإعفاءات كتخفيض مختلف العمولات التي تتحملها الشركة طالبة القيد في البورصة ابتداء من تحضيرها لملف القبول إلى غاية تداول أوراقها المالية.

3. العقوبات الاجتماعية والثقافية

إن انشغال الأفراد بتلبية متطلباتهم اليومية التي هي في ارتفاع مستمر في ظل التطور التكنولوجي الهائل الذي تشهده مختلف المجالات مصحوبا بارتفاع الأسعار دون التفكير في المستقبل، يجعل من الدخل

الحقيقي غير كافي في أغلب الحالات لتلبية هذه الاحتياجات، فضلا عن تفشي ظاهرة البطالة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستوى الادخار.

و من جهة أخرى فإن الادخار المحقق من قبل العائلات يوجه أساسا نحو البنوك التي تعد الوسيلة الأكثر ضمانا وأمانا بالنسبة لهم، كما نجد بأنه في إطار البرامج السكنية التحفيزية التي تبنتها الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة دفع بالعديد من العائلات إلى توجيه تلك المدخرات للاستفادة من السكنات نظرا لأسعارها المغرية.

المطلب الثاني: العقبات الاقتصادية

يسود سوق الأوراق المالية بالجزائر محيط اقتصادي متذبذب نظرا لوجود بعض العوامل التي يتطلب تحسينها، و التي يمكن إدراجها في العناصر التالية:

1- الخصوصة:

تعرف الخصوصة بأنها عملية تشمل نقل ملكية المؤسسات العمومية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون الخاص، كما يمكن تعريفها بأنها مرحلة من مراحل الإصلاح الاقتصادي، التي تعمل على تحويل المشاريع العامة إلى مشاريع خاصة في مجال الملكية أو الإدارة، وبذلك فهي تسعى إلى تحرير النشاط الاقتصادي وإفساح المجال للقطاع الخاص¹².

حيث تساهم عملية خصوصة المؤسسات العمومية عن طريق السوق المالية في إنعاش هذه الأخيرة نظرا لما ينجر عنها من زيادة في عدد الشركات المدرجة وما يصاحبها من حركية في التداول. إلا أن سوق الأوراق المالية بالجزائر ومنذ نشأته، لم يسجل سوى ثلاثة عمليات متعلقة بالخصوصة الجزئية للمؤسسات العمومية عن طريق البورصة، يتعلق الأمر أساسا بشركة الرياض سطيف التي انسحبت من البورصة في سنة 2006 عن طريق إجراء عرض عمومي للسحب، الجمع الصناعي "صيدال" ومؤسسة التسيير الفندقية "الأوراسي"، واكتفت تلك المؤسسات بفتح 20% فقط من رأسمالها، مما يجعلها محتفظة بالسيطرة في تسيير مواردها المالية، وبالتالي عدم الرفع من كفاءتها نظرا لعدم تأثير الفاعلين من المساهمين الخواص بشكل أساسي في إدارة الشركة.

¹² - محمد زرقون: انعكاسات إستراتيجية الخصوصة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية (2009)، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 155.

غير أنه وبالنظر إلى عمليات الخوصصة التي تتم خارج السوق المالية، نجد خلال سنتي 2001 و2008 تسجيل 350 عملية خوصصة للمؤسسات العمومية، التي كان من الأرجح أن تتم على مستوى السوق المالية، ويمكن إرجاع ذلك لعدم رغبة تلك المؤسسات العمومية في توفير ما يقتضيه سوق الأوراق المالية على غرار عامل الإفصاح والشفافية الذي تتهرب منه معظم المؤسسات، ومن جهة أخرى نجد أن هناك العديد من المؤسسات العمومية تعاني من عدة صعوبات لاسيما المالية منها، مما يجعلها غير مؤهلة للانضمام لسوق الأوراق المالية نظرا لعدم توفرها لشروط الإدراج، وبذلك يبقى القطاع العام هو المسيطر بالأغلبية في الاقتصاد الجزائري على الرغم من مسيرة الإصلاح الاقتصادي المتبعة في إطار لتحويل إلى اقتصاد السوق.

وأمام هذه الوضعية، لا يمكن الحديث عن إصلاح سوق الأوراق المالية طالما لا يوجد أي تشجيع لبروز القطاع الخاص في الاقتصاد، خاصة من ناحية تكثيف انضمام الشركات إلى هذا السوق بعد تحقيقها لشروط الدخول وتأهيلها لإصدار الأدوات المالية.

2- سوق الاقتصاد الموازي:

يعرف الاقتصاد الموازي بأنه مجموعة من الأنشطة التي تحقق دخلا لا يتم تسجيله رسميا ضمن حسابات الناتج الوطني، إما لتعمد إخفائه تخربا من الالتزامات القانونية المرتبطة به والتي تتمثل أساسا في الجانب الجبائي، أو لكونها أنشطة مخالفة للقوانين السائدة في البلاد¹³، حيث يساهم السوق الموازي في الجزائر أو ما يعرف بالسوق السوداء في تحقيق عوائد مرتفعة فضلا عن خلوه من الأعباء الجبائية وهذا ما يشكل عامل جذب لمختلف المستثمرين الذين لا يرغبون في التصريح بنشاطهم الحقيقي بهدف التهرب الجبائي، وهو ما يضمن لهم تنمية أموالهم بشكل أكبر وأسرع من توظيفها في الأدوات المالية ففي سنة 2013 استحوذ السوق على حوالي 40% من الأموال المتداولة أي ما يقارب 13 مليار دولار.

وبناء على ذلك فإن جزءا هاما من المدخرات المحققة توجه إلى هذا السوق، الأمر الذي يعيق تطور سوق الأوراق المالية بالجزائر.

¹³ - محمد زعلاني (ديسمبر 2011) شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد العاشر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص198.

3- النمط العائلي لشركات المساهمة:

معظم الشركات الخاصة ذات الأسهم التي تنشط في الجزائر يسودها النمط العائلي، حيث نجد أغلب المساهمين فيها يتكونون من نفس العائلة ويجوزون على أكبر الحصص للاحتفاظ بسلطتهم في اتخاذ القرارات، وأولوية الاكتتاب في الأسهم الجديدة التي تصدر في حالة رفع رأسمال الشركة.¹⁴ حيث نجد ما يقارب نسبة 90% من الشركات الخاصة في الجزائر تأخذ الشكل العائلي ولا ترغب في الالتزام بقواعد الإفصاح والشفافية التي يفرضها سوق الأوراق المالية كشرط أساسي للانضمام إليه، فضلا عن تفضيلهم اللجوء إلى التمويل البنكي في حالة نقص مواردهم المالية دون التفكير في إصدار الأدوات المالية.

4- التضخم:

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، حيث عرف معدل التضخم في الجزائر تذبذبا خلال الفترة 1999-2013، ويمكن إدراج ذلك في الجدول التالي:

الجدول (16.3): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1999-2013

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل التضخم %	2.60	0.3	4.20	1.40	4.30	4.00	1.40	2.30	3.70	4.90	5.70	3.90	4.50	8.90	3.30

Source : Office National des Statistiques: www.ons.dz, Consulté le 02/04/2018.

شهد معدل التضخم في الجزائر ارتفاعا طفيفا خلال الفترة 1999-2011 من 60.2% إلى 50.4%، أما في سنة 2012 عرف هذا المعدل ارتفاعا ملحوظا ليصل إلى 90.8%، ويعود ذلك أساسا إلى زيادة أجور العاملين في القطاع الحكومي بأثر رجعي بدءا من جانفي 2008، والتي مسّت قطاعات معينة من أبرزها قطاعي التعليم والصحة، فضلا عن ارتفاع أسعار السلع بنسب متفاوتة حيث تم تسجيل ارتفاع بنسبة 22.12% بالنسبة للمنتجات الغذائية، وبنسبة 37.21% بالنسبة للمنتجات الفلاحية، أما المنتجات الصناعية ارتفعت بنسبة 60.6%، ثم انخفض معدل التضخم بين

¹⁴ - جميلة لرقام (2004) نظرة عن الخصوصية كأداة للتحويل إلى اقتصاد السوق، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد الحادي عشر،

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص149

سنتي 2012 و 2013 من 9.8% إلى 3.3%، نظرا للدعم الواسع لأسعار المواد الأساسية والخدمات الذي قدر بنسبة 30% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2013، أيما يعادل 70 بليون دولار، غير أن هذا لا يمكنه الاستمرار فيه في حالة انخفاض أسعار النفط.

وبصفة عامة فإن التضخم في الجزائر يشكل عائقا أمام تطور سوق الأوراق المالية، نظرا لأن المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري هو الصادرات النفطية التي تمثل ما يقارب نسبة 98% من إجمالي الصادرات، وبالتالي، إذا انخفضت أسعار هذه الأخيرة فهذا من شأنه التأثير سلبا على الاقتصاد، نظرا لما يلحقه من تخفيض الدعم المقدم من قبل الدولة على السلع الأساسية، ارتفاع أسعار السلع والخدمات، ومن ثم انخفاض القدرة الشرائية للفرد، وهذا ما ينعكس بصفة مباشرة على الاستثمارات لاسيما التي تمس سوق الأوراق المالية نظرا لانخفاض مستوى الادخار.

2. ضعف القدرة الشرائية للفرد

يؤدي ضعف الدخل الحقيقي للفرد الجزائري بالموازاة مع ارتفاع معدلات التضخم إلى انخفاض مستوى الادخار، وهو ما يحول دون قدرتهم على الاستثمار.

حيث نجد مجموعة من أفراد المجتمع غير قادرة حتى على تلبية متطلباتهم اليومية، كما نجد مجموعة أخرى من هؤلاء تحوز على نصيب معتبر من الدخل و تقوم بتوجيه جزء منه للادخار، غير أن هذا الأخير غالبا ما لا يوظف في الأدوات المالية، نظرا لتفضيل معظم الأفراد التوجه إلى البنوك أو الاكتناز دون اللجوء إلى سوق الأوراق المالية، وهذا نظرا للعديد من العوامل من بينها غياب الثقافة البورصية والتخوف من عدم إمكانية تسهيل تلك الأدوات نظرا لضعف نشاط السوق.

المطلب الثالث: عقبات مرتبطة بسوق الأوراق المالية بالجزائر

فضلا عن العقبات المذكورة سالفًا، هناك أيضا عقبات أخرى تمس سوق الأوراق المالية، ندرجها فيمايلي:

1- ضعف الإفصاح والشفافية:

رغم أنه من بين الشروط الأساسية لتمكين الشركات من إصدار الأدوات المالية أسهم كانت أم سندات أن تلتزم بأقصى درجات الإفصاح والشفافية عن المعلومات، إلا أن هذا لا يتم احترامه بصفة مطلقة في سوق الأوراق المالية بالجزائر.

فمعظم الشركات المدرجة في البورصة تتهرب و تتباطىء من نشر المعلومات المالية المتعلقة بنشاطها في أوساط المستثمرين وهذا يمس بمصداقية السوق في حد ذاته، خاصة أن المعلومات غير متاحة يوميا لأنها مقيّدة بالتقارير السنوية المصدرة من قبل لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، فعلى المستثمرين الانتظار لغاية صدور التقرير حتى يتعرفوا على وضعية شركة ما، والتي تتاح بدون أي تحليل يفسر ما جاءت به وهذا الأمر الذي يصعب على المستثمر الذي ليس لديه معرفة مسبقة بكيفية تحليل تلك البيانات على فهمها.

2- غياب كفاءة سوق الأوراق المالية بالجزائر:

تتمثل الكفاءة في درجة استجابة أسعار الأوراق المالية على وجه السّرعة لكل معلومة جديدة ترد إلى السوق، دون وجود فاصل زمني كبير بين وصول المعلومة والتغير في السعر. وبالنظر إلى وضعية سوق الأوراق المالية بالجزائر، نجد بأن الأسعار السوقية لمختلف الأدوات المالية نادرا ما تتغير وبشكل طفيف جدا، في حين نجد النتائج المحققة من قبل الشركات المقيدة في البورصة ليس لها أي أثر على الأسعار السوقية المعروضة، حيث غالبا ما تكون الصحة المالية للشركات في تحسن مستمر غير أن الأسعار لا تزال في انخفاض.

و ما شهدته شركة أليانس للتأمينات خلال سنة 2013 التي عرفت أسعار أسهمها خسارة بنسبة 50.26% حيث انخفضت من 830 دج إلى 610 دج في نهاية السنة (سعر الإغلاق)، في وقت حققت فيه الشركة رقم أعمال بلغ 15.4 مليار دج خلال السنة ذاتها أي بزيادة قدرها 50.13% مقارنة بسنة 2012، وريح صافي يقدر بمبلغ 500 مليون دج، غير أن ذلك لم يكن له أي تأثير على قيمة أسهمها.

وفي هذا الإطار فإن سوق الأوراق المالية بالجزائر هو سوق غير كفؤ، الأمر الذي يقلل من مصداقيته اتجاه الشركات المصدرة من جهة، التي ترى بأنه مهما كانت وضعيتها المالية المحققة، فإنها سوف لن تنعكس على الأسعار السوقية لأسهمها، مما قد يحدث حالة تناقض في أوساط المتعاملين، ومن جهة أخرى اتجاه المستثمرين الذين يعانون من قصور كبير في إمدادهم بالمعلومات الضرورية لدعم قراراتهم الاستثمارية في الوقت المناسب ودون أي تمييز، مما لا يسمح لهم بتحقيق أرباح غير عادية.

3- قلة الشركات المدرجة:

يعتبر المحرك الأساسي لسوق الأوراق المالية هو الشركات المقيّدة فيه، فقلة هذه الأخيرة يصاحبها ضعف نشاط السوق بأكمله سواء من حيث تنوع الأدوات المالية المتداولة فيه، أو عدد المستثمرين، وحتى من حيث مختلف المؤشرات الدالة على حركية السوق.

وبالنظر إلى ذلك، نجد أن سوق الأوراق المالية في الجزائر يعاني من نقص حاد في عدد الشركات المدرجة فيه، حيث نجد سوى أربعة شركات قامت بفتح أو فتح رأسمالها عن طريق إصدار الأسهم وهذا بعد خروج شركة الرياض-سطيّف من البورصة، في حين تلجأ الشركات الأخرى إلى السوق السندي بهدف الاقتراض وعدم إضافة مساهمين جدد من شأنهم التأثير على قراراتها، إلا أن معظم تلك الشركات تتجه إلى السوق غير المنظم لتداول السندات المصدرة، بينما نجد القليل منها فقط قامت بتسجيل سنداتّها للقيّد في البورصة المنظمة.

4- عدم تنوع الأدوات المالية:

تنوع الأدوات المالية المتداولة في البورصة من شأنه أن يتيح الفرصة لشريحة واسعة من المدخرين لتوظيف أموالهم، من خلال توفير إمكانية اختيار الأدوات التي تتناسب مع أهدافهم، و تخفيض حجم المخاطرة المرتبطة بهذا النوع من الاستثمار على اعتبار أن هناك علاقة عكسية بين التنوع والمخاطرة بما قليلة. فكلما كانت المحفظة الاستثمارية تتوفر على عدة أنواع من الأدوات المالية كلما كانت المخاطرة المرتبطة أما ما يلاحظ بالنسبة لسوق الأوراق المالية في الجزائر، فعلى الرغم من أن المرسوم التشريعي رقم 93-08 الصادر في 25 أبريل 1993 المتضمن للقانون التجاري أتاح إصدار العديد من الأدوات المالية والتي من بينها:

الأسهم العادية، أسهم التمتع، سندات المساهمة، سندات الاستحقاق، سندات الاستحقاق القابلة للتحويل إلى أسهم، سندات الاستحقاق ذات قسيّات أكتتاب بالأسهم، و السندات الشبيهة بالخزينة، إلا أنه ما يتداول فعلا يقتصر على الأسهم العادية وسندات الاستحقاق فضلا عن السندات الشبيهة وتجدر الإشارة إلى أن الأدوات المالية التي جاء بها المرسوم التشريعي والمحددة سابقا تعتبر تقليدية، بالخزينة التي تصدرها الدولة.

بالنظر إلى الأدوات المالية المستحدثة و المتمثلة أساسا في المشتقات المالية التي لا وجود لها في سوق الأوراق المالية بالجزائر، كما أن الشركات لازالت تقتصر على إصدار الأسهم العادية وسندات الاستحقاق فقط.

وبذلك تبقى محفظة الأوراق المالية في الجزائر تتميز بالضعف في التنوع، وهذا ما يؤدي إلى تخوف المستثمرين من توظيف أموالهم في هذا النوع من الاستثمار.

5- محدودية عمل بورصة الجزائر:

تنظم بورصة الجزائر حصتين للتداول فقط في الأسبوع يومي الاثنين والأربعاء من الساعة التاسعة والنصف (9 و30 دقيقة) إلى الساعة الحادية عشر (11) (بالنسبة للأدوات المالية، كما أن عملية التسوية تتم في اليوم الثالث بعد انتهاء كل جلسة (J+3)، وهذا ما يعرقل السير الحسن للمعاملات المتعلقة بالبيع أم بالشراء. المستثمر يفضل إتمام العملية في أقرب وقت ممكن حتى يكون على استعداد للقيام بعمليات أخرى سواء، وعليه فإن نظام عمل البورصة يعتبر محدودا جدا ويتطلب المزيد من التطوير حتى يؤدي دورا إيجابيا في إعطاء حركية لسوق الأوراق المالية ومن ثم جلب المزيد من المستثمرين.

6- ضعف دور الوسطاء في عمليات البورصة:

يتكون الوسطاء في سوق الأوراق المالية بالجزائر من الشركات المعنوية فقط ممثلة أساسا في مجموعة من البنوك العمومية وبنك خاص واحد فقط، ولا وجود للأشخاص الطبيعيين على الرغم من أن القانون سمح لهم بممارسة نشاط الوساطة وفق شروط معينة.

إلا أن هؤلاء الوسطاء لا يساهمون بشكل فعال في تطوير سوق الأوراق المالية، حيث تقتصر مهامهم على جمع وتنظيم أوامر البيع والشراء والتفاوض عليها في البورصة، فضلا عن مرافقة الشركات المصدرة وفق ما ينص عليه القانون، على الرغم من أنهم يستطيعون التأثير على المستثمرين وإقناعهم بضرورة وأهمية توظيف أموالهم في الأدوات المالية المعروضة في السوق.

وذلك على اعتبار أن هؤلاء الوسطاء هم عبارة عن بنوك لديهم تعاملات مع شريحة واسعة من المجتمع، كون هذه الأخيرة تفضل التوظيف البنكي على غرار الوسائل الأخرى، غير أنها لا تؤدي أي دور في تحسيسهم وتوعيتهم بأهمية الاستثمار المالي.

7- غياب دور هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة:

تؤدي هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة أهمية بالغة في تسهيل التعامل في سوق الأوراق المالية، خاصة بالنسبة للمستثمرين الذين ليس لديهم الرغبة في الاستثمار بمفردهم نظرا لجهلهم أو عدم درايتهم الكاملة بآليات التعامل في البورصة أو لانشغالهم باهتمامات أخرى، الأمر الذي يدفعهم إلى

اللجوء لهذه الهيئات التي تتولى توظيف المدخرات الواردة إليها في القيم المنقولة بصفة جماعية، مما يؤدي إلى تقليل المخاطر خاصة إذا توفرت إمكانية لتنويع المحفظة بأدوات مالية مختلفة.

وعلى الرغم من الدور البارز الذي تؤديه هذه الهيئات، إلا أنه على مستوى سوق الأوراق المالية بالجزائر توجد هيئة واحدة فقط ويتكون مساهمها من الأشخاص المعنوية المتمثلة في البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية والشركة الجزائرية للتأمين كما سبقت الإشارة إليه، وبالتالي فهي مفتوحة في الأدوات المالية، مما يلحق بالمحفظة المالية المشكلة العديد من المخاطر. فقط للمستثمرين المؤسسيين بعيدا عن الجمهور، كما أن السوق في حد ذاته لا يتوفر على فرص التنويع وبالتالي تبقى هذه الهيئات قليلة النشاط، ومساهمتها في تطوير سوق الأوراق المالية بالجزائر ضئيلة جدا مقارنة بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه خاصة بالنسبة للمستثمرين الصغار الذي يفتقرون إلى المبادئ الأساسية التي يقوم عليها هذا النوع من الاستثمار.

خاتمة:

من خلال هذا الفصل التطبيقي حاولنا معرفة طبيعة العلاقة التي تربط تطور القطاع المالي بالنمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال مجموعة من المؤشرات التطور في القطاع المصرفي والقطاع المالي ومؤشرات النمو الاقتصادي ومن خلال معطيات البنك المركزي والديوان الوطني للإحصائيات خلال الفترة الممتدة من 1992 إلى 2013.

وقد توصلنا إلى أنه:

- عرف النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة حالة من عدم الاستقرار نتيجة الأزمة المالية العالمية وتذبذب أسعار النفط.
- مؤشرات القطاع عرفت تذبذب خلال فترة الدراسة، مما يؤدي بنا إلى القول أنه يوجد علاقة تأثير و تأثير بين التطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر حيث أدى تطور القطاع المالي إلى تحسن في معدلات النمو الاقتصادي بطريقة مباشرة و ذلك عند إتساع وتطور القطاع المالي يزداد النمو الإقتصادي .

ورغم كل هذا لم نتوصل الى نتيجة حتمية ملموسة ومضبوطة بأرقام ومؤشرات دقيقة، وهذا نتيجة التغيرات التي تفرضها الظروف الراهنة، أضف إلى ذلك ان كل النظريات السابقة الذكر تبنى على فرضيات بعيدة كل البعد عن السوق الجزائرية.

الخاتمة العامة:

تكتسب العلاقة بين القطاع المالي و النمو الاقتصادي أهمية قصوى في ظل توجه العديد من الدول النامية ومنها الدول العربية بما فيها الجزائر إلى تحرير قطاعها التمويلية في السنوات الأخيرة خاصة في ظل العولمة، إيماناً منها بدورها في تهيئة البنية الملائمة لدعم النمو الاقتصادي .

حيث يؤثر القطاع المالي على النمو الاقتصادي من خلال تعبئة المدخرات من أجل تحفيز الاستثمار في رأس المال المادي والمالي وبالتالي يساعد على زيادة الإنتاجية، بالإضافة للقطاع المالي فقد حدث وقع إيجابي من حيث تعزيز التداول، وتخفيض كلفة المعاملات والمعلومات و إدارة المخاطر وتنويعها ولكن فعالية القطاع المالي تبقى رهينة تخلصه من التشوهات، التي من شأنها الحد من كفاءته وقدرته على إيصال الخدمات المالية وتنويعها، والتي اتصفت بها جميع الدول النامية والعربية أثر استقلالها و لازالت إلى يومنا هذا .

عملت هذه الدول، مع تأخرها، مقارنة بالدول المتقدمة، على خصخصة القطاع المصرفي وبعث أسواق أسهم مع تحسين البنية القانونية كما تشير الأدلة إلى تأكيد تأثير النظام المالي على النمو الاقتصادي حيث أن العمق المالي يفسر جزءاً كبيراً من الفجوة بين أقل الدول و أكثرها نمواً . وقد استخدمت العديد من المؤشرات لقياس مدى تطور القطاع البنكي و أسواق الأسهم و أثرها على النمو .

ولهذا قمنا بهذه الدراسة من أجل تحديد طبيعة و اتجاه العلاقة بين توسع القطاع المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1962 إلى 2013، كان في هذه الفترات عدة إصلاحات جذرية وهيكلية في الاقتصاد الجزائري و أزمات اقتصادية ومالية عالمية .

ومن خلال الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، ركزنا على المرجعيات النظرية للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، والتي يتبين من خلالها ثلاثة وجهات مختلفة، أولها التي تقول أن للقطاع المالي الدور القيادي على النمو الاقتصادي فحسب نظرهم أن التطور في الوسائط المالية يمكن أن يسرع من معدل التراكم الرأسمالي و بالتالي يعزز فرص النمو الاقتصادي، أي أن اتجاه المؤسسات المالية العديدة والمتنوعة وعرض الأصول و الموجودات والخدمات المالية التابعة لها، يكون سابقا للطلب على هذه الأصول ، ولذلك فالتطور المالي يقود النمو الاقتصادي .

أما وجهة النظر الثانية فهي أن للقطاع المالي دور التابع في العلاقة، والتي تعني أن العلاقة من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي، لأن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب على

الخدمات المالية مما يؤدي إلى نمو الأصول المالية، وبتعبير آخر أن وجود المؤسسات المالية وعرض الأصول و الموجودات والخدمات المالية التابعة لها يكون استجابة للطلب على تلك الخدمات من قبل المستثمرين والمدخرين في الاقتصاد .

أما وجهة النظر الثالثة فهي وجهة توافقية بين الفرضيتين أي أن هناك علاقة ذات اتجاهين تتجه من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي خلال المراحل الأولى من عملية النمو الاقتصادي في حين تتجه من التنمية الاقتصادية إلى التطور المالي خلال المراحل المتأخرة من التنمية الاقتصادية.

وعليه فإن الجدول حول طبيعة العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي تطلب إجراء دراسة تطبيقية للعلاقة بين التوسع في القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر ذلك باستخدام الأسلوب التحليلي لمؤشرات القطاع المالي ومؤشرات النمو الاقتصادي و معطيات البنك المركزي الديوان الوطني للإحصائيات .

نتائج الدراسة:

- إن العلاقة بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي تتجه من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي بوجود علاقة يكون فيها القطاع المالي الدور الريادي في النمو الاقتصادي من خلال تفسيره بمختلف مؤشرات مؤشرات النمو الاقتصادي.
- القطاع المالي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، وهذا لأن الجهاز المصرفي تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي وبالتالي يتوافق مع مجموعة من الدراسة التي تؤيد الأثر السلبي للتطور المالي والنمو الاقتصادي وهذا يرجع لمختلف العراقيل أمام النمو الاقتصادي وضعف الأسواق المالية والمعاملات المالية.
- بينما الأسواق المالية تؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي في لأجل القصير.
- التطور المالي يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وهذا من خلال الأسواق المالية فهي تؤثر على النمو الاقتصادي بالإيجاب وهذا ما يتوافق مع مجموعة الدراسات التي تؤيد الأثر الإيجابي للتطور المالي على النمو الاقتصادي.

توصيات الدراسة:

- استحداث إطار قانوني يكفل إدارة داخلية قوية في المؤسسات المالية والمصرفية وإنضباط خارجي عن طريق قوى السوق
- استحداث مؤسسات مالية غير مصرفية وسوق الأوراق المالية الحكومية ، وكذلك أسواق الأسهم وذلك بغية معالجة أوجه الضعف في القطاع المصرفي.
- تشجيع عمليات الادخار وخاصة صغار المدخرين بمساهمة وتحفيز القطاع المالي، وذلك بتجميع المدخرات وتحويلها إلى رؤوس أموال توظف في الاستثمارات الأكثر إنتاجية .
- على واضعي السياسة الاقتصادية الابتعاد عن السياسات المالية الكابحة بما في ذلك تدخل حكومي أقل في تخصيص الائتمان.
- تأهيل المستخدمين الحاليين في القطاع المالي وتوظيف مستخدمين ذوي كفاءات عالية في ميادين المالية والاتصال والإعلام ،والحرص على إعداد برامج تكوين وتنظيم دورات تدريبية لتحسين مستوى الأداء.
- إعادة النظر في الكثير من التشريعات والقوانين المنظمة للقطاع المالي وذلك بفرض المزيد من الإعفاءات والحوافز المالية والضريبة التي تدعم التوجه نحو تطوير القطاع المالي ،وذلك من أجل تحفيز المدخرين بتعبئة مدخراتهم لدى المؤسسات المالية، ومن ثم إعادة توجيهها نحو المشاريع الاستثمارية الناجعة.
- ضرورة تنشيط سوق الأوراق المالية وذلك بتحفيز المؤسسات الاقتصادية بدخول بورصة الجزائر للقيم المنقولة، مما يسمح بتعدد وتنوع المنتجات المالية وتعبئة الادخار وتنويع مصادر التمويل التي تصب في مصلحة المشاريع الاستثمارية.
- كما ننوه على ضرورة العمل على تطوير السوق المالي بالاستناد على أسس عملية حديثة ومتطورة، وذلك بالاستعانة بخبرات علمية وتقنية ومعلوماتية وإدارية عالية .

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	صفحة
1.3	ححص الاستثمار، نسبة رأس المال إلى الناتج، ونمو نصيب الفرد من GDP.	87
2.3	تطور الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي للفترة 2001-2013	91
3.3	التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية للفترة 2002-2013	92
4.3	أصول بنك الجزائر والبنوك التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2011-2013	95
5.3	التركز في النظام المصرفي الجزائري للفترة 2009-2013	96
6.3	تطور الموارد الملتقطة من طرف المصارف الجزائرية للفترة 2004-2013	100
7.3	الميل المتوسط والحددي للودائع المصرفية لدى البنوك التجارية للفترة 2009-2013	103
8.3	تطور القروض الموزعة بين القطاع العام والخاص في الجزائر للفترة 2004-2013	105
9.3	تطور القروض الموزعة بين القطاع العام والخاص في الجزائر للفترة 2004-2013	107
10.3	تطور إجمالي القروض الموزعة من طرف المصارف الخاصة والعامه حسب مدة الاستحقاق خلال الفترة 2004-2013	108
11.3	أهمية الودائع في تغطية النشاط الائتماني للفترة 2005-2013	110
12.3	تطور معدل السيولة (M2/PIB) خلال فترة 1994-2013	111

112	تطور نسبة أشباه النقود إلى (PIB) خلال الفترة 2013-1994	13.3
113	تطور نسبة السيولة النقدية (M1/M2) للفترة 2013-1994	14.3
114	تطور نسبة الائتمان الخاص إلى PIB خلال فترة 2013-1994	15.3
119	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة 2013-1999	16.3

قائمة الاشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
18	شكل توضيحي لنظرية آدم سميث	1.1
39	الحالة المستقرة في نموذج سولو-صوان	2.1
62	علاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي	1.2
63	العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي وفق باتريك	2.2
68	اتجاه السببية بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي	3.2
85	معدل نمو نصيب الفرد من الدخل خلال 1962-2000	1.3
101	البنوك العامة و الخاصة من إجمالي الودائع للفترة 2009-2013	2.3
102	حصة الودائع لأجل وتحت الطلب من إجمالي الودائع المجمعة للفترة 2009 - 2013	3.3
106	حصة القروض العامة للمصارف العامة والخاصة من إجمالي لقروض للفترة 2009-2013	4.3

1 - المراجع باللغة العربية

1.1- الكتب:

- 1- العمادي محمد. (1967)، التنمية الاقتصادية والتخطيط، مطبعة دار الحياة، دمشق، سوريا.
- 2- القرشي محمد، وصالح تركي. (2010). علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن .
- 3- جمال حلاوة، وعلي، صالح، (2009). مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع الأردن.
- 4- بلعوز بن علي، (2008). محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثالثة، الجزائر.
- 5- صبحي محمد قنوص. (1999)، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الطبعة الثانية، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر.
- 6- محمد عبد العزيز عجمية، و إيمان عطية ناصف. (2006)، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، كلية التجارة بجامعة الإسكندرية، مصر.
- 7- عبد القادر محمد، و عبد القادر عطية، (2003). اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر.
- 8- سالم توفيق النحفي، محمد صالح تركي والقرشي، (1988). مقدمة في إقتصاد التنمية، دار الكتب للطباعة، الاردن.
- 9- مدحت القرشي، (2000). التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن.
- 10- عبد الرحمن يسري أحمد، (2003). تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، مصر.
- 11- شعباني اسماعيل، (1992). مقدمة في نظريات التنمية، دار هومة، الطبعة الثانية، الجزائر.
- 12- صقر أحمد صقر. (1976)، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الغريب للطباعة، مصر.
- 13- محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي، (2004). التنمية الاقتصادية، مفهومها - نظرياتها - سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية .
- 14- عبلة عبد الحميد بخاري، (2005). التنمية والتخطيط الاقتصادي، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، الجزائر.

- 15- منير إبراهيم الهندي، (1995). "أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية"، الإسكندرية، منشأة المعارف، مصر.
- 16- التميمي سلام، (2004). الاستثمار بالأوراق المالية، دار المسيرة للنشر، الطبعة الأولى، عمان.
- 17- معروف هويشار، (2009). الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء للنشر، عمان .
- 18- أشواق بن قدور، (2012). "تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 19- عاطف وليم أندوراس، (2008). ل "أسواق الأوراق المالية: بين ضرورة التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- 20- علاء فرحان طالب، (2011)، "الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف" دار الصفاء عمان ، الأردن.
- 21- حمزة محمود الزبيدي، (2000). إدارة المصارف، مؤسسة الوراق للنشر، الطبعة الأولى عمان.
- 22- شذا جمال خطيب،(2000)، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال المؤسسة،مصر.
- 23- جميل سالم الزيدانين،(1999). أساسيات الجهاز المالي، المنظور العملي، دار وائل، الطبعة الأولى
- 24- المحمود حمزة الزبيدي(2000). إدارة المصارف، إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الإئتمان مؤسسة الوراق، ط 1، عمان (الأردن) .

1.2- الأطروحات و الرسائل الجامعية

- 1- بن سعيد لخضر.(2011). التطور التكنولوجي و أثره على التنمية الاقتصادية- مع دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة تيارت.
- 2- بناني فتيحة.(2008-2009)، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي - دراسة نظرية - مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة - بومرداس،الجزائر.
- 3- سعيد عبد الحكيم.(2001)، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر.
- 4- عبد الحكيم سعيد، (2001)، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي دراسة اقتصاد- قياسية للنمو- حالة الجزائر (1974-1999) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر.
- 5- ساطور رشيد.(2012).محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر و أثره على التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،الجزائر .
- 6- نبيل أوا العطا،(2006). "حوكمة الشركات والتمويل مع تطبيق على سوق المال المصر"رسالة ماجستير في الإقتصاد غير منشورة ،جامعة القاهرة .
- 7- مصطفى بن ساحة،(2011). اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر ،رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،المركز الجامعي غرداية.
- 8- عمار حمد خاف،قياس تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق ،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بغداد.
- 9- رشا مصطفى مسعد عوض ،(2006). "تحليل العلاقة بين الاقتصاد العيني و الاقتصاد المالي ،مع التطبيق على حالة الاقتصاد المصري"،رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد غير منشورة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،قسم الاقتصاد،جامعة القاهرة.
- 10- إبراهيم بن صالح العمر،(2007).على شريف عبد الوهاب وردة،خدمات الوساطة المالية المصرفية في الاقتصاد المصري وقدرته على التأثير في النمو الاقتصادي-دراسة مقارنة مع الاقتصاد السعودي،كلية الاقتصاد والإدارة،جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية..
- 11- عبد الرزاق عبد السلام،(2012).القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة ،تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح ،رسالة غير منشورة لنيل شهادة دكتوراه ،علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

12- عنابي، ساسية،(2013). تقييم فعالية برامج الإنعاش الاقتصادي في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2012، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة، يومي 28/29 أكتوبر، جامعة مسيلة، الجزائر.

1.3- المجالات والدوريات:

- 1- مناضل عباس حسين الجواري.(2011)،تقييم نقدي لمادة الاقتصاد الرياضي: استعراض الفكر الاقتصادي الأكاديمي المعاصر حول مادة الاقتصاد الرياضي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء العراقية، مجلد 257، العدد 4.
- 2- رمزي زكي.(1997)، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد226.
- 3- عمرو هشام محمد،"دور الإصلاحات المالية في تفادي الأزمات الاقتصادية"،مجلة دراسات إقتصادية بيت الحكمة بغداد 24،2010.
- 4- زيتوني عبد القادر،(2012). "دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك"،مجلة جامعة دمشق،المجلد رقم 29،العدد الثاني.
- 5- هيل عجمي جميل،(2003). "الأزمات المالية: مفهوما ومؤشراتها و إمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة"،مجلة جامعة دمشق ،المجلد التاسع عشر،العدد الأول .
- 6- د ابراهيم بن صالح،د علي شريف عبد الوهاب وردة،خدمات الوساطة المالية المصرفية في الاقتصاد المصري وقدرتها التأثيرية في النمو الإقتصادي "دراسة مقارنة مع الإقتصاد السعودي"،مجلة العلوم الإدارية والإقتصادية،كلية الإقتصاد والإدارة،جامعة القصيم، السعودية،العدد الأول2008.
- 7- خالد بن أحمد بن عبد الله القدير،(2004). تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ،مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة ، المجلد 18.
- 8- اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (ESCWA).(2005)،"سلوكيات القطاع المصرفي وكفائته في مجال الإقراض في بلدان مختارة من أعضاء فيESCWA"العدد رقم 3،الامم المتحدة، نيويورك.

- 9- بنك الجزائر، تقرير حول الوضعية النقدية والمالية لسنة، 2014.
- 10- شرين الحمداي، عبد الكريم البطاينة، ، العلاقة بين التعبية المالية ومعدل المنافسة ومعدل النمو الاقتصادي في الأردن ، ورقة مقدمة ضمن مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 12 كلة العلوم الإدارية والمالية بجامعة البترا، عمان، الأردن 2012.
- 11- بوفليح، نبيل. (2013). دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 9.
- 12- محمد زرقون، (2009). انعكاسات إستراتيجية الخوصصة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- 13- جميلة لرقام، (2004). نظرة عن الخوصصة كأداة للتحويل إلى اقتصاد السوق، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد الحادي عشر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- 14- بوهزة ،محمد، (2013). أثر برنامج الاستثمارات على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري ،مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي " خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف ،الجزائر.

2- المراجع باللغة الأجنبية

- 1- Arrous, J.(1999). *Les théories de la croissance: La pensée économique contemporaine, éditions du seuil.*
- 2- Yildizoglu, M.(2011).*Sources de la croissance économique, Université Bordeaux, France, Vol. 3.5.*
- 3- Mankiw,G.(2003).*Macroéconomie, 3^e édition, De Boeck Universités A.S.*
- 4- Barro, R.and Sala-i-Martin,x. (2004), *Economic Growth, 2nd Edition, The Mit Press, Cambridge, England.*
- 5- Fève, P.and Ortega,J. (2004).*Macroéconomie: Approche pratique contemporaine, Dunod, Paris.*
- 6- Goldsmith. R,(1969). «*Financial Structure and Development* » , new havent :Yale university press.

- 7- Belkacem Benallal,(2012). " Les effets de l'application de la politique de libéralisation financière sur la croissance économique en algérie", actes de la jeune recherche en économie, société et culture lauréats du concours fes,algérie.
- 8- Pagano.M et Volpin P(2001). "the political economy of finance ";Oxford review of economic policy ,vol 17.
- 9- Severino M,(2000). "Les systèmes financiers dans les pays en développement perspectives d'avenir";Techniques financières et développement N°57-58.
- 10- Barth ,Caprio et Levine ,(2001). "the regulation, and supervision of banks around the world ;a new Database",Washington .
- 11- R,D Harrod , (1939), An Essay in Dynamic Economic Theory ,, the economic Journal , Vol 49(139).
- 12- E,D Domar , (1946) , Capital Expansion, Rate of Growth and Employment , Econometrica , Vol 14(2) .
- 13- Christophe Hurlin and Baptiste Venet (2008) , financial development and growth : a re-examination using a panel Granger Causality Test , halshs-0031995,Version 1.
- 14- C. Calderon, and L. Liu, (2003) The direction of causality between financial development and economic growth. Journal of Development Economics 72: 321–334.
- 15- J. R. Hicks, (1969) .A Theory of Economic History. Oxford: Oxford University Press.
- 16- Joan .Robinson,. (1952). The Generalization of the General Theory. London: MacMillan Press .
- 17- Robert Lucas, (1988) .On the Mechanics of Economic Development. Journal of Monetary Economics.
- 18- El-said , M .(2009). Algeria's Macroeconomic performances from 1962 to 2000 .In Jeffrey B. Nugent, M. Hashem Pesaran (ed.), Explaining Growth in the Middle East. (Contributions to Economic Analysis, Volume 278), Emerald Group Publishing Limited.